جـــامعة امحمد بوقرة بومـــرداس
كليـــة الحقـــوق والعلوم السياسية
قســـم العلوم السياسية

سياسة التعليم عن بعد في قطاع التعليم العالي بالجزائر خلال جائحة كورونا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية

مـن إعـــداد الطالبتين:
- خديجة غزالي
- سهام زرقين

إشراف الأستاذ:
د. سلمة بورياح

أعضاء لجنة المناقشة

د.جمال درويش	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
د.سلمة بورياح	أستاذة محاضرة "ب"	مشرفا ومقررا
أ.مسعود مطاطلة	أستاذ مساعد "أ"	مناقشا وممتحنا

السنـــة الجامعية :2021-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــر وعرفـــــان

لا يسعنا بعد الانتهاء من هذه الدراسة إلا نشكر
الله سبحانه وتعالى الذي هدانا للقيام بها وأمدنا بالعون
لإتمامها وعملا بحديث النبي صل الله عليه وسلم
"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

وبالتالي يسرنا أن نتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذة المشرفة على هذه المذكرة، الدكتورة "بورياح سلمة" التي كان لها الفضل في إنجازها من خلال توجيهاتها القيمة ونصائحها الصائبة السديدة التي بثت فينا الإرادة القوية

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة على جهودهم في قراءة هذا البحث والتي سنلتزم بكل توجيهاتها وتصويباتها

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بومرداس وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل

شكرا للجميع

إهـــــــــداء

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما الله سبحانه وتعالى:

"واخفض لهما جناح الذّل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وحفظهما

إلى أخي العزيز وكافة أخواتي الغاليات

إلى براعم العائلة الصغيرة

إلى كل عائلتي وأقاربي كبيرهم وصغيرهم

إلى كل الأصدقاء والزملاء وخصوصا رفقاء الدرب

وإلى كل من قدم العون مساحتكم في القلب لا في السطور

أهدي لكم جميعا ثمرة هذا الجهد المتواضع

خديــجة

إهـــــــــداء

إلى من منحتني القوة والعزيمة لمواصلة الدرب الغالية على قلبي

أمـــــي

إلى من غرس في روحي حب المثابرة والاجتهاد

أبـــــي العزيز

حفظهم الله

إلى إخوتي الذين كانوا سندا لا يميل

إلى كافة صديقات الدرب الغاليات

وإلى كل من قدم يد العون من قريب أو بعيد

وإلى كل من نسيه القلم وحفظه القلب

أهدي لكم ثمرة هذا الجهد

سهـــام

مقدمة

أدى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال حول العالم إلى تطور التعليم عن بعد حيث شهد قفزة نوعية في عصرنا الحديث، وبسبب انتشار شبكة الإنترنت في العقدين الأخيرين أصبح ممكنا لجميع الفئات، ويعد التعليم عن بعد وسيلة من بين الوسائل التي تساعد في تطوير العملية التعليمية وهذا من خلال اعتماده على عدة تقنيات وأساليب مختلفة من أجل توصيل المعلومات، واستخدام التعليم عن بعد في العملية التعليمية ليس بجديد بل يعود إلى سنوات قد خلت فأغلب المؤسسات التعليمية تستخدم نظام التعليم عن بعد ولو بنسبة قليلة، والذي زادت أهميته في ظل الأزمات التي منعت المتمدرسين من الالتحاق بصفوفهم الحضورية ولعل أهم هذه الأزمات جائحة كورونا المستجد(كوفيد-19) حيث ألقت بظلالها على قطاع التعليم العالي وكذا مختلف القطاعات الأخرى، إذ دفعت مؤسسات التعليم العالي لإغلاق أبوابها للتقليل من انتشار الفيروس وهو ما أثار قلقا كبيرا لدى المنتسبين لهذا القطاع في ظل أزمة قد تطول، حيث شكل "التعليم عن بعد" بديل وضرورة ملحة لاستمرار التعليم في ظروف تفرض التباعد الجسدي بمختلف دول العالم، وتسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على نظام التعليم عن بعد في الجزائر وخاصة في ظل جائحة كورونا، واعتماد هذا النظام كحل بديل والجدل حول ضرورة دمجه في العملية التعليمية قبل جائحة كورونا المستجد(كوفيد19) والتعرف على السياسة المنتهجة التي أقرتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لضمان الدروس عن بعد في زمن الوباء ومدى جاهزية منظومة التعليم العالي والإمكانيات المتاحة لتطبيق هذا النمط التعليمي.

1-مبررات اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيارنا لموضوع التعليم عن بعد في قطاع التعليم العالي بالجزائر خلال جائحة فيروس كورونا المستجد(كوفيد-19) إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

أ- مبررات موضوعية:

- التعرف على مختلف النقائص الموجودة في الجزائر التي تحول دون تطبيق التعليم عن بعد.
- أهمية وفائدة موضوع البحث حيث يشكل التعليم عن بعد خلال أزمة كورونا قضية تشغل بال كل الأطر التعليمية.
- الضجة التي أثارها موضوع التعليم عن بعد وأهميته في ظل الأزمات خاصة أزمة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19.

ب-مبررات ذاتية:

- الرغبة في دراسة هذا الموضوع.
- قلة الدراسات التي تناولت موضوع التعليم عن بعد في ظل أزمة كورونا.
- الميول لمعرفة تداعيات جائحة كورونا المستجد(كوفيد-19) على مؤسسات التعليم العالي بالجزائر والسياسات المتبعة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لضمان الدراسة عن بعد في ظل الوباء.

2-أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه لاسيما بعد التطور التكنولوجي الذي يعرفه العالم وفي الوقت الذي اضطرت فيه جميع الدول إلى التقليل من انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد19) في المؤسسات التعليمية والجامعات، واعتماد التعليم عن بعد بجميع وسائله لفتح آفاق جديدة أمام المتعلمين وإنقاذ السنة الدراسية وهي فرصة لم تكن متاحة من قبل، لكنها تعد اليوم حلا واعدا للولوج إلى مجتمع المعرفة والجزائر ليست بمعزل عن العالم في هذا الظرف الصعب على رغم وجود الكثير من التحديات والصعوبات التي تواجه تطبيق نظام التعليم عن بعد في هذا الظرف الوبائي وعليه؛ يتوجب علينا العمل بجد على تطوير هذه الأداة وكذا الإطلاع على تجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال للاستفادة منها.

3- أهداف الدراسة:

- طرح قضية التعليم عن بعد كبديل وكحل سياسي لتجاوز فترة غلق مؤسسات التعليم العالي ومواكبة التطور التكنولوجي.
- تسليط الضوء على واقع المنظومة التعليمية الجامعية الجزائرية خلال جائحة كورونا والتعرف على أهم النقائص التي تواجه عملية التعليم عن بعد.
- التعرف على الإجراءات الاحترازية التي أقرتها وزارة التعليم العالي لضمان التعليم عن بعد لأجل إنهاء الموسم الدراسي في ظل الظروف الاستثنائية التي فرضها الوباء.
- الاستفادة من التجربة الجزائرية في تطبيق التعليم عن بعد خلال جائحة كورونا لغرض تقييمها وتدعيمها مستقبلا.

4- أدبيات الدراسة:

-**الدراسة الأولى:** دراسة بعنوان "متطلبات التعليم عن بعد وتحدياته في ظل جائحة فيروس كورونا" دراسة من إعداد إسماعيل نويرة وآخرون،[1] حيث تطرقت هذه الدراسة إلى الكشف عن أهمية التعليم عن بعد بوصفه خيارا بديلا للتعليم الحضوري داخل المؤسسات الجامعية في المغرب تزامنا مع ظهور جائحة كورونا حيث عملت الدراسة على وصف المتطلبات الضرورية لنجاح التعليم عن بعد وتحديد السبل لمواجهة التحديات التي تعيقه وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أن التعليم عن بعد مازال في مراحله الأولى وأن متطلبات نجاحه تتمثل في توفير الوسائل التكنولوجية الكافية للجميع دون استثناء، وخلق بنية تحتية لهذا النمط الرقمي وتأهيل الموارد البشرية اللازمة، وفي الأخير العمل على إعادة النظر في البرامج المتعلقة بالنظام التعليمي ليواكب متغيرات العصر والعولمة.

-**الدراسة الثانية:** بعنوان "واقع التعليم الجامعي عن بعد عبر الإنترنت في ظل جائحة كورونا-دراسة ميدانية على عينة من الطلبة بالجامعات الجزائرية"، من إعداد معزوز هشام وآخرون،[2] حيث سلطت هذه الدراسة الضوء على واقع التعليم الجامعي عن بعد في ظل الظروف الاستثنائية نتيجة تفشي فيروس كورونا المستجد بالجزائر، مما استدعى تبني وزارة الصحة مجموعة من الإجراءات تندرج ضمن تطبيق الحجر الصحي، حيث قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باعتماد نظام التعليم عن بعد من خلال إدراج منصات على المواقع الرسمية للجامعات يتم الولوج إليها عبر الإنترنت من قبل الطلبة والأساتذة، وتمت دراسة ميدانية على عينة من الطلاب بالجامعات الجزائرية لتقييم مدى فعالية هذه التجربة وتحديد أهم معوقاتها وما حققته كبديل للطريقة التقليدية في التعليم وعن آفاقها من أجل تطوير مخرجات العملية في المستقبل.

-**الدراسة الثالثة:** بعنوان "أهمية التعليم عن بعد في ظل تفشي فيروس كورونا أهمية التعليم عن بعد في ظل تفشي فيروس كورونا"[3] من إعداد محمد زايد، تمحورت هذه الدراسة حول تفشي فيروس كورونا وأثره على التعليم في الجزائر على غرار قطاع التعليم العالي وسبل تطبيق هذا النمط من التعليم والتكيف مع الوضعية الجديدة، ومنه تكمن أهم أهداف الدراسة معرفة المقومات الأساسية لإنجاحه ومناقشة الآليات

[1] إسماعيل نويرة وآخرون، "متطلبات التعليم عن بعد وتحدياته في ظل جائحة فيروس كورونا"، **أنثروبولوجيا**، ع02، م06، (08 ديسمبر 2020).

[2] هشام معزوز وآخرون، "واقع التعليم الجامعي عن بعد عبر الإنترنت في ظل جائحة كورونا (دراسة ميدانية على عينة من الطلبة بالجامعات الجزائرية)"، **مدارات سياسية**، م04، ع04، (31 جويلية 2020).

[3] محمد زايد، "أهمية التعليم عن بعد في ظل تفشي فيروس كورونا"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، م 09، ع 04، 2020.

والتقنيات التي يتم بواسطتها التطبيق الأمثل له ومن خلالها تم التوصل إلى أنه هناك عدة معيقات للتعليم عن بعد في الجزائر منها غياب ثقافة استعمال الفضاءات الرقمية والدراسة عبرها، وأيضا افتقارها للبنية التحتية التكنولوجية اللازمة التي تحول دون نجاحه.

-**الدراسة الرابعة:** دراسة بعنوان (اعتماد الجامعة الجزائرية على التعليم الإلكتروني عن بعد كآلية لضمان سيرورة التعليم الجامعي في ظل أزمة كورونا)[1]، من إعداد هاجر همامي وصارة درامشية، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التعليم الإلكتروني عن بعد في الجزائر في ظل أزمة فيروس كورونا وأنه جزء لا يتجزأ من المنظومة التعليمية، التي تعمل الجامعة الجزائرية على تبنيه كما يعتبر وسيلة حديثة للتواصل بين الأستاذ والطالب، وما يتيحه من آليات وتقنيات تواكب العولمة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى ضرورة القيام بدراسة لبنية التعليم العالي لمواكبة متطلبات تطوير التعليم الإلكتروني عن بعد وتكليف لجان خاصة بالنظم والتطبيقات المستخدمة فيه ودراسة مختلف الإيجابيات والسلبيات التي انجرت عنه من أجل تجاوز العوائق التي تواجههم في التعامل مع هذا النمط من التعليم.

-**الدراسة الخامسة:** تحت عنوان " فاعلية التعليم الالكتروني في ظل انتشار فيروس كورونا من وجهة نظر الدارسين في جامعة فلسطين التقنية(خضوري)" دراسة من إعداد سحر سالم أبو شخييدم وآخرون،[2] حيث هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن فعالية التعليم الالكتروني في ظل انتشار فيروس كورونا وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وأخذت عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس الذين قاموا بالتدريس خلال فترة انتشار الفيروس باستخدام استبيان، وكشفت نتائج الدراسة أن فعالية التعليم الالكتروني في ظل انتشار فيروس كورونا كان متوسطا، وأن التعليم الالكتروني يتطلب وجود بنية تحتية تكنولوجية، وتتطلب تلقي التدريب الكافي لقيادة عملية التعليم الالكتروني وأيضا سرعة الانترنت كانت غير مناسبة في بعض المناطق نتيجة فرض التعليم الالكتروني المفاجئ بحيث أوصى الباحثون بعقد دورات تدريبية والاستفادة من نظام التعليم الالكتروني وضرورة المزاوجة بين التعليم الوجاهي والتعليم الالكتروني في مؤسسات التعليم العالي مستقبلا.

---

[1] هاجر مامي، صارة درامشية، "اعتماد الجامعة الجزائرية على التعليم الالكتروني عن بعد كآلية لضمان سيرورة التعليم الجامعي في ظل أزمة كورونا"، **مجلة آفاق لعلم الاجتماع**، م 10، ع01، (جويلية 2020).

[2] سحر سالم أبو شخيدم وآخرون، "فاعلية التعليم الالكتروني في ظل انتشار فيروس كورونا من وجهة نظر المدرسين في جامعة فلسطين التقنية (خضوري)"، **المجلة العربية للنشر العلمي**، ع21، (22 جويلية 2020).

5- إشكالية الدراسة:

إن موضوع التعليم عن بعد كان ولا يزال يطرح بحدة في جميع الدول واليوم أكثر من أي وقت مضى تزداد أهمية هذا الأخير خاصة في ظل تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وهو ما يبرز جليا من خلال التحول إلى هذا النمط من التعليم لاستكمال الدراسة في ظل إجراءات الحجر الصحي المفروض، والجزائر كغيرها من الدول تبنت هذا النمط من التعليم لضمان استمرار الدراسة خلال الجائحة وفي إطار محاولة دراسة الموضوع يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى نجاعة سياسة التعليم عن بعد المعتمدة في قطاع التعليم العالي بالجزائر خلال جائحة كورونا المستجد(كوفيد-19) بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بومرداس؟

- الحدود المكانية للدراسة:

سنتطرق في هذا الموضوع إلى تطبيق سياسة التعليم عن بعد في الجزائر بصفة عامة وجامعة بومرداس كلية الحقوق والعلوم السياسية بصفة خاصة كدراسة حالة.

-الحدود الزمنية للدراسة:

الحدود الزمنية هي السنة الجامعية 2020/2019 بصفة عامة وتبدأ مع بداية الجائحة وبداية الدروس عن بعد من شهر مارس 2020 إلى شهر أكتوبر 2020 نهاية السنة الجامعية.

6- فرضيات البحث:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة حول موضوع البحث، يمكن إجمال فرضيات الدراسة فيما يلي:

- التعليم عن بعد مرتبط بالسياسة التعليمية السائدة ومحكوم بالإمكانيات المادية والبشرية.
- عدم تفاعل الطلبة مع سياسة التعليم عن بعد المطبقة في قطاع التعليم العالي بالجزائر خلال أزمة كورونا يحول دون نجاحها.

7- منهجية الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع تم توظيف الاقتراب القانوني والمنهج التحليلي ومنهج دراسة حالة وكذا مجموعة من الأدوات للمحاولة لإلمام الجيد بالموضوع محل الدراسة، وبما يسمح بالحصول على المعلومات الصحيحة والمناسبة.

أ- الاقترابات والمناهج:

- **الاقتراب القانوني:** تم الاعتماد على هذا الاقتراب في دراسة وتحليل مختلف النصوص التنظيمية الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال فترة الجائحة.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** باعتباره المنهج المناسب للدراسة عن طريق وصف دراسة وتحليل الظواهر والوقائع من أجل الوصول إلى تشخيص علمي دقيق.
- **منهج دراسة الحالة:** "عبارة عن بحث معمق لحالة محددة بهدف الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على حالات أخرى متشابهة"،[1] وذلك في إطار التطرق إلى واقع سياسة التعليم عن بعد في الجزائر الذي تبنته هذه الأخيرة خلال فترة جائحة كورونا المستجد(كوفيد-19) من خلال دراسة وتحليل مختلف الإجراءات والمنصات المعتمدة وكذا معرفة أهم التحديات التي تقف أمام نجاعته.

ب- أدوات الدراسة:

- **المقابلة:** يمكن تعريفها على أنها "عبارة عن محادثة موجهة بين الباحث وشخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى الحقيقة أو موقف معين يسعى إليه الباحث"،[2] وتم الاعتماد على هذه الأداة الأساسية من أدوات الدراسة الميدانية كوسيلة معلومات وبيانات متعلقة بالموضوع، فيما يخص تلك المتعلقة بتطبيق عملية التعليم عن بعد في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بومرداس خلال فترة جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19).
- **الملاحظة:** هي "عبارة عن عملية مشاهدة، أو متابعة لسلوك ظواهر محددة، أو أفراد محددين خلال فترة أو فترات زمنية محددة، وضمن ترتيبات بيئية تضمن الحياد، أو الموضوعية لما يتم جمعه من بيانات، أو معلومات"،[3] تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة بصفتنا طلبة خضنا تجربة عملية التعليم عن بعد في كلية الحقوق والعلوم السياسية لجامعة بومرداس ومحاولة تقييم هذه العملية بناءا على الملاحظات المسجلة ومختلف النتائج المتوصل إليها.

8-تحديد المفاهيم:

[1] محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات** (الأردن: دار وائل للطباعة والنشر، ط2، 1999)،ص44.

[2] **المرجع نفسه**، ص55.

[3] سومية إيكان، "أدوات البحث العلمي"، **تصميم وبناء أدوات البحث العلمي**، جامعة الشلف حسيبة بن بوعلي، دت، ص.02.

التعليم: جملة من العمليات والإجراءات المنظمة والمخطط لها من أجل التغيير في سلوك المتعلمين ومعارفهم، وهذا بإكسابهم معارف ومهارات جديد.[1]

التعليم عن بعد: هو كل نموذج أو شكل أو نظام تعليمي يكون فيه الطلاب بعيدين عن جامعاتهم معظم الفترة التي يدرسون فيها.[2]

جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19): حسب منظمة الصحة العالمية هو مرض معد تم اكتشافه من سلالة كورونا ولم يكن هناك علم بوجود هذا الفيروس الجديد قبل بدء تفشيه في مدينو ووهان الصينية في ديسمبر 2019 وتحول الى جائحة في مارس 2020 تؤثر على العديد من دول العالم.[3]

التعليم العالي: يقصد بالتعليم العالي كل أنماط وأشكال التكوين الذي يتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسات التعليم العالي.[4]

9-صعوبات البحث:

- قلة المراجع التي تناولت موضوع التعليم عن بعد في قطاع التعليم العالي خلال جائحة كورونا المستجد(كوفيد-19).
- عدم التمكن من الحصول على الدراسات السابقة.
- ضيق الوقت المخصص لاستكمال المذكرة خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19).

10-تقسيم الدراسة:

من أجل معالجة هذا الموضوع سيتم تقسيم الدراسة كما يلي:

---

[1] حليمة الزاحي، **التعليم الإلكتروني بالجامعة الجزائرية: مقومات التجسيد وعوائق التطبيق**، مذكرة ماجستير (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم المكتبات، 2012/2011)، ص29.

[2] حبيب فائقة سعيد، **نظام إداري مقترح لتعليم جامعي عن بعد في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض الخبرات المعاصرة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة السعودية عين شمس: كلية التربية، 1998)، ص22.

[3] محمد عبد الجليل سعيدي، "التعليم عن بعد خلال فترة جائحة كورونا من وجهة نظر طلبة دكتوراه علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية"، **مجلة الممارسات الرياضية والمجتمع**، م04، ع01، (مارس2021)، ص.154.

[4] نوال نمور، **كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي**، مذكرة ماجستير (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012/2011)، ص14.

بعد المقدمة خصص الفصل الأول للإحاطة بالإطار النظري للتعليم العالي والتعليم عن بعد وفيه سيتم التطرق لمفهوم التعليم العالي وخصائصه، أهميته، وكذا مراحل تطوره في الجزائر، ثم التطرق إلى نشأة ومفهوم التعليم عن بعد وخصائصه والفرق بينه وبين التعليم التقليدي، وكذا تبيان المصطلحات المرتبطة به كالتعليم الإلكتروني والتعليم المفتوح، ومبادئه، مبرراته، للوصول إلى آليات تطبيقه وذكر أهميته، أهدافه، بالإضافة إلى مزاياه وعيوبه.

الفصل الثاني والأخير مخصص لواقع التعليم عن بعد في الجزائر خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) المستجد من خلال التطرق إلى مفهوم هذا الأخير وتداعياته على التعليم العالي في العالم والجزائر، وكذا دراسة مختلف التجارب الدولية في التعليم عن بعد خلال هذه الجائحة ومن ثم التطرق إلى بداية التعليم عن بعد في الجزائر وكذا والقرارات المتخذة من طرف وزارة التعليم والبحث العلمي لاستكمال الدراسة من خلال التحول لنمط التعليم عن بعد وكذا المنصات المعتمدة في هذا النمط التي تندرج ضمن الإجراءات الاحترازية التي أقرتها الدولة الجزائرية في ظل الوباء للحد من انتشاره، بالإضافة إلى التطرق لمتطلبات هذا النط من التعليم وأبرز التحديات التي تقف عائقا أمامه، مع محاولة تخصيص جانب واقعي لتطبيق نمط التعليم عن بعد في الجزائر خلال الجائحة، من خلال أخذ كلية الحقوق والعلوم السياسية لجامعة بومرداس كدراسة حالة من أجل الوقوف على النتائج المتوخاة من عملية التعليم عن بعد المطبقة فيها.

الفصل الأول

الإطار النظري للتعليم العالي والتعليم عن بعد

تمهيد:

لقد عرف قطاع التعليم العالي نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة وذلك بارتفاع عدد المراكز الجامعية والمدارس والمعاهد العليا وهياكلها وزيادة عدد الطلبة، ولهذا أصبح التعليم العالي مؤسسة هامة تطلع للتقدم والتطور، وكثر الحديث في الآونة الأخيرة عن استخدام التعليم عن بعد في العملية التعليمية وإيصال المعلومات للمتعلمين والطلبة لمواجهة مختلف الظروف التي تعترض تعليمهم خاصة في ظل تطور التكنولوجيا، وللإحاطة بهذا الموضوع تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية التعليم العالي

المبحث الثاني: ماهية التعليم عن بعد

المبحث الثالث: آليات تطبيق التعليم عن بعد

المبحث الأول: ماهية التعليم العالي

يستعمل الكثير من المؤلفين والباحثين مصطلح التعليم للإشارة للنمو والازدهار وعليه تقع مسؤولية نشر الثقافة العامة على التعليم العالي والإسهام في حل المشكلات من خلال الكوادر البشرية الموجهة لخدمة المجتمع، فالتعليم العالي مصطلح مرادف للتعليم الجامعي، فالجامعة تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي بحيث يمثل مجتمعا علميا يهتم بالبحث من أجل خدمة المجتمع وذلك من خلال العنصر البشري، والتعليم العالي يشمل الجامعات والمعاهد وغيرها من المدارس التي تملك كفاءات عالية للأداء الجيد، وعليه فإن الاقتراب من تحديد ماهية التعليم العالي يكون من خلال التطرق لتعريف التعليم العالي وخصائصه وتبيان أهميته وفي الأخير التطرق إلى مراحل وأنماط التعليم العالي في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص التعليم العالي

أولا: مفهوم التعليم العالي

قبل التطرق إلى مفهوم التعليم العالي حري بنا التطرق إلى مصطلح التعليم حيث عرف لستر سميث التعليم بأنه "عملية مستمرة هدفها تنمية الفرد وإعداد المواطن وضمان طفولة أسعد للناشئين وأن من حق كل فرد أن يحصل على تعليم يتفق وعمره ويتناسب مع قدراته"، إذن التعليم هو العملية التي يتم من خلالها تحصيل المعرفة أو نقلها لصالح أفراد المجتمع.[1]

أما منظمة اليونسكو فقد عرفت التعليم العالي على أنه:" كل أشكال التعليم الأكاديمية والمهنية والتقنية التي تقوم بإعداد العاملين والمعلمين في المؤسسات كالجامعات ومعاهد التربية والمعاهد التكنولوجية ومعاهد المعلمين"، والتي تشترط ما يلي:

أ- القبول فيها أن يكون المتقدمون قد أتموا الدراسة الثانوية.

ب- أن يكون المتقدمون إليها في عمر 18 سنة بصورة عامة.

[1] حياة فرد، أحمد الشاطر باس، "التعليم العالي في الجزائر دراسة في الواقع والتحديات"، **الحكمة للدراسات الفلسفية**، م05، ع13، (سبتمبر 2018)، ص60.

ج- أن تكون المسافات الدراسية فيها مؤدية للحصول على مكافأة تحمل اسما يشير إلى ذلك كالدرجة أو الدبلوم أو شهادة التعليم العالي.[1]

الملاحظ أن هذا التعريف قد ركز على المواصفات التي يتميز بها الملتحق بمؤسسات التعليم العالي وأنها تتوج المتخرج منها بدبلوم يحمل درجة تشير إلى نهاية الدراسة.

كما تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (ocse) على أنه:" مستوى أو مرحلة من الدراسة تلي التعليم الثانوي وتباشر مثل هذه الدراسة في مؤسسات التعليم العالي في الجامعات الحكومية والخاصة وفي الكليات والمعاهد وغيرها من المنشآت التعليمية الأخرى، ومن خلال البرامج المقدمة عبر الشبكات والمواد الإلكترونية والهيئات المضيفة العامة والخاصة"[2]

هذا التعريف كغيره من التعاريف ركز على أن التعليم العالي هو مرحلة ما بعد التعليم الثانوي تباشر في مختلف مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة إلا أنه أشار لخاصية تقديم البرامج عبر الهيئات والشبكات الالكترونية المختلفة.

ويعرف المشرع الجزائري وفقا للقانون (99-05) التعليم العالي على أنه: "كل نمط للتكوين أو لتكوين البحث يقدم على مستوى ما بعد الثانوية من طرف مؤسسات التعليم العالي ويمكن أن تقدم تكوين تقني على مستوى عال من طرف الدولة ".[3]

إن التعليم العالي ليس مجرد تكملة لمرحلة ما بعد الثانوية، بل هو تكملة للجهود الإنسانية بغرض الرقي بالإنسان وتثقيفه وتحقيق طموحاته المعرفية فهو ذلك التعليم الذي يأتي في قمة الهرم التعليمي والتي تكسبه مؤهلات ومهارات عالية وركز على مؤسسات الدولة في التعليم.

إذن يعرف التعليم العالي على أنه: " ذلك النوع من التعليم المختص بإعداد القيادات العلمية والعسكرية التي تتولى قيادة المجتمع، ناهيك عما يقدمه من إعداد وتجهيز للإطارات العلمية المختصة التي تتولى البحث والفحص والدراسة المتأنية لمشاكل المجتمع بغية تطويره، ومن أهم وظائفه نشر المعرفة

---

[1] محمد السعيد بن غنيمة، **أثر سياسات الإنفاق على قطاع التعليم العالي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، (جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015/2014)، ص16،17.

[2] سعيدة حراش، هناء بلحاج، **التعليم العالي واشكالية سوق العمل في الجزائر**، مذكرة ماستر (جامعة أدرار: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019)، ص19،20.

[3] علي عزوز، دور مدير المخبر والمجلس العلمي في ديناميكية المخبر، **الملتقى الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية**، (23-26أفريل20212)، ص227.

وتطويرها ورفع المستوى الحضاري والعلمي والفكري للأمة بالتأهيل المناسب ونشر الثقافة بين المواطنين".[1]

ثانيا: خصائص التعليم العالي

من خلال التعريفات المذكورة آنفا يمكننا استخلاص مجموعة من الخصائص التي يتصف بها التعليم العالي؛ إذ يعتبر الطالب في مرحلة التعليم العالي باحثا ويساعد على الإنتاج الشخصي كالتأليف وكتابة البحوث ليصبح في المستقبل قادرا على الإنتاج في ميادين مختلفة، فالتعليم العالي يعد أهم مفاتيح القوة للدولة؛ فقوة الدول تقاس بدرجة إنتاجها العلمي، ومن خصائص منظومة التعليم العالي:

- التعليم العالي يرسم صورة المستقبل وبالتالي تقع عليه مسؤولية تأطير وتطوير المجتمع وتنميته.
- تزويد العاملين والطلاب بالمعارف والمهارات من خلال الممارسات الأكاديمية والإدارية.
- اكتساب العاملين والمتعلمين التأهيل العالي وامتلاك معارف ومهارات متقدمة عند غيرهم.
- تحقيق الأهداف المشتركة بالتفاعل بين النظم الأكاديمية والإدارة والتعاون.
- تساهم في وضع اقتراحات لتقويم ومتابعة الأعمال مثل: تقويم العمل التدريسي، تقويم العمل الإداري، استحداث التكنولوجيات.

المطلب الثاني: أهمية التعليم العالي

تكمن أهمية التعليم العالي في معرفة حياة المجتمعات من حيث تقدمها ودرجة الوعي والرقي والتحضر فيها، كما تكشف عن واقع الديمقراطية وحقوق الإنسان والقوى السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع التي تساهم في إعداد وأداء سياسة التعليم العالي، كما أن التعليم العالي يعد من القطاعات الاستراتيجية الأولى في السياسات العامة للدولة؛ لذا تعمل مختلف الحكومات على تطويره باستمرار في ظل المراقبة الشديدة لما توصلت إليه مختلف الدول عبر العالم؛ أما المجتمعات التي تقلل من أهمية هذا الموضوع فلا يمكن أن تساير التطور ولقد أدرك القادة والمخططون أهمية التعليم العالي وبأنه أساس

[1] يسمينه برعوي، **التعليم العالي وعلاقته بالتغييرات التكنولوجية الحديثة**، مذكرة ماستر (جامعة باتنة: كلية العلوم الاجتماعية 2008 /2009)، ص08.

النهضة والتطور وأنه أداة مهمة لنقل التكنولوجيا وتطويرها، لهذا فإن التنسيق ووضع خطط وبرامج فعالة من أجل تسخير تكنولوجيا الاتصالات له دور مهم وبالغ في التقدم التقني والتحصيل العلمي.[1]

ومن أبرز مهامه تكوين المؤهلات البشرية التي تتكيف مع الاحتياجات الاقتصادية القادرة على الاستجابة لمتطلبات والتغييرات المستمرة سواء كانت محلية أو عالمية، حيث أنه في المؤتمر العالمي لمنظمة اليونسكو سنة 1998 حددت وظائف التعليم العالي وقسمتها إلى ثلاث وظائف وهي:

1- التعليم: وهي أول وظيفة للتعليم العالي.

2- البحث العلمي: أصبح البحث العلمي وإنتاج المعرفة الجديدة من أهم وظائف التعليم العالي.

3- خدمة المجتمع: من المفروض أن تتأقلم الجامعات لتلبي مختلف احتياجات المجتمع وهذا ما يجعل مؤسسات التعليم العالي هي المسؤولة عن تزويد المجتمع بحاجاته من الكفاءات البشرية عالية المستوى في مختلف المجالات وأداة لتطوير التكنولوجيا ومنه يلعب دورا أساسيا في تحديد مستقبل الشعوب.[2]

المطلب الثالث: مراحل وأنماط التعليم العالي في الجزائر

أولا: مراحل التعليم العالي بالجزائر:

لقد مر التعليم العالي بالجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وذلك نتيجة للتغييرات والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر، ويمكن تلخيص أهم النقاط الأساسية التي عرفها قطاع التعليم العالي خلال فترة (2013/1962) كما يلي:

1-التعليم العالي في الجزائر خلال (1971/1962): يعود ظهور التعليم العالي في الجزائر إلى تاريخ تأسيس أول جامعة في الجزائر سنة 1909 حيث كانت تسير من قبل المستعمر إلى غاية الستينيات أين استحدثت جامعات أخرى جديدة ، ولقد تعززت مكانة هذه الجامعة مع إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970 ومع إطلاق عملية الإصلاح الكبرى للتعليم العالي بالجزائر في 1971 أي بعد إنشاء

[1] وليد براهمي، **سياسة التعليم العالي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماستر (جامعة سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014)، ص81.

[2] نوال نمور، **مرجع سبق ذكره**، ص31،32.

الوزارة عرف هذا القطاع في الجزائر نموا ملحوظا عما كان عليه سابقا، ومن هنا تم بناء الأساس أو البنية القاعدية للتعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.[1]

2-التعليم العالي في الجزائر خلال (2003/1971): بعد استحداث وزارة متخصصة في التعليم العالي والبحث العلمي بدأت إصلاحات التعليم العالي، كما أجريت بعض التعديلات على مراحل الدراسة الجامعية والتي تميزت ب:

مرحلة الليسانس: تدوم 4 سنوات.

مرحلة الماجستير: تدوم سنتين وتسمى أيضا ما بعد التدرج.

مرحلة الدكتوراه علوم: تسمى أيضا ما بعد التدرج الثاني وتدوم حوالي 5 سنوات من البحث العلمي.

وبحلول عام 1994 أصبح قطاع التعليم العالي يحصي 17 جامعة، 13 مركز جامعي، 6 مدارس عليا للأساتذة، 141 معهدا وطنيا للتعليم العالي، و72 معهد متخصص ومدرسته الخاصة.

وفي سنة 1998 تميزت بالتوسع التشريعي والهيكلي والإصلاح الجزئي للتعليم العالي ومن أهم الإجراءات التي عرفتها نذكر ما يلي:

- وضع قانون توجيهي للتعليم العالي.
- قرار بتنظيم الجامعات في شكل كليات.
- إنشاء 6 جذوع مشتركة للحاصلين على شهادة البكالوريا.
- إنشاء 6 مراكز جامعية جديدة.[2]

3- التعليم العالي في الجزائر من النظام القديم إلى النظام الجديد (2013/2004): لقد شهد النظام القديم للتعليم العالي بالجزائر (الكلاسيكي) عدة نقائص سواء من الناحية الهيكلية أو التنظيمية للمؤسسات ومن الناحية البيداغوجية والعلمية للتكوين المقدم للطالب الجامعي والتي نوردها في النقاط التالية:

-اعتماد الجامعة على التوجه المركزي.

[1] حياة فرد، أحمد الشاطر باس، **مرجع سبق ذكره**، ص92.

[2] سعيدة حراش، هناء بلحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص19،20.

– يقوم النظام الكلاسيكي على نظام التدرج الصعب الذي لا يتلاءم مع قدرات الطالب مما ينتج نسبة رسوب كبيرة.

– نظام التقييم الخاص بالنظام الكلاسيكي لا يساعد على تطبيق برامج تعليمية مستحدثة.

إن هذه العوائق جعلت الجزائر تطبق نظام جديد سنة 2004 وهو نظام LMD بغية تطويره ويندرج في إطار إصلاح التعليم العالي ويتكون هذا النظام من:

– طور الليسانس: يشمل هذا الطور مجموعة من الوحدات موزعة على عدد من التخصصات حيث يتكون هذا الطور من 06 سداسيات تضمن مرحلتين؛ الأولى تكوين قاعدي متعدد التخصصات والثاني تكوين متخصص، بحيث تمكن الطالب من خلالها بالاندماج في عالم الشغل وأيضا تمكن الطالب من مواصلة الدراسة على مستوى الماستر.

– طور الماستر: يشمل هذا الطور مجموعة من الوحدات التعليمية موزعة على 4 سداسيات وهو طور مفتوح لكل الطلبة الجامعيين الحاصلين على شهادة أكاديمية في ذلك التخصص، ومن مهام هذا التكوين هو التمكين من اكتساب تخصص دقيق في حقل معرفي محدد يسمح بالمرور إلى مستويات عالية من الأداء والمهارة.

– طور الدكتوراه: وهو المرحلة الأخيرة من الدراسة يشتمل 6 سداسيات، ومن مهامه تحسين المستوى عن طريق البحث من أجل البحث وتعميق المعارف في تخصص محدد.[1]

ثانيا: أنماط التعليم العالي بالجزائر:

من خلال مراحل التعليم العالي التي تطرقنا إليها يتبين لنا أن هناك ثلاث أنماط رئيسية للتعليم العالي والمتمثلة في:

*الجامعات: وهي أكثر الأنماط انتشارا، وتضم مجموعة من المعاهد والكليات والتي بدورها تضم مجموعة من الأقسام، تمتد مدة الدراسة فيها عموما إلى 5 سنوات ماعدا كليات الطب والعلوم الهندسية التي تتجاوز فيها الدراسة هذه المدة.

[1] أيمن يوسف، **تطور التعليم العالي: الإصلاح والأفاق السياسية**، شهادة ماجستير (جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2007–2008)، ص57.

*المدارس العليا: وهي نمط من المؤسسات التعليم العالي تعنى بإعداد القوى العاملة لمدة تتراوح بين أربع إلى خمس سنوات ليتم الحصول منها على شهادة نجاح تعادل الشهادة الجامعية.

*المعاهد والكليات: ويتم فيها التكوين لمدة تتراوح ما بين سنتين إلى أربع سنوات، وفقا لطبيعة التخصص وتختلف هذه المؤسسات باختلاف البرامج التي تقدمها فبعضها كليات متخصصة لإعداد العاملين وبعضها الآخر متعدد التخصص.

ومنه فالتعليم العالي يجمع هذه الصفات الثلاثة التي تضمن تكوينا عاليا للطالب بعد إتمامه لدراسته فهي مرحلة من مراحل التعليم المتخصص الأكاديمي.[1]

[1] محمد السعيد بن غنيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص17،18.

المبحث الثاني: ماهية التعليم عن بعد

التعليم عن بعد نمط تعليمي مأخوذ به في كثير من جامعات العالم وأسهم بدوره في عملية التعليم والتدريب خاصة في ظل تطور التكنولوجيا الحديثة لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى:

- نشأة ومفهوم التعليم عن بعد
- التعليم عن بعد والمفاهيم المرتبطة به
- مبادئ ومبررات التعليم عن بعد

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التعليم عن بعد

أولا: نشأة ومفهوم التعليم عن بعد

نشأ التعليم عن بعد منذ ما يزيد عن قرن من الزمن في شكل تعليم بالمراسلة لتقديم الخدمات التعليمية لكل من لم تسمح له ظروفه للالتحاق بالمراكز التعليمية سواء بسبب العجز المادي أو الجسدي أو البعد الجغرافي أو الوضع الاجتماعي أو لأي سبب آخر.

وترجع بدايات ظهور التعليم عن بعد الى أواسط القرن التاسع عشر والتي جاءت معاصرة لإنشاء المؤسسة البريدية حيث يرجع البعض ظهوره الى دروس الاختزال بالمراسلة، والتي نظمها "إسحاق بتمان" سنة 1840 عند إنشاء المراكز البريدية المنظمة الأولى في بريطانيا غير أن معهد "توسان ولاجت شيد" الذي تأسس في برلين سنة 1856 والمتخصص في تعليم اللغات كان أول مؤسسة للتعليم بالمراسلة لتكون بذلك ألمانيا هي الرائدة في هذا المجال،[1] وهناك أيضا من يفترض أن التعليم عن بعد نشأ في السويد سنة 1830م لأن مؤسسة "هانز هيرومودز" قامت بتقديم خدمة التعليم عن بعد للذين لم يتمكنوا من مواصلة الدراسة بسبب العمل عن طريق بعث رسائل تعليمية دينية.

وقد توالى ظهور التعليم عن بعد كذلك في العديد من البلدان ففي بريطانيا بدأ استخدامه في عام 1858م في جامعة لندن عن طريق التعليم بالمراسلة، وكذلك في عام 1892م في جامعة وسكنش، وغيرها من البلدان التي شهدت نموا منتظما لخدمات التعليم بالمراسلة.

[1] طارق عبد الرؤوف عامر، **التعليم عن بعد و التعليم المفتوح** (عمان، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة العربية، 2007) ص5-9.

وقد انتشر استخدام التعليم عن بعد بدرجة كبيرة في العقدين الأخيرين في مجالات التعليم والتدريب، وعلى كل المستويات في معظم بلدان العالم، و يمكن ملاحظة هذا النمو والانتشار بصورة واضحة على مستوى التعليم العالي في تزايد أعداد جامعات التعليم عن بعد، ونظرا لبروز نظام التعليم عن بعد في العديد من بلدان العالم لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبنيه من خلال إنشاء جامعات للتعليم بالمراسلة بهدف توفير فرص التعليم للطلاب البعيدين جغرافيا عن أماكن الدراسة، تم ذلك بتفعيل مرسوم "موريل" سنة 1873م، ثم تلاها افتتاح جامعة الدولة في "ابلينوا" 1874م هذه الأخيرة كانت معروفة بنظام الانتساب، أما في كندا فإن جامعة "لويز" كانت السباقة لاعتماد سياسة التعليم عن بعد سنة 1889م.

وكذا شهد مطلع القرن العشرين تطور ملحوظ في مجال التعليم عن بعد بسبب ظهور الراديو سنة 1901م الذي ساهم بشكل كبير في تنوع البرامج التربوية والتعليمية المذاعة وإنشاء جامعات دراسية عبر الراديو في كندا عام 1939م، هذا التطور الحاصل في نظام التعليم عن بعد والذي استمر إلى غاية السبعينات جلب اهتمام المؤسسات الرسمية والمنظمات الحكومية حيث بادرت منظمة اليونسكو إلى إصدار الكتاب المعنون "نظم للتعليم بعد الثانوي عن بعد" سنة 1972م، مما جعل التعليم عن بعد يرى بمنظور آخر بعيدا عن المراسلة والانتساب، ففي سنة 1982م تم إعادة تسمية المجلس الدولي للمراسلة بالمجلس الدولي للتعليم عن بعد، كما أن المؤسسات الخاصة بالتعليم عن بعد في كندا أصبحت تتلقى الدعم المادي من المنظمات الدولية مثل اليونسكو والبنك الدولي.

بعد المذياع ظهر التلفزيون سنة 1999م ببرامجه التربوية وأصبحت الجامعات البريطانية المفتوحة تستخدم ما يدعى télé course أي الدورات المقدمة عن طريق التلفاز، فأصبح الكثير من الطلاب يتلقون التدريس عن طريق قنوات التلفزيون ولا يقصدون الجامعات إلا من أجل الامتحانات، ثم جاء عصر المعلوماتية والتطور التكنولوجية وظهرت وسائل اتصال أكثر تطورا مثل الهاتف المحمول والهاتف الذكي وأشرطة الفيديو والكمبيوتر والإنترنت والوسائط المتعددة، كلها أحدثت طفرة في مجال التعليم عن بعد وأصبح الاتصال بين المعلم والمتعلم يتم بأسهل وأحدث الطرق حتى وصلنا إلى الاتصال المباشر عن طريق الإنترنت.

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن هناك خمس مراحل أساسية لتطور التعليم عن بعد وهي:

- مرحلة التعلم من خلال المراسلة البريدية: حيث يتم إرسال المواد التعليمية من قبل جهة تعليمية معينة أو من المعلم إلى المتعلم دون حدوث تفاعل بينهما.

- مرحلة التعلم من خلال المذياع أو الوسائط المسموعة.
- مرحلة التعلم من خلال التلفاز والفيديو كوسائط تعليمية أكثر تطورا وحداثة من المذياع، حيث يتمتع بتوفر عناصر الصوت والصورة والحركة في نقل المعلومات.
- مرحلة التعلم عن بعد من خلال المذياع التفاعلي والتلفزيون التفاعلي: وهي تقوم على مبدأ التفاعل بين المعلم والمتعلم بالصوت والصورة.
- مرحلة التكنولوجيا الرقمية من خلال الحاسب والشبكة العالمية للمعلومات، والتي ساهمت بشكل كبير في تطوير التعليم عن بعد وأصبحت في الوقت الحالي أبرز التقنيات التي يرتكز عليها نظام التعليم عن بعد.[1]

ثانيا: مفهوم التعليم عن بعد

تعددت مصطلحات " التعليم عن بعد" وتداخلت فيما بينها ولم تستقر على مصطلح واحد فسمي بالتعليم بالمراسلة، التعليم الموزع، التعليم المفتوح، وهناك تعبيرات أخرى متعددة منها: الدراسة المنزلية، الدراسة المستقلة، والدراسة من الخارج وغيرها، وتوجد العديد من المصطلحات الفرنسية المتعارف عليها التي تستخدم للتعبير عن التعليم عن بعد ومنها: L'ensignement à distance، apprentissage distribué ، ولأن مصطلح التعليم عن بعد لا زال جديدا بعض الشيء لم يتوصل الباحثون لحد الآن إلى الاتفاق على تعريف محدد وتبنيه.

تعد هذه المسميات أمثلة عن التعليم عن بعد، ومن هنا يمكننا تقديم تعريفات متعددة للتعليم عن بعد ومن أهم هذه التعريفات ما يلي:[2]

يعرف رونترى التعليم عن بعد أنه "ذلك التعليم الذي يحدث عندما تكون هنالك مسافة بين المتعلم والمعلم، ويتم عادة بمساعدة مواد تعليمية يتم إعدادها مسبقا، ويكون المتعلمين منفصلين عن معلميهم في الزمان والمكان معا".[3]

---

[1] إيمان حجاج، **استخدام تكنولوجيا الاتصال في تكوين أساتذة التعليم المتوسط عن بعد أثناء الخدمة**، مذكرة ماستر (جامعة مستغانم، كلية العلوم الاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، 2014/2013)، ص39-42.

[2] محمد سحواج، "التعليم عن بعد في الجزائر مركز التعليم والتكوين بعد الشلف نموذجا"، **الملتقى الدولي حول التعليم عن بعد بين النظرية والتطبيق، التجربة الجزائرية نموذجا**، الجزء الثالث (الجزائر: جامعة تيزي وزو، كلية الآداب واللغات، مخبر الممارسات اللغوية، 2017) ص183،184.

[3] طارق عبد الرؤوف عامر، **مرجع سبق ذكره**، ص05.

ركز رونترى في تعريفه على الفصل المكاني والزماني بين المعلم والمتعلم، مشيرا إلى ضرورة برمجة المادة التعليمية مسبقا.

تعريف بورج هو لمبرج Borj Holmberj: "إن التعليم عن بعد هو ذلك النوع من التعليم الذي يغطي مختلف صور الدراسة وكافة المستويات التعليمية التي لا تخضع فيها العملية التعليمية لإشراف مستمر ومباشر من المدرسين أو الموجهين في القاعات الدراسية المختلفة، ولكنها تخضع لتعليم معهدي يحدد مكانة الوسائل التقنية في العملية التعليمية من مادة مطبوعة ووسائل ميكانيكية وإلكترونية تحقق الاتصال بين المعلم والمتعلم دون الالتقاء وجها لوجه".[1]

تميز تعريف بورج هولمبرج بالشمولية أكثر إذ تناول تنوع المستويات التعليمية للمتعلمين عن بعد، بالإضافة للدور المحدود للمعلم وتوفير وسائل الاتصال التي تقرب أطراف العملية التعليمية وتحقق تواصل فعال بينهم رغم بعد المسافة.

بالنسبة للباحث وليام هرتن "William Herten" فإن التعليم عن بعد عبارة عن نظام يهدف إلى تطوير العملية التعليمية من خلال تطبيق التكنولوجيا الحديثة في نقل المعلومات".[2]

هذا التعريف سلط الضوء على تكنولوجيا الاتصال باعتبارها وسيلة مهمة لنقل المعلومات بين المعلم والمتعلم.

ويرى مايكل مور "Micheal Moor" أن التعليم عن بعد: "هو عبارة عن مجموعة طرق تدريس تكون فيها سلوكيات التدريس منفصلة جزئيا عن سلوكيات المتعلم وتستخدم فيها الأجهزة الالكترونية والوسائل والأدوات الأخرى للربط بين الطالب والمعلم".[3]

أكد هذا التعريف على فصل سلوكيات التدريس وسلوكيات التعلم بسبب البعد الجغرافي بين الطالب وأستاذه مشيرا إلى إمكانية الاتصال المزدوج باستخدام الوسائط التكنولوجية.

كما يرى ادجار فور"Edger four" أن التعليم عن بعد هو "نظام مرن يتيح للمتعلم اختيار المكان والزمان المناسبين له بالاعتماد على وسائل الاتصال سواء التقليدية أو الحديثة".[4]

---

[1] محمد سحواج، **مرجع سبق ذكره**، ص184.

[2] إيمان حجاج، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

[3] طارق عبد الرؤوف عامر، **مرجع سبق ذكره**، ص07.

[4] **المرجع نفسه**، ص08.

يشير هذا الباحث في تعريفه إلى مرونة التعليم عن بعد التي تسمح له بالتعامل مع حاجيات ومتطلبات المتعلمين.

كما يعرف Petres التعليم عن بعد بأنه: "صيغة لإنتاج المواد التعليمية عالية الجودة التي يمكن الاستفادة منها في عملية التعلم وهي تمكن الدارسين من التحصيل المعرفة في أماكن تواجدهم".[1]

يؤكد هذا التعريف على أهمية ترقية المحتوى الدراسي وصياغته بشكل يرفع من المستوى الدراسي للطلبة.

كما يعرف التعليم عن بعد انه" تعليم نظامي يكون فيه المعلم والمتعلم أو المتعلمين متباعدين سواء في المكان أو الزمان ويتم تلقي المعلومات الدراسية عن طريق الاتصال التفاعلي الذي يربط بين مجموعات التعلم".

يمكننا تقسيم هذا التعريف إلى أربعة مفاهيم رئيسية أولها فكرة المؤسسات النظامية التي يعتمد عليها نظام التعليم عن بعد، نذكر منها المدارس والجامعات بالإضافة إلى بعض الشركات التجارية والمؤسسات الإدارية التي أصبحت تقدم خدمة التعليم الافتراضي، هذا المكون المدرج في التعريف هو ما يميز التعليم عن بعد عن التعليم الذاتي الذي لا يعتمد أساسا على المؤسسات التعليمية.

ثاني مصطلح في هذا التعريف هو التباعد بين المعلم والمتعلم الذي قد يكون مكاني أي أن كلا الطرفين يتواجدان في أماكن مختلفة، أما البعد الزمني فالقصد منه أن المدرس يمكن أن يقدم المعارف والبيانات التعليمية في زمن ما، والطلاب يتلقونها في زمن آخر يكون مناسب لهم ويتوافق مع جدول أعمالهم، الاتصال التفاعلي هو ثالث مكون وباعتبار الاتصال ضروري لإنجاح عملية التعليم عن بعد فإن التفاعل بين المتعلمين مع بعضهم البعض بينهم وبين المعلم يكتسي أهمية كبيرة لإثراء العملية التعليمية، لذلك يجب أن يكون متوفر ومهيأ للطلاب في أي وقت كان، فيما يخص الاتصال فهو يتم إما عن طريق وسائل الاتصال الحديثة كالانترنت والهاتف المحمول أو عن طريق الرسائل البريدية كوسيلة تقليدية.

إن آخر جزء من التعريف يتعلق بالربط بين المتعلمين والمعلم والمصادر التعليمية وهنا يأتي دور المعلم في التفاعل مع الطلاب ومع هذه المصادر التي يجب أن تكون مصممة بدقة من أجل أن يتلقاها

[1] طارق عبد الرؤوف، **مرجع سبق ذكره**، ص09.

المتعلم بوضوح يكون هدفها تحسين وتطوير المادة التعليمية، كل هذه المكونات التي تم ذكرها ضرورية جدا للوصول إلى تعليم مثالي ونقص واحدة منها سيحدث خلل بعملية التعليم عن بعد.[1]

من خلال ما تم ذكره من تعاريف سابقة يمكن الخروج بتعريف إجرائي للتعليم عن بعد والذي يتمثل في مايلي:

التعليم عن بعد "نمط تعليمي نظامي يقوم على مبدأ الفصل بين المعلم والمتعلم ويعتمد هذا النمط على مجموعة من الأساليب التعليمية التقليدية والحديثة للتغلب على مشكلة التباعد وتحقيق التواصل الفعال بين أطراف العملية التعليمية".

بعد استعراضنا لأهم تعريفات التعليم عن بعد، يجدر بنا أن نوضح أهم الفروق بينه وبين التعليم التقليدي، ونختصر ذلك في الجدول التالي:

[1] لي آيرز شلوسر، مايكل سيمونسن، تر نبيل جاد عزمي، **التعليم عن بعد ومصطلحات التعليم الالكتروني** (مسقط: مكتبة بيروت، طبعة2، 2015) ص1،2.

الجدول رقم (1): أهم الفروق بين التعليم عن بعد والتعليم التقليدي[1]

	التعليم التقليدي	**التعليم عن بعد**
المعلم	يتواجد مع المتعلم في جميع أوقات الدراسة.	نادرا ما يلتقي بالمتعلم
	يوجه ويرشد المتعلم ويشجعه على الاستمرار.	تنوب المواد التعليمية عن المعلم حيث تقدم الموضوع، وتقدم له الإرشاد والتوجيه.
	المواد التعليمية تتناسب مع توجهات المعلم.	المواد التعليمية تتناسب مع قدرات المتعلم.
الأنماط التعليمية	يعتمد على نشاط المعلم بشكل كبير.	نمط ذاتي بسبب عزلة المتعلم عن المعلم.
الأهداف	الهدف الرئيسي للمعلم هو توثيق المعلومات، والأمانة في عرض المادة التعليمية.	الهدف الرئيسي هو التواصل مع المتعلم من أجل تنمية قدراته العقلية ومساعدته على استيعاب الدروس.

[1] رمضان خطوط، "التعليم عن بعد...إستراتيجية التعلم المستمر مدى الحياة"، **الملتقى الدولي حول التعليم عن بعد بين التجربة والتطبيق التجربة الجزائرية نموذجا**، الجزء الثالث (جامعة تيزي وزو: مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، 2017)، ص86.

استنادا إلى التحليل السابق يمكن القول أن هناك عدة خصائص تميز مفهوم التعليم عن بعد تتمثل في:

- الفصل بين المعلم والمتعلم جغرافيا وزمنيا أي أن التعليم يتم دون اتصال مباشر بين طرفي العملية التعليمية.
- برمجة التعليم بحيث يتم إعداد برنامج التدريس مسبقا وتوفير المادة التعليمية دون الحاجة للاعتماد الكلي على المعلم كما أن الاتصال بين طرفي عملية التعليم يتم عن طريق وسائل متنوعة مثل البريد، الراديو، التلفاز، أشرطة الفيديو، الحاسوب وشبكة الانترنت.

- استخدام تكنولوجيا الاتصال في تقديم المحتوى الدراسي للطالب بطريقة تلبي احتياجاته الفردية وتواكب تطورات العصر الحديث.
- منح فرص التعليم لجميع فئات المجتمع المحرومة من ولوج المؤسسات التعليمية بسبب ظروفها المادية أو بسبب العزل الجغرافي.
- التمتع بخاصية المرونة التي تعطي المتعلم الحرية في انتقاء مكان وزمان الدراسة بما يناسب ظروفه الاجتماعية وجدول مواعيده.

وحسب كيجان "Keejan" ترتكز عملية التعليم عن بعد على ستة سمات أساسية ترتبط بالتعريفات السابقة وهي:

1- الفصل بين المعلم والمتعلم مع إيجاد تفاعل وتحاور بينهما عبر وسائط متعددة من أجل تقديم هذا الأخير النصائح والإرشادات.
2- التعليم عن بعد يجب أن يكون نظامي تحت إشراف مؤسسات تعليمية رسمية تكون مهمتها الأساسية إعداد المواد والبرامج التعليمية وتقييم الطالب ومراقبة تطور مستواه أي أنها تحل محل الأستاذ أو المعلم.
3- الاتصال التفاعلي بين المعلم والطلاب عن طريق الوسائط التقنية المتعددة مما يسهل عملية التفاعل عن بعد بين أطراف العملية التعليمية ويقلل من تكلفة التعليم.
4- الاتصال ثنائي الاتجاه بين المعلم والمتعلم مما يتيح لهذا الأخير فرصة التواصل مع أستاذه وزملائه ومناقشة محتوى المادة التعليمية وخلق جو من الحوار والتفاعل الفكري الذي يساهم في إثراء عملية التعلم.
5- إمكانية تنظيم لقاءات دورية بين المعلم والمتعلم أو بين المتعلمين أنفسهم تتم فيها مناقشة البيانات والمعلومات الدراسية.
6- إنتاج مواد التعليم عن بعد وتنظيم مناهج الدراسة أشبه بنمط الإنتاج الصناعي في عملية إنتاج وتوزيع وتخزين المواد التعليمية من خلال استخدامه مجموعة متنوعة من الوسائل التقنية والتي تحقق بدورها فعالية نظام التعليم عن بعد.[1]

[1] طارق عبد الرؤوف عامر، **مرجع سبق ذكره**، ص57-63.

المطلب الثاني: التعليم عن بعد والمفاهيم المرتبطة به

وهنا يمكن التطرق إلى المفاهيم المشابهة لمفهوم التعليم عن بعد التي تتقاطع وتتداخل معه والتي تتمثل في:

أولا: التعليم الالكتروني E-Learning:

التعليم الالكتروني يتم باستخدام الوسائط الإلكترونية والحاسوبية أي آليات الاتصال الحديثة في تقديم المعلومات سواء كانت عن بعد أو في الفصل الدراسي، متضمنا شبكة الانترنت internet، الانترانت intranet، الإكسترانت extranet، ويتضمن التعليم المباشر online learning، والتعليم باستخدام الحاسوب computer based learning.

ويكمن الفرق بين التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد من حيث:

- دور المتعلم: ففي التعليم الالكتروني تكون هناك مشاركة في العملية التربوية وتكون متابعة متواصلة، أما في التعليم عن بعد ينحصر في تلقي المعلومات دون المشاركة والتفاعل ولا حتى إبداء الرأي، كما أن في التعليم الالكتروني يمكن أن تكون هناك حدود مكانية كلية أو جزئية، كما يمكن أن تتم بدون هذه الحدود، بينما في التعليم عن بعد يجب أن يكون مفصولا عن المعلم كليا.

- المواد التعليمية: في التعليم الإلكتروني يتغير المحتوى وطريقة عرضه حسب القدرات الآنية والمستقبلية لكل فرد، أما في التعليم عن بعد فالمواد التعليمية ثابتة لجميع المتعلمين على اختلاف اختصاصاتهم.

- التقويم: هناك تقييم نشط ومستمر بجمع معلومات حول تأثير التعلم وفاعليته، أما في التعليم عن بعد فهناك تقييم متعلق بإنجازات الطالب في نهاية البرنامج.

إلا أنه يوجد ترابط بين مفهومي التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد، حيث أن الشكل السائد للتعلم عن بعد اليوم هو التعلم الالكتروني عن بعد.

ومما سبق يمكن القول أن التعليم الالكتروني هو نمط يغطي عددا كبيرا من التطبيقات والعمليات والإمكانية لتشارك الملفات فهو يعطي إطارا منظما للتعامل مع مشكلات التعلم.

ثانيا: التعليم المفتوح Open Education

التعليم المفتوح أخذ حيزا واضحا في مجال التعليم العالي في الكثير من الدول، ولكن ليس هناك تعريف موحدا له، فلقد عرفه "كيجان" بأنه مصطلح يتضمن مدى واسعا من استراتيجيات التعليم والتعلم، ويشير إلى الدراسة المستقلة في مستوى التعليم العالي.

ويعتبر التعليم المفتوح على أساس أنه مفتوح من حيث المكان والأفكار ويتسم بمرونة الأساليب للمتطلبات المختلفة للمتعلم إذ يمكنه أن يسرع أو يبطئ أو يرجع بعد انقطاع ولكن هناك شروط للتعليم المفتوح وهي:

- الاستمرار في التعلم.
- الاستفادة من جلسات التعليم المباشر عند حدوثها.
- انجاز الواجبات والأنشطة المتعلقة بالدراسة.
- اجتياز كل الاختبارات التي تنظمها الجامعة.

وتكمن أهم الفروق بين التعليم عن بعد والتعليم المفتوح في:

- التعليم عن بعد يحدث عندما تكون هناك مسافة بين المتعلم والمعلم باستخدام مواد تعليمية تم إعدادها مسبقا، بينما فلسفة التعليم المفتوح ترتكز على تحسين فرص الالتحاق والتركيز على المتعلم، وتعتمد طريقته بعض عناصر التعليم عن بعد.
- كل نظم التعليم عن بعد ليست بالضرورة نظم مفتوحة.

رغم الخلط الكبير والتداخل الواضح بين مفهومي التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، إلا أن هناك **ترابط بين المفهومين**، لأن اغلب المؤسسات التي توفر نظام التعليم المفتوح في سياستها، تستخدم التعليم عن بعد في طريقة التعليم.[1]

المطلب الثالث: مبادئ ومبررات التعليم عن بعد

أولا: مبادئ التعليم عن بعد

يقوم التعليم عن بعد على بعض المبادئ الأساسية تتمثل فيما يلي:

[1] قحام وهيبة، وسيلة السبتي، "واقع التعليم عن بعد في جميع أطوار التعليم في الجزائر"، **العلوم الإنسانية**، ع 40، (جوان2015)، ص14،15.

-مبدأ الإتاحة: يعني هذا المبدأ أن الفرص التعليمية في مستوى التعليم العالي متاحة للجميع بغض النظر عن كافة أشكال المعيقات المكانية والموضوعية.

-مبدأ المرونة: يعني هذا المبدأ تخطي جميع الحواجز التي تنشأ بفعل النظام أو بفعل القائمين عليه.

-تحكم المتعلم: تعني أن الطلبة يمكنهم ترتيب الموضوعات المختلفة بحسب ظروفهم وقدراتهم وكذلك اختيار الأساليب التقويمية.

-اختيار أنظمة التوصيل: يعني هذا المبدأ بما أن المتعلمين لا يتعلمون بنفس الطريقة فإن اختيارهم الفردي لأنظمة التوصيل العلمي سواء كانت بالمراسلة، أو الحاسوب أو اللقاءات ... الخ يعد سمة أساسية لهذا النمط من التعليم.

-الاعتمادية: مدى مناسبة البرامج الدراسية ودرجاتها العلمية للأغراض المتوخاة منها مقارنة بغيرها.[1]

ومن أهم مبادئ التعليم عن بعد أيضا:

-مبدأ تفريد التعليم: أي أن العملية التعليمية يجب أن تصمم بطريقة توافق استعدادات الفرد وقدراته وميوله واتجاهاته وسرعته في التعلم.

-مبدأ ضبط المتعلم لعملية تعلمه: أي أن المتعلم يقبل على عملية التعلم بدافع ذاتي وبرغبة حقيقية في التعلم.

-مبدأ التعليم المستمر: أي أن التعليم عملية مستمرة مدى الحياة فقد يرغب الإنسان في تنمية نفسه مهنيا أو علميا أو ثقافيا، ولابد من إعطائه الفرصة لكي يحقق ذلك في أي وقت وأي مكان.

-مبدأ التعليم الذاتي: أي أن يتعلم المتعلم بمفرده معتمدا على ذاته في أغلب الأحيان.

-مبدأ ديمقراطية التعليم: بمعنى أن التعليم حق لكل فرد من أفراد المجتمع بغض النظر عن لونه وجنسه وعرقه ودينه وظروفه وعمره.[2]

[1] طارق عبد الرؤوف عامر، **مرجع سبق ذكره**، ص14،15.

[2] ابتسام بنت سعيد بن حسن القحطاني، **واقع استخدام الفصول الافتراضية في برامج التعليم عن بعد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز بمدينة جدة**، مذكرة ماجيستر (المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى، كلية التربية، 2010)، ص16.

ثانيا: مبررات التعليم عن بعد

يتيح التعليم عن بعد للمتعلمين والطلبة أخذ الدروس متى وأينما وجدوا، كما أن التعليم عن بعد يتيح للذين لا يستطيعون التعلم بسبب ضيق الوقت أو الصعوبات المالية الفرصة للمشاركة،[1] وبذلك تكمن مبررات الأخذ بنظام التعليم عن بعد فيما يلي:

*أنه يرتبط بفلسفة التعليم المستمر ليس من أجل التعليم وحده لكن من أجل التعليم والتنمية ومواجهة الحاجيات والمتطلبات والمهارات التي تستحدث يوما بعد يوم وفي شتى المجالات.

*أنه يتناسب مع التقدم العلمي السريع والتراكم المعرفي الكبير الذي نعيشه في هذه الأيام فمتابعة الجديد في مجال ما كالطب وهندسة الحاسب الآلي مثلا يمكن أن يتم عن بعد يوميا عبر الشبكة العالمية للمعلومات لهذا يعتبر الأخذ بهذا النوع من التعليم مواكبة للعصر ومسايرة للحياة التي نعيشها اليوم.

ما أثبته البحث العلمي من أن الحاجز المكاني ليس له تأثير سلبي على مخرجات التعليم أو التحصيل الأكاديمي بين الطلاب الذين تلقوا تعليمهم عن بعد و بين أقرانهم الذين تلقوه في حجرات الدراسة.[2]

[1] محمد زايد، **مرجع سبق ذكره**، ص492.

[2] محمد بن يوسف أحمد عفيفي، "**التعليم عن بعد والحاجة إليه وكيفية تطبيقه**"، تاريخ التصفح: 03-05-2021، الساعة 13:26.
HTTP://www.swmsa.net/art/s/869

المبحث الثالث: آليات تطبيق التعليم عن بعد:

يكتسي التعليم عن بعد أهمية كبيرة في العملية التعليمية بحكم الوسائل التي يستخدمها والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، فهو يقوم على عدة مزايا إلا أنه تعتريه بعض السلبيات وبذلك سيتم التطرق في هذا المبحث إلى:

- أنواع وأساليب التعليم عن بعد
- أهمية وأهداف التعليم عن بعد
- مزايا وعيوب التعليم عن بعد

المطلب الأول: أنواع وأساليب التعليم عن بعد

أولا: أنواع التعليم عن بعد

أ- **التعليم المتزامن:** هو نقل متزامن حيث يكون الاتصال والتفاعل مباشره أي في الوقت الحقيقي بين المحاضر والطلاب،[1] وهو طريقه للتعليم يكون جميع المشاركين موجودين في نفس الوقت من خلال المحاضرات المرئية والمواقع الالكترونية ومختلف الوسائل التزامنية.[2]

- **من مميزات هذا النمط:**

- وجود اتصال تبادلي في الزمن الحقيقي، حيث يؤدي هذا الاتصال المباشر والآني بين المتعلمين الشعور بالانتماء إلى المجموعة، مما يقدم لهم دافعية أكثر للتعلم والاستمرار في الدراسة والمواظبة عليها وتبادل الأفكار ووجهات النظر وانشغالات المتعلمين أثناء عملية التعلم مما يضفي جو القسم الحقيقي والتعليم الحضوري.
- تحقيق التفاعل بين المدرسين والطلبة في كل الاتجاهات.
- اختيار واستعمال الوسائط التكنولوجية المستخدمة بطريقة فعالة.

[1] دراجية بن علي وآخرون، "تحديات ومعوقات التعليم عن بعد"، في **التعليم عن بعد في الوقع العربي، تحرير**، محمود مصطفى محمود، (القاهرة: دار الكتب والوثائق المصرية، ط1، 2001)، ص78.

[2] مدحت محمد أبو نصر وآخرون، "**اقتصاديات التعليم عن بعد ومسالة التأطير والتأهيل في التعليم عن بعد في العالم العربي**"، تحرير، فكري لطيف متولي، (القاهرة: دار الكتب والوثائق المصرية، ط1، 2001)، ص25.

- تشجيع الطلبة على مواكبة المعلومات المتجددة في ميدان الدراسة.[1]

ب- **التعليم غير المتزامن:**

في هذا النوع يقوم المحاضر بنقل وتوصيل أو توفير المادة الدراسية بواسطة أشرطة الفيديو أو عبر جهاز الكمبيوتر أو أي وسيله أخرى والطالب من الجانب الآخر يتلقى أو يحصل على المواد في وقت لاحق أي ليس في نفس الوقت.[2]

- **من مميزات هذا النمط:**

- المرونة أي أن إمكانية التعرض للمادة التعليمية في أي وقت يناسب جدول الطالب في أي مكان شرط توفر وسائل التعليم المستعملة، بحيث يسمح للمتعلم العمل بوتيرته الخاصة.
- يتيح الوقت للتفكير والتمعن في الدروس والتمارين المطروحة والعودة إلى المراجع والإحالات والبحث على شبكة الانترنت للتدقيق في المعلومات والرجوع إلى مصادرها الأصلية، أو العودة إليها وتكرار عرضها أو التعرض إليها أو قراءتها متى تطلب الأمر ذلك إذا استعصى الفهم، أو انتظار ردود المدرسين الأوصياء سواء عبر البريد الإلكتروني او في مجموعات النقاش.
- يوفر التعليم غير المتزامن التبادل ولو أنه غير آني، ولكنه يمكن الطلبة من الاتصال بمدرسيهم او بالإدارة للاستفسار حول المسار التعليمي والمادة العلمية والحصول على إجابات أكثر دقة وأكثر تفصيلا لاستفساراتهم.
- إمكانية استعمال وسائل اتصال مختلفة كوسائط تسمح بالتبادل مثل البريد الالكتروني ومجموعة النقاش والمحاضرات المسجلة وصفحات الويب.

الملاحظ مما سبق أن النمطين التعليم المتزامن والتعليم غير المتزامن يستخدمان في أنظمة التعليم عن بعد إما على حدة أو من خلال الدمج بين الأسلوبين للاستفادة من مزايا كل منهما.

---

[1] سهام العاقل، **استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في التعليم المفتوح عن بعد حالة جامعة التكوين المتواصل الجزائرية لأساتذة التعليم المتوسط خلال الفترة: 2005-2010"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010 /2011)، ص233.

[2] دراجية بن علي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص78.

ومن جهة ثانية، يجب أن يخضع اختيار الأسلوب أو النظام التعليمي المناسب للبيئة التعليمية ولظروف المتعلمين وحاجاتهم ولذا لا يجب أن تختار الوسيلة اعتباطيا دون الأخذ بعين الاعتبار ملاءمتها للمتعلمين والبيئة التي ينتمون إليها وطبيعة المادة العلمية التي تحدد الوسائط التعليمية الالكترونية الملائمة، ولذا يجب على مصممي الدروس في التعليم عن بعد تخفيف المادة العلمية أو المحتويات التعليمية مع الوسيلة، فطبيعة المادة المدرسة تحتد بالوسائط المستعلمة في نقلها، ومن شروط نجاح ذلك:

- التصميم الجيد للبرنامج التعليمي.
- الجودة النوعية لوسائط التعليم الالكترونية.
- تجاوب الطلبة مع نمط التعليم المختار.[1]

ثانيا: أساليب التعليم عن بعد

تنوعت أساليب التعليم عن بعد المستخدمة في نقل المعلومات والمتمثلة في:

- أسلوب التعليم بالمراسلة: يعتبر أسلوب التعليم بالمراسلة من الأساليب التقليدية المستعملة في التعليم عن بعد ويعتمد هذا الأسلوب على تبادل المعلومات والأفكار بين المعلم والمتعلم حيث ترسل الدروس مكتوبة إلى المتعلم عن طريق البريد فيقوم بدراستها ويؤدي التمرينات ويجيب على الأسئلة التي تتضمنها ثم يعيدها بالبريد الى مصدر إرسالها، ويعمل أسلوب التعلم بالمراسلة على مراعاة الظروف المختلفة للمتعلمين مثل العمل والبعد الجغرافي وقلة الإمكانات المادية فهو يتصف بدرجة كبيرة من المرونة والملائمة.
- أسلوب المواد المطبوعة: يعد هذا الأسلوب الأساس الذي تعتمد عليه كل النظم أو الأساليب لتقديم المناهج التعليمية، وتتنوع المواد المطبوعة مثل الكتب الدراسية والمخططات والمقررات والتمارين والملخصات والاختبارات وغيرها.
- أسلوب الأقراص المدمجة: وهي من الوسائل الجيدة والمهمة لنقل المعلومات وتمتاز بقدرتها على تخزين أكبر كمية ممكنة من المعلومات والبيانات وإعادة تشغيلها بطريقة عالية الجودة، لهذا كثر استخدامها بشكل واسع في التعليم عن بعد، إلا أن المواد الدراسية تبقى مقيدة ضمن الحدود التي يتم وضعها من مصمم البرامج إذ لا يستطيع المتعلم تصحيح

[1] سهام العاقل، **مرجع سبق ذكره**، ص234،235.

الوسيلة، وهي تساعد على التعلم الذاتي، لكن إنتاجها وإعدادها يتطلب وقت أطول وتكلفة أكثر.

- أسلوب الوسائط المتعددة: يعتمد هذا الأسلوب على النص المكتوب من قبل الدارسين، من خلال التسجيلات السمعية والبصرية باستخدام الأقراص المرنة، الهاتف، البث الإذاعي أو التلفزيوني.
- أسلوب التعلم المتفاعل عن بعد: يقوم هذا الأسلوب على مجمل التفاعل بين المتعلم والمعلم عن بعد من خلال الاتصالات المسموعة والمرئية وقنوات التعليم التي تبث بواسطة الأقمار الصناعية.[1]
- أسلوب المؤتمرات المرئية: تتم من خلال ربط الدراسين بعضهم البعض بواسطة شبكة اتصالات كمبيوتر عالية القدرة ومن خلال الموقع على الشبكة يستطيع الطلبة مشاهدة وسماع المدرس ويمكنهم توجيه الأسئلة اليه ويتفاعلوا معه، ولنجاح هذه العملية لابد من إيجاد سبل مبتكرة لجذب انتباه الدارسين من قبل المدرس.[2]
- أسلوب التعلم الافتراضي: يتم في هذا الأسلوب نقل المادة العلمية والاتصال بين المعلم والمتعلم، وذلك من خلال الويب والبريد الالكتروني، وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب التعليمي حديث العهد، إلا أنه في ازدياد مطرد لدرجة أن التعليم عن بعد لا يقصد به في أغلب الأحوال إلا هذه التقنية، وقد يكون الاتصال بين المعلم والمتعلم بشكل متزامن أو غير متزامن.[3]

---

[1] ناهدة عبد الله الدليمي، " **التعليم عن بعد مفهومه تطوره و فلسفته**" ، تاريخ التصفح 29-04-2021، الساعة 18:30.
http://www.edutrapedia.com/-article-691

[2] سوهام بادي، **سياسات واستراتيجيات توظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم**، مذكرة ماجستير(جامعة منتوري: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2004-2005)، ص144.

[3] ناهدة عبد الله الدليمي، **المرجع السابق**.
http://www.edutrapedia.com/-article-691

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التعليم عن بعد

أولا: أهمية التعليم عن بعد

يكتسي التعليم عن بعد أهمية كبيرة، تتجلى فيما يلي:

- استمرار الحاجة الدائمة للتعليم والتدريب بسبب التطور في مختلف المجالات المعرفية.
- منح المتعلم فرص التعليم في المكان والزمان المناسب له.
- نشر ثقافة جديدة تتمثل في رقمنة التعليم وهذا ما يعطي للطالب مساحة شخصية تسمح له بالدراسة في عالمه الخاص.
- يشمل هذا التعليم كل شرائح المجتمع ويسمح بتقديم خدمات تعليمية متعددة المصادر وذات محتويات تعليمية ثرية.
- التوفير والاقتصاد في المال بما أن هذا النظام لا يتطلب الحضور الفعلي للمؤسسة التعليمية.
- يتيح للطلاب والمعلمين تبادل الأفكار والتجارب والمعارف من خلال اتصال تفاعلي بينهم عبر الإنترنت.
- تطوير الجانب الفكري للطالب وزيادة رصيده الثقافي والتعليمي من خلال نظام تعليم يستجيب لمتطلباته ويتكيف مع ظروفه.
- تنمية خبرات وقدرات المعلم في إعداد المحتويات الدراسية.
- يعتبر التعليم عن بعد نظام تعليم مستقل يشجع الطالب على تحمل المسؤولية والاعتماد على نفسه في التحصيل العلمي.[1]

ثانيا: أهداف التعليم عن بعد: تتمثل أهداف التعليم عن بعد في:

- توفير فرص التعليم للفئات التي تواجه صعوبات في الالتحاق بالمؤسسات التعليمية التقليدية، فهذا النظام المرن يسمح للمتعلمين بمزاولة الدراسة وفق المكان والزمان المناسب لهم.

[1] محمد زايد، **مرجع سبق ذكره**، ص492،493.

- نشر المواضيع الثقافية والتعليمية عبر وسائل التواصل السمعية والبصرية كالتلفزيون والراديو والتي تصل الى كل شرائح المجتمع خاصة غير المثقفة منها.
- تعليم المرأة مرفوض في بعض الدول النامية بسبب انعدام حريتها في التنقل ونظام التعليم عن بعد هو الحل الأمثل لأنه لا يشترط خروجها من البيت.
- مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية من خلال رقمنة التعليم.[1]
- توفير المناهج التعليمية التي تلبي متطلبات السوق العمل وخطط التنمية.
- توفير فرص الدراسة والتعليم وتحدي ظروف المتعلم ومساعدته على مواصلة تعليمه في ظل الازمات.[2]

المطلب الثالث: مزايا وعيوب التعليم عن بعد

أولا: مزايا التعليم عن بعد: يحتوي التعليم عن بعد على عدة مزايا أهمها ما يلي:

- تقريب وربط مجموعات التعلم إذ يمكن للطالب أن يتلقى المحاضرات والدروس عبر الانترنت وهو جالس في بيته ويقوم الأستاذ بإرسال المحتوى الدراسي إلكترونيا وعقد المحاضرات online عن طريق الويب.
- الاقتصاد في الوقت والمال والجهد باعتبار أن التعليم يمكن أن يتم في المكان الذي يختاره المتعلم وبما يتناسب مع ظروفه ووضعيته الاجتماعية كما أن المعلم ينشر الدروس والمحاضرات بواسطة الوسائل الالكترونية ويترك للطالب حرية اختيار الجزء الذي يريد مشاهدته والاستماع إليه أو قراءته، كما يتيح له فرصة التكرار أي عنصر في حالة تعذر عليه فهمه من المرة الأولى، كما يمكن للطالب أيضا أن يؤجل موعد الدراسة إلى وقت لاحق إذا كانت لديه مشاغل أخرى.
- استخدام الكمبيوتر والانترنت يسهل توصيل المعلومات ونقلها بين المعلم والمتعلم بسرعة وهو يساهم في اكتساب العديد من المعارف في مدة قصيرة.

[1] طارق عبد الرؤوف، **مرجع سبق ذكره**، ص16،17.

[2] جمال حامد رشيد وآخرون، **التعليم عن بعد الماهية والاستراتيجيات في التعليم عن بعد في العالم العربي**، تحرير مها عبد الله أبو المجد (القاهرة: دار الكتب والوثائق المصرية، ط1، 2021)، ص09.

- تعليم مفتوح متاح لكل أفراد المجتمع الذين لا يستطيعون مواصلة الدراسة بالمؤسسة الجامعية إما لعامل السن أو التزامهم بعمل ما.
- تخفيف العبء على الجامعات التي تعاني من تدني القدرة الاستشارية للطلبة بما أن التعليم الالكتروني لا يشترط الحضور للجامعة.[1]

ثانيا: عيوب التعليم عن بعد: رغم العديد من المزايا التي يقوم عليها التعليم عن بعد إلا أنه تعتريه عدة عيوب تتمثل في:

- غياب دور المعلم الفعال والمؤثر واتخاذه كمرجع من طرف الطلاب.
- إهمال مواهب وإمكانيات المتعلم الفكرية في مثل هذا النظام من التعليم.
- تجاهل تحسين الجانب اللفظي للطالب في غياب التواصل بينه وبين أستاذه.
- الشعور بالملل من الجلوس لمدة طويلة امام شاشة الكمبيوتر.
- التركيز على الأجهزة وإهمال دور الفرد وبالتالي غياب الجانب الإنساني.
- العلاقات الاجتماعية بين أطراف التعليم قليلة جدا أو منعدمة.
- التأثير السلبي لأجهزة الكمبيوتر على صحة الطالب.
- يكلف نظام التعليم عن بعد صرف الكثير من الأموال من أجل توفير الأجهزة الالكترونية والتقنيات الحديثة للتعلم بالإضافة إلى تكاليف تحضير المحتويات التعليمية ونقلها بين المعلم والمتعلم عبر شبكة الانترنت.
- يحتاج نظام التعليم عن بعد الكثير من الوقت لتطبيقه في إعداد برنامج دراسي (عن بعد) يتطلب مدة أطول بكثير من إعداد برنامج تعليم عادي.
- تستهلك الإجابة على تساؤلات واستفسارات المعلمين وقتا طويلا في هذا النمط من التعليم في حين لا نحتاج إلا لقليل من الوقت في النظام العادي.

[1] جويدة عميرة وآخرون، "خصائص وأهداف التعليم عن بعد والتعليم الالكتروني– دراسة مقارنة عن تجارب بعض الدول العربية–"، **العربية للآداب والدراسات الإنسانية**، ع 06، (يناير 2019)، ص220،221.

- ندرة الوسائل الالكترونية والتكنولوجيا وكذلك شبكة الانترنت عند بعض شرائح المجتمع مع عدم معرفتهم بكيفية التعامل معها.
- غياب التدريب الأكاديمي للمعلمين والإداريين على حد سواء من أجل إعدادهم لإنجاح نظام التعليم الالكتروني وهذا يتطلب الكثير من الوقت والجهد.
- عدم تعود الطلاب على هذا النوع من التعليم يولد شعورهم بالضياع والتوتر فيما يتعلق بالبرامج التعليمية.[1]

[1] سامي الخفاجي، **التعليم المفتوح والتعليم عن بعد أساس للتعليم الالكتروني** (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1،2015)، ص27،28.

خلاصة الفصل:

لقد وضحنا في هذا الفصل الجانب النظري للتعليم العالي والتعليم عن بعد وإبراز أهمية كل منهما، وتطرقنا إلى الماهية في كل من المبحث الأول والثاني لنصل للمبحث الثالث إلى آليات تطبيق نظام التعليم عن بعد، حيث أن التعليم العالي يساهم بدرجة كبيرة في إعداد النخب والكفاءات البشرية القادرة على تسيير مختلف المؤسسات؛ والقدرة على الابتكار وتلبية حاجيات المجتمع في مختلف المجالات، وقد مر هذا الأخير في الجزائر بعدة مراحل وعرف توسعا واهتماما كبيرا بحكم الدور الكبير الذي يلعبه، ويعد التعليم عن بعد أحد أنماط التعليم المعتمدة في العملية التعليمية نظرا للأهمية الكبيرة المتوخاة منه خاصة في ظل التطورات التكنولوجية الهائلة التي طالت مجال الاتصالات والمعلومات على حد سواء، لذا تعمل الكثير من المؤسسات التعليمية على تبنيه وتوفير أدواته لتمكين عدد أكبر من المتعلمين للاستفادة منه خلال الأزمات والظروف المختلفة التي يمر بها المتعلمين.

الفصل الثاني

واقع التعليم عن بعد في قطاع التعليم العالي بالجزائر خلال جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19)

تمهيد:

شهد العالم تفشي سريع لجائحة كورونا المستجد (كوفيد-19) مما أثر سلبا على عدة قطاعات في مجالات مختلفة منها قطاع التعليم العالي، ما أجبر الدول على وقف التدريس الحضوري نتيجة فرض الحجر المنزلي كسياسة احترازية للحد من انتشار هذه الجائحة، واللجوء إلى تبني أنماط تعليمية بديلة في العملية التعليمية وهذا من خلال التحول إلى التعليم عن بعد لاستكمال الدراسة، والجزائر كغيرها من الدول أقرت مجموعة من الإجراءات تندرج ضمن تطبيق الحجر الصحي مما استدعى قيام وزارة التعليم العالي باعتماد نظام التعليم عن بعد من خلال إدراج منصات تعليمية يتم الولوج إليها من طرف الأساتذة والطلبة على حد سواء، ويرتكز هذا النظام على عدة متطلبات أساسية لتطبيقه، في ظل وجود العديد من العقبات والتحديات التي تواجهه وتقف أمامه، وفي هذا السياق سنتطرق في هذا الفصل إلى أربع مباحث:

المبحث الأول: تداعيات جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19) على قطاع التعليم العالي في العالم والجزائر

المبحث الثاني: تطبيق التعليم عن بعد في قطاع التعليم العالي بالجزائر

المبحث الثالث: متطلبات وتحديات التعليم عن بعد في قطاع التعليم العالي بالجزائر

المبحث الرابع: دراسة تجربة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بومرداس في عملية التعليم عن بعد خلال جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19)

المبحث الأول: تداعيات جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19) على التعليم العالي

أدى انتشار جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19) حول العالم إلى وقف العملية التعليمية وكإجراء احترازي للحد من انتشار هذا الفيروس تم اتخاذ التعليم عن بعد كبديل للتعليم الحضوري، ومنه سنتناول في هذا المبحث تعريف وتداعيات فيروس كورونا على التعليم حول العالم عامة والجزائر بصفة خاصة، والتطرق إلى بعض التجارب الدولية في مجال التعليم عن بعد خلال الجائحة.

المطلب الأول: مفهوم جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19)

إن أهم المشاهد المؤثرة خلال نهاية عام 2019 هو ظهور جائحة كورونا المستجد ما يسمى (كوفيد19)، الذي اكتسح الساحة الدولية وأثار صدمة وضجة غير متوقعة لكل الأطراف عامة التي أخلت جميع القوى الاجتماعية السياسية الاقتصادية والصحية وغيرها وغيرت معالم التعايش في العالم ككل دون استثناء، ولقد تم إعلان الاسم الرسمي من طرف منظمة الصحة العالمية لجائحة كورونا المستجد(كوفيد-19) وعرف على أنه فيروس من فصيلة فيروسات كورونا تسبب لدى البشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخاصة مثل المتلازمة التنفسية ومتلازمة الحادة الوخيمة (السارس) وسبب جائحة كورونا المستجد(كوفيد-19) المكتشف مؤخرا.

وكوفيد-19 هو مرض مستجد حيث كان أول ظهور له في مدينة ووهان الصينية في شهر ديسمبر2019، وتتمثل الأعراض الأكثر شيوعا للكوفيد19 الحمى الإرهاق السعال الجاف، وقد يعاني المريض من آلام وأوجاع ويمكن أن يصاب الأشخاص بالعدوى عن طريق الأشخاص الحاملين له وملامسة الأسطح وأيضا عن طريق تنفس قطرات الهواء التي تخرج من الشخص المصاب مع سعاله وزفيره.[1]

لقد انتشر الفيروس في كل أقطار العالم خلال الأشهر الأولى من التعرف عليه، وفي 11 مارس 2020 أطلق على هذا الفيروس مصطلح الجائحة والذي يعني: "ظهور حالات مرضية معدية في دول

[1] صبيحة بوخدوني وزهرة بن عاشور، "سياسة التعليم عن بعد في ظل جائحة كوفيد19 دراسة تحليلية للقرارات والتعليمات والقرارات الصادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية"، **مدارات سياسية**، م04، ع04، (31جويلية2020)، ص60.

العالم بأسره ويصعب السيطرة على هذه الحالات في العالم مما يهدد صحة الناس ويتطلب إجراء تدابير طبية سريعة لإنقاذ البشر من الهلاك، وفي 26 ماي 2020 بلغ عدد المصابين في أنحاء العالم 167 مليون مصاب وبلغ عدد الوفيات نحو 3 ملايين وفاه وأصيب الملايين من البشر بحالات رعب، وقد أجبرتهم السلطات على البقاء في المنازل ومنع التجوال إلا في الضرورة القصوى وترتب عليه آثار كارثية على الاقتصاد العالمي والصحة العالمية وكان دور منظمة الصحة العالمية هو إصدار التعليمات بمنع السفر والدعوة إلى التباعد الاجتماعي والبقاء في المنازل إلى مدة غير معلومة.[1]

المطلب الثاني: تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على التعليم العالي في العالم والجزائر

أولا: تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على التعليم العالي في العالم

لقد أوجدت جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) أكبر انقطاع في نظم التعليم في التاريخ على غرار مؤسسات التعليم العالي، وهو ما تضرر منه نحو حوالي 1,6 مليار من طالبي العلم في أكثر من 190 بلدا في جميع القارات أي ما يقارب 80% من طلاب العالم وأثرت عملية إغلاق مراكز التعليم وأجبرت الجائحة الهيئات الأكاديمية حول العالم على اكتشاف أنماط جديدة للتعلم والتعليم منها التعليم عن بعد، بحيث تعتبر هذه التجربة بمثابة تحدي للطلاب والمعلمين الذين صاروا مضطرين للتعامل مع الصعوبات الاقتصادية والجسدية والتعليمية التي فرضتها الجائحة مع التزامهم بدورهم للحد من انتشار، وتشير التقارير إلى أن هناك انقطاعا غير مسبوق في التعليم والتدريب في المجالين المهني والفني ووفقا لمسح منظمة العمل الدولية اليونسكو أشار إلى 90% من استطلعت أرائهم أن هناك إغلاق تام لمراكز التعليم والتدريب، ومؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء الدول كغيرها قامت بالإغلاق التام نتيجة انتشار فيروس كورونا وللحد من انتشار المرض بوتيرة أسرع مما تهدد الحياة العالمية وبعد ذلك قامت الجامعات باستحداث طرق لمواصلة التعليم وتفاديا لتوقف الدراسة وشبح السنة البيضاء وذلك عن طريق تعميم أسلوب التعليم عن البعد في كل المستويات وتقديم البرامج التعليمية عبر الوسائل التكنولوجية

[1] عبد القادر حامد التجاني وآخرون، **أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية و العلاقات الدولية** (جامعة قطر: مركز ابن خلدون للعوم الإنسانية والاجتماعية، دت)، ص63.

الحديثة والأرضيات التعليمية مثل أرضية مودل العالمية وكذا التطبيقات الحديثة للتعليم المباشر عبر تطبيق زوم وغيرها من الآليات التي تساهم في سيرورة التعليم عن بعد.

ثانيا: تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على التعليم العالي في الجزائر

إن العالم حاليا يشهد تفشي لجائحة كورونا المستجد (كوفيد-19) مما شل كل المؤسسات في الدولة وخاصة المؤسسات التعليم العالي، فاضطرت عدة دول إلى توقيف الدراسة واللجوء إلى الحجر الصحي كإجراء وقائي ضد هذه الجائحة، فالجزائر سارعت إلى وضع منصات ومواقع لاستكمال الدراسة عبر نمط التعليم عن بعد من خلال وضع منصات رقمية لوضع الدروس وإصدار وزارة التعليم العالي عدة قرارات لتكيف مع الوضعية الجديدة، كما أن فرض الحجر الصحي الناتج عن جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19) وضع نظام التعليم العالي ببلادنا أمام تحديات جمة بين مواصلة التعليم وضمان الجودة وتحقيق المساواة بين مختلف طلاب الطبقات الاجتماعية في ظل غلق الجامعات والمعاهد والكليات والانتقال إلى نظام التعليم عن بعد، لكن نظام التعليم العالي في زمن العزل الصحي أو الحجر المنزلي يطرح إشكاليات فيما يخص مدى جاهزية المنظومة التعليمية والإمكانيات المتاحة التي تتداخل فيها قيم التربية ومكونات التعليم مع الظروف المستجدة لهذه الجائحة التي عزلت الأساتذة عن الطلبة وما تفرضه هذه الظروف القاهرة من تغيير في آليات العمل البيداغوجي داخل المعاهد والكليات وما ينجم عنها من انعكاسات على الطلبة وضرورة الاستعانة بالتقنيات الحديثة والتكنولوجية للتعليم عن بعد، وأيضا من بين إشكاليات الانتقال إلى التعليم عن بعد في الجزائر الذهنيات والخلفيات وغياب ثقافة استعمال الفضاءات الرقمية والدراسة عبر المواقع التعليمية والرقابة عليها.[1]

المطلب الثالث: تجارب دولية في التعليم عن بعد

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تجارب الدول الأجنبية والعربية في التعليم عن بعد من خلال التركيز في التجارب الأجنبية على التجربة الأمريكية باعتبارها دولة رائدة في مجال التكنولوجيات والتجربة التركية باعتبارها دولة شهدت تطورا هائلا في الآونة الأخيرة، أما فيما يخص التجارب العربية سنتطرق إلى كل من التجربة الإماراتية والتجربة القطرية لامتلاكها بنية تحتية تكنولوجية قوية.

[1] محمد زايد، **مرجع سبق ذكره**، ص489.

أولا: تجارب أجنبية

أ-**التجربة الأمريكية في التعليم عن بعد:** سعت المؤسسات التعليمية إلى محاولة تطوير نظام التعليم عن بعد من خلال توفير البنية التحتية التكنولوجية من حواسيب وشبكات إنترنت وتدريب الطلاب والمعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات،[1] فالولايات المتحدة الأمريكية يمكنها الاستفادة من مختلف خيارات التعلم الالكتروني المتاحة، حيث يمكن العثور على إنترنت عالي السرعة في معظم مناطق الدولة، بحيث يزيد متوسط الإنترنت عن ضعف سرعة الإنترنت في بقية أنحاء العالم، إلا أن التعليم عن بعد في الولايات المتحدة الأمريكية شهد نمو متواضع ونسبي ولكنه كان في منحى تصاعدي فوفقا للمركز الوطني للإحصاءات التعليم، كان 34.7% من طلاب الجامعات مسجلين في دورة واحدة على الأقل عبر الإنترنت في عام 2018، مقارنة ب33.1% في عام 2017، لكنها كانت في تصاعد، وقبل الوباء أشارت دراسة استقصائية لمديري التعلم عبر الإنترنت في الولايات المتحدة إلى أن 70% من المؤسسات التعليمية سمحت للطلاب بأخذ فصل دراسي افتراضي دون أي نوع من التوجيه عبر الإنترنت وعلى الرغم من أن العديد من المعلمين قد تم تدريبهم قبل إجراء الفصول الدراسية عبر الإنترنت إلا أن ما يقارب ثلثهم كان يفتقر إلى أي نوع من التدريب والتعلم ، كما تشير الأرقام فإن معظم مؤسسات التعليم العالي لم تكن مستعدة للتحول إلى التعليم الافتراضي عندما تسبب كوفيد19 في إغلاق المدارس والجامعات في شهر أبريل وتحول التعليم عن بعد من خيار إلى ضرورة حتى يتم القضاء على الوباء ونتيجة لذلك اختارت العديد من الكليات حلولا منخفضة التقنية مثل زوم zoom ،vidéo Conferencing وأدوات الاتصال الأخرى التابعة لجهات خارجية لإنهاء الفصل الدراسي ، قد يكون الحل المؤقت قد أعطى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الانطباع بأن التعليم عن بعد فوضوي وصعب، إلا أن توفر المنصات المتكاملة المصممة بعناية والتدريب الشامل جعل الوضع مختلفا.

كما أتاح جائحة كوفيد19 المستجد التعليم عن بعد لجمهور أوسع بكثير واتخذت فيه تكنولوجيات الاتصال مركز الصدارة حيث أصبحت الهيئات التعليمية تعتمد عليها أكثر من أي وقت مضى من أجل ضمان نقل البيانات والمعلومات الدراسية بين المعلم والمتعلم بشكل سريع وفعال نتيجة لذلك كان على المدارس

[1] إيمان فخري، **تجارب التعليم عن بعد لاحتواء الأزمات العالمية**، (2020/03/15)، تاريخ التصفح: 14-05-2021، الساعة: 13:00.
http://FETUREUEA.COM/ARMAINPAGE/TEM

والجامعات إنشاء خطط تعليمية عبر الإنترنت أو تسريع مسارها لإشراك المعلمين والطلاب بأحدث التقنيات والوسائل التعليمية تم بالفعل استخدام مجموعة من التطبيقات البرامج والأنظمة الأساسية لتسهيل التعليم عبر الإنترنت على الرغم من الحاجة إلى مزيد من التحسين لجعل هذه الأدوات أسهل في التعلم والاستخدام.

على الرغم من أن تقنية الويب وصناعة تكنولوجيا التعليم المتنامية قد حسنت بشكل كبير التعليم الالكتروني إلا أنها لم تمس سوى المتعلمين الذين يمتلكون اتصال بالإنترنت عالي الجودة حيث سلط إغلاق كوفيد19 الضوء على الفجوة الرقمية الموجودة في جميع أنحاء العالم وزاد تفاقمها، ووفقا لليونسكو فإن نصف الطلاب الذين خرجوا من الفصول الدراسية بسبب الوباء لا يتوفر لديهم جهاز كمبيوتر وأكثر من 40 بالمائة منهم ليس لديهم اتصال بالانترنت في منازلهم وكما هو الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية كشفت الفجوة الرقمية عن عدة فوارق قائمة بين المواطنين وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة للأسر ذات الأصول السوداء والاسبانية وكذلك بالنسبة للعائلات ذات الدخل المنخفض الذين يعانون من ضعف واضح في ما يتعلق بالتعليم والتكنولوجيا كما يعد غياب الاتصال بالإنترنت عال السرعة مشكلة خطيرة بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في المجتمعات الريفية ومنه فقد حاولت المكتبات والمدارس والشركات تكثيف الجهود لتوفير الوصول إلى الإنترنت للطلاب المحرومين أثناء حالة الطوارئ الناجمة عن فيروس كورونا منذ 17أفريل2020، قدمت الهيئات التشريعية في الولايات المتحدة أكثر من 40 مشروع قانون لتحسين الوصول إلى الإنترنت عال السرعة حيث أعلن المشرعون في كاليفورنيا عن فريق العمل تابع لوزارة التعليم بالولاية لتنظيم التبرعات من الشركات وأفراد من أجل المساعدة في تزويد الطلاب بالمعدات والخدمات لتسهيل التعلم عن بعد، ففي ولاية "ماين" أقرت الحكومة مشروع قانون يخصص 15 مليون دولا لتوسيع خدمة الإنترنت ذات النطاق العريض في الولاية للمساعدة في جعل الاتصال عبر الإنترنت متاحا وبأسعار معقولة مع توفير المعدات اللازمة للذين يحتاجون إليها كما أنه قبل انتشار الوباء في جانفي عقد مجلس النواب الأمريكي أول جلسة استماع على الإطلاق حول الأسهم الرقمية بعنوان "تمكين المجتمعات وربطها من خلال المساواة الرقمية واعتماد الإنترنت"، اقترحوا فكرة التعامل مع الإنترنت عريض النطاق كمرفق عام، وفي الآونة الأخيرة كانت جمعية التعليم الوطنية (HRNEA) تدفع الكونغرس لمعالجة مشكل الفجوة الرقمية في القوانين التشريعية

وسيخصص قانون الاتصالات للتعليم في حالات الطوارئ 6563 مليار دولار لصندوق خاص من شأنه أن يساعد في توفير أجهزة التعليم عبر الإنترنت لكافة الطلاب أثناء الوباء.[1]

من خلال التطرق إلى التجربة الأمريكية في التعليم عن بعد خلال جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19) نستنتج أن الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الأوائل التي اعتمدت التعليم عن بعد والتطور التكنولوجي وتوفر الانترنت مكنها من الاستفادة من مختلف خيارات التعليم الالكتروني المتاحة خلال الجائحة، وعلى الرغم من وجود بعض التحديات التي اعترضت تعميمه في كافة أنحاء البلاد خاصة بالنسبة للمناطق النائية والعائلات ذات الدخل المنخفض، إلا أنها اتخذت عدة إجراءات لتحسين عملية الوصول إلى الانترنت بأسعار معقولة وتوفير المعدات اللازمة للقضاء على الفجوة الرقمية وهنا خطت الولايات المتحدة الأمريكية خطوة كبيرة في سبيل إنجاح هذه التجربة في الدولة.

ب- التجربة التركية في التعليم عن بعد:

تعتبر تركيا من الدول التي سارعت في اعتماد عدد من الإجراءات التي ساهمت في احتواء فيروس كورونا والحد من انتشاره ومن أهمها نظام التعليم عن بعد حيث تعامل مجلس التعليم العالي التركي مع الأزمة بمرونة في إطار الالتزام بالتدابير المتخذة من قبل وزارة الصحة والمؤسسات ذات الصلة، وعمل المجلس على إدارة المرحلة من خلال قرارات سريعة ومرنة ومراجعة القرارات المتخذة إضافة إلى متابعة قرارات الجامعات العالمية، وعمد إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الواجب اتخاذها كإلغاء السفر وإلغاء المشاركة في الاجتماعات وإرسالها إلى مؤسسات التعليم العالي، كما نظم مجلس التعليم العالي اجتماعا بمشاركة رؤساء الجامعات التركية وعدد كبير من الطلاب المحليين والأجانب لمناقشة خصائص الفيروس وطرق الوقاية منه وخلال هذا الاجتماع تقرر إنشاء "لجنة معنية بمتابعة كورونا" في الجامعات التركية وإجراء تقييم واسع النطاق حول التدابير التي سيتم اتخاذها لمنع انتشار الوباء.

كما تم إنشاء خط بين الجامعات التركية ومجلس التعليم العالي لإبلاغ الجامعات على الفور بجميع القرارات التي يتخذها المجلس بشأن الوباء والرد على الأسئلة وفي 12مارس2020 تم اتخاذ قرار بتعليق التعليم لمدة أسبوع في جميع مؤسسات التعليم العالي في تركيا اعتبارا من 16من الشهر نفسه، وخلال هذه

[1] **the university of ku Kansas the evolution of distance education in 2020**, (17 September) http://educationonline.ku.edu/community/dis-ed-ev-in-2020 , 14/05/2021, 13:10

الفترة تم تقييم لإمكانات الجامعات وقدراتها المتعلقة بأنظمة التعليم عن بعد وساهم "التحول الرقمي في مشروع التعليم العالي" الذي أطلقه المجلس سنة 2016 بشكل فعال في دعم المسيرة التعليمية حيث جرى توفير الخدمات من خلال التعليم عن بعد لأكثر من خمسين ألف طالب في الجامعات التركية من خلال اعتمادها على المواقع الإلكترونية والدورات التدريبية الافتراضية، بالإضافة إلى ما سبق عمل قسم العلاقات الدولية في المجلس على مراقبة التطورات الحاصلة في الجامعات العالمية وإعداد تقارير عنها فيما قدم مجموعة خبراء خطة متكاملة وخارطة طريق للتعليم عن بعد في 17مارس2020 تهدف لتحسين جودة الخدمات التعليمية عبر الإنترنت في الجامعات التركية حيث بدأت الجامعات التركية التزاما بقرارات مجلس التعليم العالي بإحداث أنشطة تطوير شملت مجالات رئيسية أهمها التشريعات والبنية التحتية التكنولوجية والموارد البشرية والمحتوى ونتيجة للدراسات التي أجريت بالتنسيق مع وزارة التعليم التركية بناءا على الطلبات المقدمة من الطلاب بدأت الجامعات بتعويض الدروس الخاصة بالدراسات التطبيقية لاسيما في برامج التمريض وطب الأسنان والصيدلة واتخاذ التدابير الوقائية في الوحدات الصحية أو إكمال برامج التدريب عن بعد.

وخلال فترة انتشار الوباء أوقفت العديد من الشركات أنشطتها وبدأت بتبني أنظمة العمل عن بعد ما ضيع الفرصة أمام الطلاب للحصول على دورات التدريب التطبيقي في العديد من المجالات، لذلك قرر مجلس التعليم العالي تزويد الطلاب الذين لم يتمكنوا من إجراء دورات التدريب بدروس تهدف لاستكمال المعلومات والواجبات المنزلية والمشاريع التطبيقية للعام الدراسي 2020/2019.[1]

ومن إيجابيات التعليم عن بعد في تركيا إمكانية حضور الدروس مباشرة عبر الإنترنت وفي أي مكان يريده الطالب كما يمكنه تحميل الدروس فوريا ومشاهدته في وقت لاحق أو تحميله وقتما يشاء دون حضوره من الأساس.[2]

[1] يكتا سراج، **التعليم العالي عن بعد تجربة ناجحة في كسر انتشار فيروس كورونا**، (2020/04/22)، تاريخ التصفح: 13-05-2021، الساعة: 14:29. http://www.AA.COM.TR/AR/ :

[2] **التعليم عن بعد في تركيا خلال جائحة كورونا**،(2020/01/18)، تاريخ التصفح: 15-05-2021، الساعة14:45. Http://www.horizons-edu-2020

من خلال دراسة التجربة التركية في التعليم عن بعد في ظل تفشي جائحة كورونا المستجد(كوفيد-19) يمكن القول أنه رغم حداثة التجربة في تركيا إلا أنها تعاملت معها بمرونة، بحيث تمكنت في رقم قياسي من إنشاء منظومة تفاعلية متكاملة موجهة للطلاب لتوفير مختلف الخدامات التعليمية والتواصل معهم، من خلال اتخاذ عدة إجراءات والاعتماد على المواقع الالكترونية والقيام بدورات التدريب الافتراضية، بعد إحداث عمليات تطوير شملت عدة مجالات أهمها البنية التحتية التكنولوجية والموارد البشرية.

ثانيا: تجارب عربية

أ-تجربة الإمارات العربية المتحدة

عمدت دولة الإمارات المتحدة إلى تطوير كافة مجالات التعليم من خلال إعداد خطط إستراتيجية تهدف إلى إدخال التقنيات الحديثة في المنظومة التعليمية وبالتالي تقديم خدمات تعليمية إلكترونية فعالة[1] حيث قامت بتأسيس جامعة حمدان بن محمد الالكترونية سنة 2002 للمساهمة في تمهيد الطريق أمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لإعداد معايير واضحة لاعتماد مؤسسات التعليم الالكتروني،[2] كما شهدت سنة 2012 ظهور ما يسمى بالتعليم الذكي هذا النظام جاء بعد إطلاق الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم مبادرة محمد بن راشد للتعليم الذكي لخلق بيئة تعليمية جديدة في المدارس، وسعيه إلى توفير كل المتطلبات المادية لتفعيل المبادرة التي كانت أهم نتائجها ما يلي:

- النهوض بالمنظومة الالكترونية من خلال تزويد الهيئات التعليمية بتقنيات وبرامج التعليم المتطورة.
- إنشاء أربع منصات إلكترونية لتسهيل وتسريع العملية التعليمة وتقديم خدمات التعليم بعيدا عن أوقات الدوام تحسبا لأية ظروف استثنائية.

[1] ليلى جبريل، **التعليم عن بعد في الإمارات وخصائص التعليم عن بعد**، (2020/08/18)، تاريخ التصفح: 13-05-2021، الساعة15:03. زظ http://mqall.com/distance-edocation-emarates

[4] سهيل كامل عبد الفتاح كلاب، التعليم عن بعد في الجامعات العربية بين صعوبة الاعتراف وواقع التطبيق"، **الملتقى الدولي حول التعليم عن بعد بين التجربة والتطبيق التجربة الجزائرية نموذجا**، الجزء الأول (جامعة تيزي وزو: مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، 2017) ص312.

- تقليل الخدمات الهندسية المقدمة لمؤسسات التعليم العالي الرسمية.
- ترقية مركز الاتصال من أجل ضمان نقل سريع وفعال للمحتوى الدراسي.
- تنظيم لقاءات توعوية من طرف المختصين في تطوير نظام التعليم الذكي.
- دراسة استراتيجيات جديدة تتعلق بمستقبل التعليم عن بعد.
- تدريب المعلمين الأجانب (غير الناطقين بالعربية) عن طريق إشراكهم في دورات تدريبية.
- مراقبة سيرورة العملية التعليمية في ظل النظام الجديد من خلال عقد زيارات ميدانية لمؤسسات التعليم وتوعية جميع الأطراف بأهمية التعليم الالكتروني.
- اعتماد وتنفيذ الأنظمة الحديثة التالية: المكتبة الرقمية، منصات التدريب، التطبيقات والبرامج الخاصة بالمعلمين والطلاب.

لقد حقق هذا المشروع العديد من الإنجازات البارزة في دول الإمارات حيث قفزت الإمارات العربية المتحدة من المرتبة 21 إلى المرتبة 04 عالميا في استخدام الانترنت على مستوى المدارس والجامعات ولقيت جهود الحكومة والقطاع الخاص للنهوض بنظام التعليم عن بعد تكريما خاصا من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي الذي قدم تقريرا مفصلا عن البرامج المتبعة من طرف الدولة في هذا الخصوص، كما كانت جائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز من نصيب القائمين على تطوير نظام التعليم الذكي مرتين على التوالي 2016/2013، والحصول على جائزة القمة العالمية لمجتمع المعلومات عام 2014 تثمينا لمجهود دولة الإمارات في تطوير التعليم الالكتروني وإدراج تكنولوجيات الاتصال الحديثة في التعليم.[1]

وفي 22 مارس 2020 بدأت الإمارات في تطبيق نظام التعليم عن بعد بصفة كلية وذلك تزامنا مع انتشار السريع للكوفيد19 من أجل ضمان سلامة الطلاب والحفاظ على أمنهم الصحي، شمل هذا القرار كافة المؤسسات التعليمية الرسمية من مدارس وجامعات بالإضافة إلى المدارس المستقلة حيث قامت

[1] ليلى جبريل، **مرجع سبق ذكره**،

http://malq.com/distance -éducation-émarates .

الحكومات الإماراتية باتخاذ العديد من الإجراءات وأصدرت مجموعة من القوانين من أجل تنفيذ ناجح وفعال لنظام التعليم عن بعد من بينها:

- قامت دولة الإمارات بالشراكة مع جامعة حمدان بن محمد الذكية بإطلاق دورة إلكترونية مجانية تحت عنوان "كيف تصبح معلما عن بعد في20 ساعة" هذه الدورة أفادت في تطوير مهارات الأساتذة والأكاديميين في تسيير عملية التعليم عن بعد واستعمال الأدوات الالكترونية الضرورية لتفعيل هذه المنظومة. تخرج من هذه الدورة أكثر من 67000 متدرب.
- إتاحة منصات متعددة لمختلف المؤسسات التعليمية.
- إنشاء مركزين متطورين لمراقبة عمليات التعليم الالكترونية مزود بشاشات وأنظمة حديثة لضمان الاستعمال الفعال لتكنولوجيا الاتصال وتحقيق تفاعل ناجح بين الأساتذة والمتعلمين.
- إعطاء فرصة للتواصل بين الطلاب وأوليائهم ووزارة التربية والتعليم في حالة الحاجة إلى أي مساعدة تقنية من خلال إرسال رسائل عبر البريد الإلكتروني أو رقم الهاتف الخاص بالوزارة.

كما سعت الوزارة إلى مساعدة الأسر الفقيرة أو التي تعيش في المناطق النائية على الاتصال بشبكة إنترنت مجانية عالية الجودة وذلك بالتنسيق مع الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصال في الدولة "اتصالات ودو" من أجل ضمان السير الحسن لعملية التعليم عن بعد، كما ركزت دولة الإمارات أيضا على تقويم سلوك الطلبة وإعدادهم لتحمل مسؤولية تعليمهم وزيادة وعيهم بأهمية التعليم الالكتروني والسعي لإنجاحه وذلك عن طريق تقديم توجيهات وقواعد من شأنها التحكم في سلوكيات الطلبة وتجنب أي مخالفات للقوانين المدرسية.[1]

بناءا على ما سبق تحليله من خلال التجربة الإماراتية في التعليم عن بعد خلال جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19)، تشير كافة المؤشرات إلى أن تجربة التعليم عن بعد التي طبقتها الإمارات في المؤسسات التعليمة والجامعات خاصة كانت ناجحة إلى حد كبير بسبب عوامل أساسية عدة تأتي في

[1] البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، **تنفيذ منظومة التعليم عن بعد كوفيد19**، (2021/02/14)، تاريخ التصفح: 13-05-2021، الساعة: 16:06.
http://u.ae/ar-ae/information-and-szrvices/education/distence-learning-in-times-of-covid-19

مقدمتها البنية التحتية الرقمية القوية التي تمتلكها والتي ساعدت التعليم عن بعد، فضلا عن خبرتها في هذا المجال ذلك أن تجربة الإمارات في التعليم عن بعد ليست وليدة اليوم، وللتغلب على التحديات التي أعاقت تعميم العملية خاصة في المناطق النائية وبالنسبة للأسر الفقيرة عمدت الوزارة إلى توفير الاتصال بالانترنت مجانا وتوفير الأجهزة الالكترونية، أما فيما يخص الطلبة فقامت بإعدادهم لتحمل المسؤولية وتوعيتهم بأهمية التعليم عن بعد في مثل هذه الظروف وكذلك مستقبلا.

ب_ التجربة القطرية:

حرصت قطر من البداية على توفير التعليم الالكتروني لجميع مؤسسات التعليمية منذ عام 2011 لدعم تعلم الطلاب وتحقيق الفعالية والكفاءة في التعليم، وعليه فإن التعلم عن بعد جاء كنتاج طبيعي لتفعيل التعليم الالكتروني طوال الأعوام السابقة حيث أكد الخبراء وتربويون أن قطاع التعليم في قطر استجاب بشكل سريع وفعال لأزمة انتشار فيروس كورونا المستجد، مستفيدا من البنية التحتية التكنولوجية القوية والكوادر التعليمية المؤهلة بالمدارس ومؤسسات التعليم العالي، وقامت وزارة التعليم والتعليم العالي بتطبيق نظام التعلم عن بعد في 22مارس2020 هذه الاستجابة السريعة للجائحة في قطاع التعليم تعود لعدة أسباب من بينها توفير البنية التحتية التكنولوجية التي نفذتها قطر خلال السنوات الماضية، حيث حصلت قطر على المرتبة الأولى عربيا وال26 عالميا في مؤشر القوة التكنولوجية الصادرة عن مجلة "غلوبال فاينانس العالمية" والذي يقيس أكثر الدول تقدما في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا والبالغ عددها 67 دولة مسجلة 3.21 نقطة ما جعلها تتفوق على 41 دولة كبرى حول العالم مما يؤكد نجاح دولة قطر في تطورها التكنولوجي وتعزيز قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

طبقت مؤسسات التعليم العالي في قطر نظام التعلم الافتراضي والتعلم عن بعد وتابعت الوزارة بالتنسيق مع كافة الجامعات داخل البلاد استمرار الدراسة عبر نظام التعلم عن بعد وحسن إدارة أنظمة التقييم وجداول الاختبارات في ظل السياسات والإجراءات المتبعة،[1] بعدما أكدت وزارة التعليم والتعليم العالي القطرية جاهزيتها لبدء برنامج التعلم عن بعد، بعد إعداد البرامج والفيديوهات والأفلام وقنوات "يوتيوب" لجميع المراحل وتدريب المعلمين إذ تعاونت الوزارة مع الشركات الاتصال لتسهيل الحصول على

[1] مهدي شوقي، **بنية تحتية تكنولوجية قوية عززت التعليم عن بعد**، (2020/09/10)، تاريخ التصفح: 14-05-2021، الساعة: 13:17.
http://m.lusalinews.article/knowledgegate/files

الانترنت وتعزيز الأجهزة الالكترونية وقامت شركة اتصالات قطر الحكومية "أوريدو" بتعزيز سرعة باقات الانترنت للمدارس والجامعات من دون أي تكلفة إضافية حتى نهاية الفصل الدراسي، ليحصل جميع عملاء الشركة من الجهات الأكاديمية والتعليمية على سرعات إضافية مجانية[1].

وفي هذا السياق أطلقت وزارة التعليم والتعليم العالي بوابة التعلم عن بعد"Qlearning" لتسهيل ودعم جميع خدمات التعلم عن بعد وتمكين الطلبة من التدريب على حلول الأسئلة نموذجية متصلة ببنك أسئلة مدقق وإرسال استفسارات مباشرة للمعلمين واستقبال الإجابات إضافة إلى إمكانية تقديم شرح تفصيلي للمواد الدراسية، كما وفرت الوزارة المنصة التعليمية "مزيد" عبر الانترنت للطلبة لسهولة وسرعة الوصول لمصادر التعلم مثل الكتاب المدرسي والفيديوهات التعليمية والمزيد من المحتوى المتنوع والمحدث باستمرار.

وفي إطار تيسير وصول المعلومة إلى مختلف الطلاب ورفع جميع القيود والعراقيل التي من الممكن أن تواجههم قامت وزارة التعليم والتعليم العالي بتوفير أجهزة حاسوب (عادية ولوحية محمولة)،

إضافة إلى توفير المئات من أجهزة موديم للوصول إلى الإنترنت للطلاب الذين لا يمتلكونها ويحتاجون إليها خلال عملية التعلم عن بعد،[2] كما تابعت الوزارة من خلال إدارة شؤون التعليم العالي يوميا مع الملحقين التعليميين خارج الدولة تجارب التعليم عن بعد للطلاب الذين يدرسون على نفقتهم الشخصية وتأكدت من أوضاعهم وساعدت من يريد العودة منهم بعد التنسيق مع جامعاتهم لإكمال دراستهم عن بعد إلى حين عودة الدراسة بانتظام في جامعتهم وفي جامعة قطر حقق نظام التعلم عن بعد تقدما كبيرا خلال الفترة الماضية ووفقا للإحصاءات التي نشرتها الجامعة في الفترة من 3 إلى 7 مايو الماضي حول استخدام نظام بلاك بورد ومنصات التعليم عن بعد وصل عدد منصات بلاك بورد حوالي 555 جلسة تم إنشاؤها وعدد الجلسات التي بدأت حوالي 1434 فيما بلغ عدد الحاضرين الفرديين بجميع الجلسات حوالي 7248 ووصل عدد المحادثات في المجموعات حوالي 2887 وعدد الجلسات بدأت من خلال

[1] العربي، **بعد وقف الدراسة...طلاب قطر يبدءون برنامج التعليم عن بعد،** (2020/03/22) ، تاريخ التصفح 14-05-2021، الساعة: 14:04.

http://www.alaraby.CO.UK/socity

[2] وزارة التعليم والتعليم العالي، **كوفيد19: التحديات والتوجهات**، تاريخ التصف:14-05-2021، الساعة : 14:30.

http://edu.Gov.qa/ar/pages/corona.aspx

مايكروسوفت تيمز 1534 وعدد الجلسات التي بدأت عبر منصة WebEx حوالي 1450 فيما وصل عدد المكالمات حوالي3221.[1]

تجربة التعليم عن بعد في قطر خلال جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) تعتبر تجربة ناجحة نسبة للظروف التي جاءت فيها مستفيدة من البنية التحتية التكنولوجية القوية، على الرغم من العراقيل العديدة التي واجهتها في وصول المعلومات إلى جميع الطلاب، وللتغلب عليها سارعت الحكومة في توفير إمكانية الوصول للإنترنت وتوفير الأجهزة الإلكترونية اللازمة.

المبحث الثاني: تطبيق نظام التعليم عن بعد في الجزائر

شهدت الجزائر على غرار باقي دول العالم تفشي لجائحة كورونا المستجد (كوفيد-19)، وقد كان تعليق الدراسة بجميع مراحلها من بين أهم القرارات المتخذة، مما جعل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية تصدر جملة من الإجراءات الاحترازية من خلال تبني نمط التعليم عن بعد في ظل الحجر الصحي المفروض للحد من انتشار هذه الجائحة عن طريق اعتماد منصات تعليمية تسمح بالتواصل الفعال بين الأساتذة والطلبة لاستكمال السنة الدراسية، سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى بداية التعليم عن بعد في الجزائر واهم التعليمات والتدابير التي أصدرت، وكذا المنصات التعليمية المعتمدة في ذلك.

المطلب الأول: بداية التعليم عن بعد في الجزائر والإجراءات المتخذة خلال جائحة كورونا المستجد(كوفيد-19)

أولا: بداية التعليم عن بعد في الجزائر

أ- المركز الوطني للتعليم المعمم والمتمم بالمراسلة:

عملت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال على بناء مؤسسة تعليمية وانتهاج ديمقراطية التعليم و مجانيته، لكن الأهداف كبيرة والإمكانيات محدودة وانطلاقا من هذا جاءت فكرة إنشاء مركز يعمل على تعميم التعليم عن طريق المراسلة موجه لكل من يرغب فيه بغض النظر عن السن المكان والزمان

[1] مهدي شوقي، **مرجع سبق ذكره**، في:
http://m.lusailnews.article/knowledgegate/files, (14/05/2021), 13:17.

واستعمال كل الوسائل المتاحة، كالوثائق المطبوعة الإذاعة والتلفزيون،[1] والهدف منه إيصال التعليم لفئات عديدة حرمت من التعليم في فترة الاحتلال الفرنسي وقد كان لهذا المركز الدور الكبير في تنشيط التعليم ومساعدة المتعلمين للوصول إلى شهادة الثانوية العامة بتقديم الدروس في مؤسسة مدرسية أو جامعية،[2] فأنشئ المركز الوطني للتعليم المعمم والمتمم بالمراسلة عن طريق الإذاعة والتلفزيون بمقتضى الأمر رقم 96-67 المؤرخ في 22ماي1969 يضمن المركز التعليم للطلبة من السنة الأولى متوسط إلى السنة الثالثة ثانوي في مختلف الشعب والفروع وضمان التكوين لأصناف متباينة تقنية وإدارية وتربوية لتأهيل المرشحين لاجتياز الامتحانات والمسابقات المتعلقة باختصاصاتهم المهنية المختلفة، ولأداء هذه المهمة والوصول إلى جمهور عريض من الطلبة على المستوى الوطني استحدثت مراكز جهوية على مراحل مختلفة كان أولها مركز العاصمة عام 1983 وآخرها مركز الجلفة عام 1999 ووصل عددها حاليا إلى 20 مركزا على المستوى الوطني.[3]

وهي مؤسسة ذات استقلال مادي إضافة إلى كونه يمنح فرصة التكوين بالمراسلة للمعلمين ويعتمد نفس برنامج وزارة التربية الوطنية الجزائرية، اعتمد هذا التعليم على نشر الدروس عبر الراديو والتلفزيون للمتعلمين حسب المواد الأساسية المقدمة لهم ومع مواكبة هذا التطور واعتماد وسائل تكنولوجية الحديثة فتغير المركز وأصبح يعرف بالديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد تعمل على تطوير وتحسين نمط التعليم فيه، ويسمح هذا الديوان لجميع المتعلمين بالولوج إلى المنصة الالكترونية للاستفادة من الموارد البيداغوجية وهذا تحت إشراف مؤطرين وموظفين أكفاء، ويقيم التلاميذ المنتسبون إليه في نهاية كل سنة من خلال إجراء امتحان إثبات المستوى في نهاية كل شهر مايو، ويتحصل التلميذ على شهادة الانتقال للمرحلة التعليمية الموالية، ومن بين المهام المكلف بها الديوان من خلال قانونه التأسيسي في:

- منح تعليم مطابق للبرامج الرسمية بالمراسلة واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال لمصلحة الأفراد الذين لم يتمكنوا من مواصلة تمدرسهم العادي.

---

[1] لخضر رويبحي، "التعليم بالمراسلة في الجزائر بين الواقع والمأمول"، **الملتقى الدولي حول التعليم عن بعد بين النظرية والتطبيق التجربة الجزائرية نموذجا**، الجزء الأول (جامعة تيزي وزو: مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، 2017)، ص334.

[2] صبيحة بوخدوني، زهرة بن عاشور، **مرجع سبق ذكره**، ص66،67.

[3] لخضر رويبحي، **المرجع السابق**، ص334.

- المساهمة في الحد من ظاهرة التسرب المدرسي بتنظيم حصص دعم واستدراك لفائدة التلاميذ الذين هم في حاجة للدعم التربوي الخاص.
- تطبيق كل الطرق والوسائل المناسبة للتعليم والتكوين عن بعد خاصة استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- إقامة علاقة تبادل وتعاون مع الهيئات والمؤسسات الأجنبية ذات صلة بنشاط الديوان.
- ضمان كل تكوين تكميلي أو خاص يدخل في إطار تحديد المعارف أو الترقية الاجتماعية والمهنية.[1]

ب- جامعة التكوين المتواصل (UFC)

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالطابع الإداري والاستقلال المالي تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تم إنشاؤها بموجب مرسوم تنفيذي 149/90 المؤرخ في 26-05-1990 وتمنح هذه المؤسسة المتعلم الفرصة متابعة الدراسة خارج المدرسة بالنسبة لمن تعذر عليه ذلك وتتيح له فرصة الحصول على شهادة البكالوريا وأيضا الالتحاق بالجامعة والحصول على شهادة جامعية وتقع جامعة التكوين المتواصل في الجزائر العاصمة ولها فروع ومراكز جهوية تغطي كامل التراب الوطني.

نظام التدريس فيها: تتبع هذه المؤسسة نفس نظام التدريس في الجامعة حيث تمنح تكوين أكاديمي يتضمن تكوينا ميدانيا وتطبيقيا حسب التخصص الذي سجل فيه المتعلم ويختم تكوينه بإعداد مذكرة تخرج ومناقشتها إلا أن القوانين والمقررات الدراسية تكون نفسها المبرمجة في المؤسسات التعليمية وكذا الجامعة وشروطه تختلف عما في المؤسسات الأخرى وذلك حسب نمط التدرج المسجل فيه ويكون كالآتي:

- طور ما قبل التدرج: يشترط التسجيل فيه الحصول على مستوى الثالثة ثانوي لأنه يحضر المتعلم للدخول للجامعة ويتوفر هذا الطور على ثلاث شعب وهي الآداب والعلوم الطبيعية والتسيير والاقتصاد ويكون الحضور إلزاميا أيام الأسبوع حسب البرنامج أما العاملين فيتسنى لهم تلقي المحاضرات خارج أوقات دوامهم ابتداء من ساعة 16:30 وتسمح هذه المرحلة

[1] صبيحة بوخدوني، زهرة بن عاشور، **مرجع سبق ذكره**، ص67.

بالانتقال إلى مرحلة ما بعد التدرج ذلك بالحصول على شهادة البكالوريا UFC بعد اجتياز الامتحان الخاص بجامعة التكوين المتواصل ليتمتع المتعلم بصفة الطالب الجامعي.

- طور ما بعد التدرج: وهي المرحلة الثانية من التعليم يتم التسجيل فيها بعد الحصول على شهادة تتضمن نوعين من التعليم، أحدهما يسمى بالتعليم عن بعد ويكون التعليم عبر موقع الجامعة من خلال محاضرات مبرمجة ودروس سمعية بصرية يتم تحميلها، وأما الاستفسارات فهناك بريد الكتروني خاص بالجامعة، ويكون الحضور مرتين في الأسبوع للاستفادة أكثر، وأما النوع الثاني يسمى التعليم الحضوري ويشترط نفس الشروط السابقة الا أن الحضور يكون يوميا في الفترات المسائية ويشترط الحصول على معدل لا يقل عن 10 في جميعها وفي سنة الثالثة يقوم بتحضير مذكرة تخرج ككل الجامعيين للحصول على شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية وتعرف بشهادة DUEA.[1]

في الحقيقة ما يزال نظام التعليم عن بعد في الجزائر قائما على الوسائل التعليمية التقليدية والبسيطة واقتصار مؤسسات و مراكز التعليم عن بعد على التسجيل عبر الانترنت والتواصل بريديا وافتقارها للوسائل التكنولوجية وعليه فان هذه التجربة من التعليم عن بعد في الجزائر ضعيفة جدا ولم تتجاوز التعليم التقليدي بعد.

ثانيا: الإجراءات المتخذة خلال لجائحة كورونا المستجد (كوفيد-19)

لقد أقرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية جملة من الإجراءات الاحترازية لضمان استمرار الدروس عن بعد في حال تفاقم الوضع الصحي في البلاد، وقد كانت العملية ابتداءا من 15 مارس2020، حيث كشفت المذكرة رقم 288/أ.خ.و/2020 بتاريخ 2020/02/29* وجهها وزير التعليم العالي والبحث العلمي إلى مدراء المؤسسات الجامعية و رؤساء المجالس العلمية وهي مبادرة بيداغوجية وضعها القطاع تتركز على وضع أرضية تضمن استمرارية تلقي الطلبة للدروس عن بعد لمدة لا تقل عن شهر، وأن مدراء المؤسسات الجامعية ورؤساء المجالس العلمية مدعوون لتعبئة الأساتذة في العملية

[1] حسيبة لعربي، "التجربة الجزائرية في التعليم عن بعد بين الواقع والمأمول –جامعة التكوين المتواصل نموذجا–" ، **الملتقى الدولي حول التعليم عن بعد بين النظرية والتطبيق التجربة –الجزائرية نموذجا**، الجزء الثالث (جامعة تيزي وزو: مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، 2017)، ص30–32.

*أنظر الملحق رقم 01.

البيداغوجية وتكيف الطلبة مع هذا السعي،[1] كما قام وزير التعليم العالي والبحث العلمي بإرسال إرسالية رقم465/أ.خ.و/2020 المؤرخ في 2020/04/01* إلى مديري مؤسسات التعليم العالي ورؤساء الهيئات العلمية تنص على مجموعة من التعليمات تتمثل في وضع الدعائم البيداغوجية عبر الخط وبذل الجهود من أجل مواجهة إجراءات تمديد غلق مؤسسات التعليم العالي وضمان استمرارية التعليم والتواصل مع الطلبة، وتمكينهم من مواصلة دراستهم عن بعد خلال فترة الحجر الصحي وأوصت الوزارة باعتماد فضاء رقمي موحد متمثل في أرضية موودل Plateforme Moodle في عمليتي تصميم الدعائم الموجهة للتعليم عبر الخط ووضعها حيز الخدمة.[2]

وقد أكدت الوزارة الوصية في مراسلة 547/أ.خ.و/2020 المؤرخ في 2020/04/23** إلى رؤساء الندوات الجهوية للجامعات والذي طلب الوزير إرسال تقرير تقرير مفصل يتضمن تقييم ذاتي لهذا الوضع الجديد واقتراح الحلول التي تسمح باستكمال السنة الجامعية ومدى استجابة الطلبة وإدراكهم لهذا النمط من التعليم (التعليم عن بعد) والتحضير الجيد لاستقبال الناجحين الجدد في البكالوريا.[3]

وفي إرسالية أخرى للمفتشية العامة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تحمل رقم 58/أ.م.ع/2020 المؤرخ في 2020/06/18*** لرؤساء الندوات الجهوية للجامعات بالتنسيق مع مدراء المؤسسات الجامعية نصت على استخدام تكنولوجيات الحديثة في النشاطات البيداغوجية والبحث من طرف الأساتذة الباحثين وعليه يجب تبيان إحصاء الأساتذة الباحثين الذين يستعملون التكنولوجيات

[1] صبيحة بوخدوني، زهرة بن عاشور، **مرجع سبق ذكره**، ص62.

* أنظر الملحق رقم 02.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **وضع الدعائم البيداغوجية عبر الخط**، المراسلة: رقم 401 465/أ.خ.و/2020 الجزائر في 01 أفريل 2020.

** أنظر الملحق رقم 03.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **التفكير في مرحلة ما بعد جائحة فيروس كورونا**، مراسلة: رقم 547 الجزائر 23 أفريل 2020.

*** أنظر الملحق رقم 04.

الحديثة في النشاطات البيداغوجية والبحث وكذا إحصاء الأساتذة الباحثين الذين استفادوا من التكوين في هذا المجال.[1]

وفي مراسلة الوزارة الوصية رقم 866/أ.ع/2020 مؤرخ في 2020/08/16* إلى رؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس بخصوص تدابير إنهاء الموسم الجامعي 2020/2019 في ظل كوفيد-19، تم وضع تواريخ استئناف الدروس وإجراء الامتحانات والدورة الاستدراكية وأيضا دورة ثانية لمناقشة مذكرات الماستر وانطلاق الموسم الجامعي الجديد 2021/2020.[2]

والقرار رقم633 المؤرخ في 26 أوت2020** والذي يهدف إلى تحديد الأحكام الاستثنائية المرخص بها وتفصيلها في مجال التنظيم والتسيير البيداغوجيين والتقييم وانتقال الطلبة في ظل كوفيد-19.[3]

كما أوضح بيان الأمين العام لوزارة التعليم العالي بموجب القرار رقم 1000/أ.ع/2020 في 2020/09/17*** استئناف الأنشطة البيداغوجية حضوريا للسنة الجامعية 2020/2019 في19 سبتمبر 2020 على شكل دفعات.[4]

إن تطبيق نظام التعليم عن بعد في الجزائر كان سريعا ومفاجئا بعد انتشار جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19) لذا قامت الوزارة الوصية باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتعليمات والقرارات من أجل تكريس سياسة التعليم عن بعد في مؤسسات التعليم العالي وذلك بتوجيه الهيئات التدريسية الجامعية وتأطيرها حسب الإجراءات التي تم تناولها سابقا لكن ما يعاب عليها إغفال الجانب النفسي والمادي للطلبة

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **مدى استعمال التكنولوجيات الحديثة في النشاطات البيداغوجية والبحث من طرف الأساتذة الباحثين**، مراسلة رقم 58/م.ع/2020 الجزائر في 18 جوان 2020.

* أنظر الملحق رقم 05.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **استئناف النشاطات البيداغوجية لإتمام السنة الجامعية 2020/2019**، المراسلة: رقم 866/أ.ع/2020 الجزائر في 16 أوت 2020.

** أنظر الملحق رقم 06.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **القرار رقم 633 المؤرخ في 26 أوت 2020**، المراسلة: رقم 898/أ.ع/2020 الجزائر في 26 أوت 2020.

*** أنظر الملحق رقم 07.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **استئناف النشاط البيداغوجي الحضوري ابتداءا من 19 سبتمبر 2020**، المراسلة: رقم 1000/أ.ع/2020 الجزائر في 17 سبتمبر 2020.

ودراسة الإمكانيات ووسائلهم التكنولوجية المتاحة مثل الحواسيب واللوحات الرقمية وغيرها وإحصاء الطلبة الذين يفتقدونها وأيضا غياب توعية الطلبة حول ثقافة استعمال الفضاءات الرقمية والدراسة عبرها، بالإضافة إلى لزوم توفير الحد الأدنى من المعدات الحديثة اللازمة والاستعانة بطاقم تقني متخصص يساعدون الأساتذة والطلبة والإشكالية الكبرى هي ضرورة رفع سرعة تدفق الانترنت وخلاصة القول أن الدولة الجزائرية تفتقر للبنية التحتية التكنولوجية التي تعد من أهم دعائم نجاح تطبيق التعليم عن بعد.

المطلب الثاني: المنصات التعليمية الالكترونية للتعليم عن بعد في الجزائر

تعد المنصات التعليمية الالكترونية أحد الاستراتيجيات التي تبنتها الدول في العملية التعليمية وخاصة في ظل جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19) حيث لجأت دول العالم ومن بينها الجزائر إلى استخدامها على نطاق واسع في الجامعات والمدارس للأغراض تعليمية.

أولا : تعريف ومميزات المنصات التعليمية الالكترونية

1- تعريف المنصات التعليمية الالكترونية:

تعرف على أنها بنية تعليمية تفاعلية توظف تقنية الويب وتجمع بين مميزات أنظمة إدارة المحتوى الالكتروني وبين شبكات التواصل الاجتماعي، وهناك عدد كبير من المنصات الالكترونية منها ما هي مغلقة المصدر(تجارية ربحية) أو منصات مفتوحة المصدر(مجانية)* تضطلع هذه المنصات بالعديد من الوظائف تتمثل في:

- تمكين المعلمين من إجراء الاختبارات الالكترونية وتوزيع الأدوار وتقسيم الطلاب إلى مجموعات عمل.
- تزويد مستخدمي الموقع التعليمي بالعديد من المعلومات دورية عند دخولهم مثل الأخبار والإعلانات والنشاطات وغيرها.
- تساعد على تبادل الأفكار والآراء بين المعلمين والطلاب ومشاركة المحتوى التعليمي.

2- مميزات المنصات التعليمية الالكترونية:

تقدم المنصة الالكترونية المعتمدة في التعليم عن بعد العديد من الخدمات التي تميزها عن غيرها التي من أبرزها:

- –توفير إمكانية تصفح شبكة الإنترنت والدخول إلى شبكة الكلية.
- التواصل بشكل أفضل بين المعلم والمتعلمين في القاعات كبيرة الحجم باستخدام النظام الصوتي المتوفر في المنصة.
- تمنح إمكانية تسجيل محاضرة وتخزينها على شكل ملف فيديو ورفعها على نظام lecture management مما يسهل على المتعلمين استيعاب مضمون المحاضرة.
- تشغيل جميع ملفات الصوت والفيديو بسرعة كبيرة.
- تمنح إمكانية التحكم في جميع الأجهزة.
- تتيح للمتعلمين استخدام نظام إدارة المحاضرة lecture management system.
- توفير إمكانية المعرض الخاص بالبريد الالكتروني للدخول إلى المنصة الالكترونية.
- القدرة على استخدام المنصة في أي مكان وزمان.[1]

ثانيا: المنصات التعليمية الالكترونية

أ– المنصات التعليمية العالمية: ونجد من أبرز المنصات التعليمية العالمية:

***منصة كورسيرا (Coursera):** تقدم هذه المنصة دورات تعليمية وذلك بشكل مجاني للمستخدمين حول العالم في مجالات تعليمية متعددة من خلال محاضرات يقدمها أساتذة متخصصون من مؤسسات أو جهات تعليمية مختلفة وتنوع مجالات الدورات التي تقدمها المنصة منها الطب والقانون والتربية والآداب وتحميل نشاطات تعليمية على المنصة من خلال مواقع التواصل كالفيس بوك والبريد الالكتروني والتشارك فيها.[2]

[1] فطيمة دحماني، **استخدام الطلبة الجامعيين للمنصات التعليمية الالكترونية مودل والإشباعات المتحققة منها**، مذكرة ماستر (جامعة المسيلة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2020/2019)، ص28،27.

[2] نسرين بسام فريد فرحات، "دراسة مقارنة: المنصات مفتوحة المصدر العربية (إدراك) والأجنبية (كورسيرا)"، **دراسات العلوم التربوية**، م47، ع04، (10 مارس 2020)، ص343.

*منصة ايدكس **(edx)**: موقع تعليمي لمؤسسة غير ربحية نتيجة التعاون بين جامعة "هارفارد" ومعهد "ماسيشوستن" يغطي تقريبا معظم المجالات والتخصصات وتهدف هذه المنصة إلى إيصال التعليم للجميع وتحسين عملية التعليم والتعلم على أرض الواقع.[1]

*منصة يوديمي **(udemy)**: تعتبر من أشهر المنصات المعتمدة في التعليم العالي حيث تقوم بالمساهمة في تدريب وتعليم أكثر من 80 ألف زائر يوميا ويشارك في برنامجها أكثر من 19 ألف بين مدرب وأستاذ.

ب- المنصات التعليمية الالكترونية في الجزائر:

ظهرت البوادر الأولى لاستخدام المنصات الالكترونية في التعليم بالجزائر عام 2007 إذ شرعت الجامعات الجزائرية في استقطاب العديد من المنصات التعليمية كحل يساهم نوعا ما في القضاء على مشاكل بيئة التعليم التقليدية مثل شارلمان، موودل، إفاد،[2] إلا أن هذه المنصات لم تلقى الاهتمام اللازم في بدايتها، غير أن انتشار جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19) في الجزائر وأثرها على التعليم وخاصة التعليم العالي أجبر المسؤولين على مستوى القطاع التعليم العالي على وقف التعليم الحضوري والانقطاع عن الذهاب إلى المؤسسات قصد الحد من انتشار الوباء، لذلك كان لابد من البحث عن بدائل مستعجلة لتسهيل مواصلة العملية التعليمية وذلك باللجوء إلى تفعيل التعليم عن بعد من خلال المنصات الرقمية المتاحة لمثل هذه الظروف ضمانا لسيرورة التعليم،[3] وعملا بمراسلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم288 بتاريخ 2020/02/29 (التي تتضمن محتوى الدروس، الأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية ما يغطي شهر من الدراسة أو أكثر) ووضع موقع المؤسسة على أرضية المؤسسة حيث أصبح من الضروري تحضير المحاضرات والدروس من طرف الأساتذة ووضعها تحت تصرف الطلبة للاضطلاع عليها وتحميلها.

[1] رضوان عبد النعيم، **المنصات التعليمية**، (دم: دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، 2016)، ص85.

[2] فطيمة دحماني، **مرجع سبق ذكره**، ص35،36.

[3] جمال كويحل، أبو بكر سناطور، دور المنصات الرقمية في دعم التعلم الجامعي عن بعد في ظل انتشار كوفيد- 19، - منصة مودل بجامعة سطيف نموذجا-" ، **مجلة تنمية الموارد البشرية**، م12، ع01، (03 جانفي 2021)، ص7،8.

وتعتبر المنصة الرقمية مودل من أهم الأنظمة الالكترونية الحديثة المهمة للأساتذة والطلبة، إذ تمكنهم من تبادل المعلومات والدروس،[1] وتعد من بين المنصات الرقمية الأكثر والأفضل استخداما في التعليم العالي في الجزائر وذلك حسب دراسة ميدانية لمجموعة من الباحثين المنشورة على مجلة مدارات 3كورونا، والتي أجريت على عينة من طلبة الجامعات الجزائرية حول المنصات التعليمية الالكترونية وأيها أفضل لدى المتعلمين، خلصت الإجابات إلى أن الدراسة تمت على مستوى رابط منصة التعليم عن بعد مودل بنسبة قدرت ب56.52% نتيجة سهولة استعمالها من خلال وضع الدروس بصيغة Word أو pdf وبأقل جهد خاصة من قبل الأساتذة اللذين لا يحبون طريقة استعمال الفيديو أو التفاعل المباشر، وقد اعتبرت الطريقة المثلى للدراسة في نظر المبحوثين بنسبة قدرت ب 37.68%.[2]

منصة مودل (Moodle) هي اختصار ل modular object oriented dynamic learning environment وهي عبارة عن "نظام إدارة التعلم مفتوح مصدر" ويمكن استخدامه على المستوى الفردي أو المؤسسي،[3] صممت هذه المنصة على أسس تعليمية لمساعدة المتعلمين على توفير بيئة تعليمية إلكترونية وهي فكرة وتطوير المهندس مارتن لوجيماس "martin dougiamas" حيث تم تصميمه عام 1999 وظهر في نسخته الأولى سنة 2002 وأطلقته شركة "modle.com" عام 2003 وتستعمل في الوقت الحالي من قبل العديد من الجامعات التعليمية العالمية والتي من بينها الجزائر وتعد منصة مودل واحدة من منصات التعليم الأكثر والأسهل استخدام عبر الإنترنت و التي تسمح بإنشاء موقع ويب للدورة التدريبية وهي مضمونة حيث لا يمكن الوصول إليها إلا من قبل الطلبة المسجلين فقط كما يسمح هذه المنصة بتبادل المعلومات بين المستخدمين المتباعدين جغرافيا وذلك بفضل آليات الاتصال المتزامنة والغير متزامنة، يوجد في مودل أكثر من مليون مستخدم وحوالي 50ألف موقع مسجل حول العالم.

يمكن تصنيف منصة مودل (Moodle) كأحد أنظمة:

- إدارة المحتوى (cms-cours management system)
- إدارة التعليم (lms-learning management system)
- إدارة محتويات التعليم (lcms-learning content management system)

[1] محمد زايد، **مرجع سبق ذكره**، ص499.

[2] هشام معزوز وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص89.

[3] فطيمة دحماني، **مرجع سبق ذكره**، ص47.

- منصات التعليم الالكتروني (e-learning platform)
- إدارة المسافات (cours management system)[1]

من مميزات منصة مودل (Moodle) بما يلي:

- تتوفر في النظام غرف دردشة ومنتديات الحوار التعليمي.
- يدعم النظام معايير scorm* العالمية.
- صمم النظام باستخدام لغة php وقواعد بيانات my SQL**.
- تدعم المنصة 45 لغة منها اللغة العربية وتستخدم في 138 دولة.[2]
- أداة مناسبة لبناء المناهج التعليمية.
- تتيح فرصة جيدة للمتعلمين لإرسال الواجبات والمهام المكلفين بها من طرف المعلم وتحميلها على الموقع بصيغ مختلفة.
- متابعة الطالب من بداية دخوله للنظام حتى خروجه مع توفير تقرير لكل طالب.
- يتوفر على أدوات مختلفة للتقويم (مهام، أنشطة، اختبارات).[3]

[1] جمال كويحل، أبو بكر سناطور، **مرجع سبق ذكره**، ص15،16.

[2] فطيمة دحماني، **مرجع سبق ذكره**، ص48،49.

[3] محمد زايد، **مرجع سبق ذكره**، ص500.

المبحث الثالث: متطلبات وتحديات التعليم عن بعد في الجزائر

المطلب الأول: متطلبات التعليم عن بعد

يتوقف نجاح نظام التعليم عن بعد على عدة متطلبات تمكن من بلوغ أهداف التعليم عن بعد من بينها ما يلي:

- دقة إعداد البرامج التعليمية الخاصة بنظام التعليم عن بعد.
- توفر الأجهزة التكنولوجية الحديثة التي تمكن المتعلم من تفاعل مع المعلم.
- سرعة تدفق الإنترنت وانخفاض تكلفة الاتصال.
- التقويم والتقييم المستمر لخطوات التعليم عن بعد.
- وفرة الكوادر المؤهلة من المشرفين والمصممين وغيرهم في العملية التعليمية.
- تنمية مهارات استخدام تكنولوجيا التعليم عن بعد لدى الطالب وتدريبه عليها.
- رغبة المتعلم وجديته في التعلم ومدى متابعته للبرامج التعليمية.
- اختيار منصات مناسبة لنقل البرامج التعليمية إلى المتعلم.
- زيادة معدل وعي الأشخاص وإحداث تركيز على الأهداف الخاصة بالتعليم عن بعد.
- إبراز آليات واضحة لتقييم الطلبة عن بعد.[1]

المطلب الثاني: تحديات التعليم عن بعد في الجزائر

- حداثة هذه التجربة في بلادنا خاصة وأن معظم الأساتذة والطلبة تعودوا على الدروس التقليدية والتحكم الضعيف في هذه العملية.
- افتقاد مؤسسات التعليم العالي إلى بنية تحتية تكنولوجية.
- ضعف تغطية شبكة الإنترنت التي تحول دون التطبيق الأمثل للتعليم عن بعد.
- عدم توفر الطلبة على الإمكانيات المادية لشراء مختلف الأجهزة الإلكترونية اللازمة.

[1] عمر محمد العماس، **التعليم عن بعد والتعليم التقليدي في الميزان** (الخرطوم: دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة، ط1، 2009)، ص179،180.

- إشكالية التدريس وتقسيم الحصص التطبيقية في الشعب العلمية والتقنية.[1]
- عدم الاستطاعة على التركيز في البيوت نتيجة أفراد الأسرة وعددهم.
- ضعف الأوضاع المعيشية لجزء كبير من السكان وعدم وصول تغطية الإنترنت إلى كل المناطق في البلاد.

غياب التفاعل بين الأستاذ والطالب في عملية التعليم عن بعد.

- ضعف التزام الطلبة بمتابعة برامج التعليم عن بعد.
- غياب الوعي الكامل أو الجزئي عن نمط التعليم عن بعد لدى كل أطراف العملية التعليمة.
- عدم وجود آليات واضحة لتقييم الطالب عن بعد.
- ضعف أو عدم تكوين وتدريب أعضاء الهيئة التعليمية.
- إمكانية تراجع الجودة في التعليم عن بعد بعد ارتفاع أسعار الأجهزة الالكترونية والبرمجيات الحديثة.
- ضعف منظومة الأمن السبيراني إضافة إلى المخاطر الصحية للاستعمال المكثف لوسائل التعليم عن بعد.[2]

[1] صبيحة بوخدوني، الزهرة بن عاشور، **مرجع سبق ذكره**، ص71.

[2] نبيلة خبرارة، تحديات التعليم عن بعد في ظل الأزمة الوبائية(كوفيد-19)، **العلوم القانونية والاجتماعية**، م06، ع01، (31 مارس 2020)، ص15.

المبحث الرابع: دراسة تجربة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بومرداس في التعليم عن بعد

لقد كان لظهور جائحة كورونا المستجد(كوفيد-19) وانتشاره أثر كبير في العالم على مستوى التعليم سواء بالنسبة للمؤسسات التعليمية أو الجامعية، مما استدعى إلى ضرورة اتخاذ إجراءات وقائية انجر عليها غلق هذه المؤسسات والتفكير في حل بديل يواكب المرحلة الجديدة الذي تمثل في تفعيل نمط التعليم عن بعد في ظل الظروف الصحية العالمية الصعبة التي ألزمت الطلبة الحجر الصحي، والجزائر كغيرها من الدول شهدت هذا الوضع المتأزم ولجأت إلى تبني هذا النمط من التعليم لاستكمال السنة الدراسية في ظل الجائحة والإجراءات المفروضة على كافة القطاعات والتي كان من بينها قطاع التعليم العالي، فكان أول تدخل من قبل وزير التعليم العالي والبحث العلمي من خلال مراسلته إلى الهيئات الجامعية يطالبهم فيها بضرورة توفير الدعم الواجب تقديمه للطلبة فيما يخص تمكينهم من مواصلة سيرورة الدراسة عن بعد خلال فترة الحجر الصحي الذي تم تمديده إلى أجل غير مسمى باعتماد منصة رقمية موحدة متمثلة في أرضية مودل platform moodle، فسارعت مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة إلى تطبيق توصيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ضمن إجراءات الدولة الجزائرية الوقائية للحد من انتشار الجائحة من خلال تقديم المحاضرات للطلبة عن بعد بطريقة تسمح لهم بالوصول إلى المحاضرات، ومن أجل الحصول على نتائج ملموسة لعملية التعليم عن بعد ارتأينا أخذ تجربة كلية الحقوق والعلوم السياسية لجامعة بومرداس، التي كانت لها رؤى في تطبيق هذا النوع من التعليم إلا أن الظهور المفاجئ لجائحة كورونا المستجد(كوفيد-19) سرعت العملية.

وحسب مقرر "إلزام الأساتذة بوضع المحاضرات على الخط على مستوى كلية الحقوق والعلوم السياسية" رقم /04/ك.ح.ع.س/2020 المؤرخ في 2020/03/24* المرسل من طرف عميد الكلية إلى الهيئة التدريسية والذي نص في المادة الأولى إلزام جميع الأساتذة بوضع محاضراتهم المنظمة على شكل مطبوعات جامعية المعتمدة من المجلس العلمي للكلية على منصة مودل جامعة امحمد بوقرة بومرداس مع الاحتفاظ بالحقوق الفكرية لمؤلفيها، والمادة الثانية على تكليف الأستاذ "درويش جمال" على مستوى كلية الحقوق والعلوم السياسية بمتابعة ومرافقة الأساتذة بوضع محاضراتهم على الخط والتنسيق مع مديرية

الشبكات وأنظمة الإعلام والاتصال لجامعة بومرداس لإنهاء المهمة،[1] شرعت الكلية في إدراج المحاضرات عبر المنصة الرقمية موودل في تاريخ31 مارس2020.

ويعود سبب دراسة حالة هذه الكلية، باعتبارنا طلبة فيها من خلال سهولة الإجراءات وتوفير المعلومات اللازمة وذلك عن طريق إجراء مقابلة مفتوحة مع الأستاذ "جمال درويش" مسؤول ميدان تكوين الحقوق والعلوم السياسية والمكلف بمتابعة عملية التعليم عن بعد في الكلية وطرح عليه مجموعة من الأسئلة على اعتبار أن الكلية قامت بإجراء استبيان موجه للطلبة والأساتذة لتقييم هذه العملية وتمثلت حيثيات المقابلة في:

1- الإجراءات المنتهجة من قبل كلية الحقوق والعلوم السياسية

عملت الوزارة على إقرار مجموعة من الوثائق والإجراءات والتعليمات لاستكمال الدروس عن بعد في قطاع التعليم العالي خلال جائحة كورونا إذ نصت على أن على أن التعليم عن بعد معتمد وأحد أشكال التعليم في الجزائر ويؤخذ به في عملية التقييم وشملت هذه الإجراءات شقين:

أ- فيما يتعلق بالأساتذة:

من خلال القرار رقم 932** الذي وضعته الوزارة الوصية سنة 2016 الذي نص على تكوين الأساتذة الجدد الذين تم توظيفهم إبتداءا من 2016 في كل ما له علاقة بالتعليم عن بعد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال أي الأساتذة الذين توظفوا من سنة 2016 إلى غاية السنة الحالية تلقوا تكوين في هذا المجال، وبالنسبة للأساتذة الذين كانوا يدرسون قبل سنة 2016 منهم من تلقى تكوين شخصي ومنهم من لم يتلقى أي تكوين هؤلاء تمت مرافقتهم في عملية التعليم عن بعد.

ب-فيما يتعلق بالطلبة:

تزويد الطلبة بالدروس من خلال الاعتماد على منصة مودل وإمكانية سحبها ورقيا على مستوى أقسام الكلية ومن أجل التسهيل على الطلبة قامت الإدارة بوضع قوالب للمحاضرات للوحدات الأساسية

* أنظر الملحق رقم 08.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (جامعة بومرداس: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، **مقرر إلزام الأساتذة بوضع المحاضرات على الخط على مستوى كلية الحقوق والعلوم السياسية**، رقم /04/ ك ح ع س/ 2020، 24 مارس 2020.

** أنظر الملحق رقم 09.

والاستكشافية وتحديد عدد الصفحات التي تتضمنها كل محاضرة مما يسمح للطالب بالمراجعة في نهاية السداسي من خلال الحصول على محاضرات بعدد مقبول حسب طبيعة المقياس وطبيعة التخصص،[1] ومن خلال المعطيات التي تم تقديمها من طرف الدكتور جمال درويش فيما يخص استلام طلبة الكلية للمحاضرات البالغ عددهم 3300 تم إدراج الجدول التالي:

جدول رقم(02): إحصائيات استلام الطلبة للمحاضرات[1]

النسبة	كيفية استلام الطلبة للمحاضرات
نسبة 54,09%	تحميل المحاضرات مباشرة من المنصة
نسبة 20,60%	استلام المحاضرات من طرف زملاء الدراسة
نسبة أقل	استلام المحاضرات ورقيا بسبب نقص الإمكانيات
البقية	استلام المحاضرات من خلال تحميلها من طرف إدارة الأقسام

[1]إعداد الطلبة وفق ما توفر من إحصائيات.

3-العراقيل التي واجهت عملية التعليم عن بعد

-فيما يتعلق بالأساتذة:

حسب الاستبيان الذي تم طرحه على عينة من أساتذة الكلية البالغ عددهم 28 أستاذ فيما يخص تحميل الأساتذة للمحاضرات، نسبة 89,28% لم تواجه أي صعوبات في التحميل ونسبة 10,71% واجهت عدة صعوبات تمثلت في:

أولا: صعوبات مادية تتعلق بأجهزة الإعلام الآلي وسرعة تدفق الإنترنت سواء في الكلية أو حتى بالنسبة للأساتذة في بيوتهم.

ثانيا: قضية عدم تمكن تحكم الأساتذة في هذه التقنيات وإيجاد صعوبات كثيرة في التعامل معها.

[1] مقابلة مع الدكتور جمال درويش، **مسؤول ميدان تكوين الحقوق والعلوم السياسية والمكلف بعملية التعليم عن بعد في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بومرداس**، 06 ماي 2020، على الساعة 10:30، بمقر كلية الحقوق والعلوم السياسية ببودواو.

-فيما يتعلق بالطلبة:

من خلال استبيان الذي تم طرحه على الطلبة من قبل إدارة الكلية تمثلت أبرز الصعوبات التي واجهت الطلبة في محورين رئيسيين:

المحور الأول تمثل في شكوى الطلبة بخصوص الجانب التقني ونقص الإمكانيات، والمحور الثاني تعلق بعدم فهم الطلبة لبعض الدروس من خلال قراءتها فقط، وأشاروا إلى أن بعض المقاييس يجب شرح محتواها حضوريا وهو ما سعى الكثير من الأساتذة إلى تحقيقه من خلال تنظيم حصص مراجعة للطلبة الذين يرغبون في ذلك،علما أنها ليست إجبارية وليس لها انعكاس على علامة الطالب الذي لم يحضر يعني أنها مبادرة من قبل الطلبة بموافقة الأساتذة.

3- تقييم عملية التعليم عن بعد في كلية الحقوق والعلوم السياسية:

باعتبار الدكتور جمال درويش أستاذ ومسير إداري والمكلف بعملية التعليم عن بعد بصفته مسؤول تكوين ميدان الحقوق والعلوم السياسية في الكلية، يرى أن هذه العلمية جاءت من أجل التكيف مع الوضع الذي فرضته جائحة كورونا وأن الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة مناسبة وتتماشى مع وضع الجامعة وإمكانيات الطالب الجزائري وقدراته وأيضا مع قدرات الأساتذة في التعامل مع هذا النوع من التعليم على الرغم من عديد الصعوبات التي واجهت هذه العملية.

4- آفاق عملية التعليم عن بعد في كلية الحقوق والعلوم السياسية:

إن أزمة كورونا اضطرت الجامعات إلى تبني هذا النظام بطريقة مستعجلة والوزارة تبنت التعليم عن بعد كأحد أنماط التعليم المتعمد في ظل الجائحة، وهذا ما أكده من خلال القرار رقم 633 (السابق ذكره) وبالتالي المادة 02 التي نصت على" أن التعليم عن بعد أو عبر الخط أسلوب تعليم بيداغوجي معتمد ضمن منظومة التكوين العالي"، حيث تتحدث عن تبني هذا النمط حتى بعد جائحة كورونا لمواجهة الأزمات المتوقع حدوثها، ولكن من خلال تطوير عاملين أساسيين هما العامل المادي والعامل البشري؛ إذ كلما سارعت إلى تطويرهما كلما كان الانتقال إلى التعليم عن بعد أسهل وأكثر منفعة بالنسبة للطالب على وجه الخصوص، كما أكدت الوزارة في القرار رقم 055* الذي نص على اعتماد نمط التعليم الهجين الذي يجمع بين نمطي التعليم عن بعد والتعليم الحضوري خلال السنة الجامعية 2021/2020 وبذلك يمكن الاعتقاد بتبني هذا النمط مستقبلا لمواكبة مختلف التطورات التكنولوجية وكذا مراعاة مختلف الظروف التي

تواجه الأساتذة والطلبة على حد سواء، وعلى اعتبار أن هناك بعض الجامعات ذات تخصصات معينة في الماستر عن بعد لكن عندما تم تقييمها في نهاية المطاف وجدت أن فيها الكثير من النقائص خاصة المتعلق بالتحصيل العلمي للطلبة، وبهذا فإن النمط المدمج هو الذي سيكون مستقبلا مع التغيير في طريقة الأداء والآليات المعتمدة فيه.[1]

من خلال أداء المقابلة وبالاعتماد على ما تم مناقشة من أسئلة فيها حول عملية التعليم عن بعد كلية الحقوق والعلوم السياسية بومرداس خلال جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19) وبصفتنا طلبة في هذه الكلية، يمكننا القول أن هذه العملية انجرت عنها عدة إيجابيات وسلبيات بحيث لا يمكننا توقع نتائج مثالية لهذه التجربة نتيجة حداثتها وجملة التحديات التي واجهتها كعدم توفر البنية التحتية اللازمة والانترنت وعدم تأهيل وتكوين الأساتذة والطلبة فيها بالشكل الكافي، إذ ساهمت هذه العملية في دعم التعليم عن بعد في الكلية والحفاظ على صحة الطلبة والأساتذة في ظل انتشار جائحة كورونا، وذلك من خلال استكمال السنة الدراسية خاصة في ظل ظروف الوباء وتجنب شبح السنة البيضاء عن طريق الاعتماد على الأرضية الرقمية مودل من خلال إدراج المحاضرات فيها، وسهولة تحميل المحاضرات والدروس في هذه المنصة على أشكال متعددة منها word،pdf والعودة إليها متى أراد الطالب وفي أي وقت.

لكن ما يعاب على هذه العملية:

- الضغط الكبير الذي تعرضت له أرضية المنصة في البداية وصعوبة وضع المحاضرات في المنصة من طرف الأساتذة وعدم تمكن الطلبة من الولوج إلى الأرضية الرقمية والاستعانة بوسائل التواصل الاجتماعي.
- عدم وجود تفاعل حقيقي بين الأستاذ والطالب.
- الحجم الكبير للدروس المدرجة على مستوى الأرضية دون فهم مسبق لبعض الدروس من طرف الطلبة على الرغم من إجراءات تحديد الدروس والمبادرة التي تم القيام بها.
- غياب الطلاب المستمر عن متابعة الدروس أو عدم المبالاة لتحميل المحاضرات.
- عدم توعية الطلبة بأهمية التعليم عن بعد في ظل هذه الظروف.

* أنظر الملحق رقم 10.

[1] المرجع نفسه

- إهمال الطلاب عملية المراجعة بعد أخذ الدروس.
- عدم وجود آليات واضحة لتقييم الطلبة عن بعد.

يمكن نجاح هذه العملية مستقبلا إذ تم توفير الآليات اللازمة واتخاذ جملة من الإجراءات التي تدعم هذه العملية في ظل الأزمات، كما يمكن الاعتماد مستقبلا على نمط التعليم المدمج على اعتبار أن هذا الأخير ذو أهمية كبيرة في قطاع التعليم العالي إذ يحمل في طياته عدة ايجابيات بالنسبة للأساتذة والطلبة، وكذلك من أجل مواكبة التطورات التي تعرفها أنظمة التعليم العالي في الدول المتقدمة والتكيف معها، وهو الأمر الذي لا نجده مطبق في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر وذلك راجع إلى نقص تكوين الأساتذة في مجال استخدامه إضافة إلى نقص الإمكانيات التكنولوجية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في الفصل الثاني يمكن القول أن انتشار جائحة كورونا أثر على مختلف القطاعات في العالم والتي من بينها قطاع التعليم العالي، من خلال غلق كافة المؤسسات واعتماد نمط التعليم عن بعد كأحد الإجراءات الاحترازية لاستكمال الدراسة في ظل الحجر الصحي المفروض، والجزائر كغيرها من الدول وجدت نفسها أمام حتمية التكيف مع ظروف جائحة كورونا، وذلك بتبني هذا النمط من التعليم الذي يندرج ضمن الإجراءات المتخذة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي واعتماد المنصات الرقمية من أجل إنهاء الموسم الدراسي، إلا أن هذه العملية واجهتها عدة تحديات لافتقارها إلى المتطلبات اللازمة التي تعد من دعائم نجاحها، وكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بومرداس طبقت هي الأخرى توصيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتبنت هذا النمط من التعليم إلا أن هذه العملية انجرت عنها عدة ايجابيات وسلبيات نتيجة حداثة التجربة، وجملة التحديات التي واجهت هذا النمط سواء بالنسبة للأساتذة أو الطلبة من نقص في الإمكانيات المادية المطلوبة ونقص التأهيل والتكوين اللازم في هذا المجال، وعدم التوعية بأهميته خاصة في ظل الأزمات.

الخـــاتمـة

يتضح من خلال هذه الدراسة أن التعليم عن بعد أضحى من الأنماط التعليمية المهمة المعتمد عليها خاصة في ظل الأزمات وهو ما أكدته جائحة كورونا المستجد(كوفيد-19) التي أدت إلى غلق كافة المؤسسات على غرار مؤسسات التعليم العالي، وفرض إجراءات الحجر الصحي حيث تم تبني هذا النمط التعليمي باعتباره حلقة وصل بين المعلم والمتعلم بسبب التباعد الاجتماعي المفروض لاستكمال السنة الدراسية، وبذلك يتأكد يوم بعد يوم أهمية هذا النمط من التعليم في العملية التعليمية من أجل مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة التي شملت كافة المجالات.

وفي هذا الإطار وبمحاولة منا للإحاطة بمفهوم ومدلول التعليم عن بعد فقد تطرقنا بالتحليل من خلال طرح الإشكالية العامة وذلك بالاعتماد على فصلين من خلال الإحاطة أولا بالإطار المفاهيمي لكل من التعليم العالي والتعليم عن بعد وإبراز أهميتهما وخصائص وأهداف كل منهما ودراسة آليات التعليم عن بعد، أما الفصل الثاني تم التركيز فيه على واقع التعليم عن بعد في قطاع التعليم العالي بالجزائر خلال الجائحة وأثرها على مجمل المؤسسات التعليمية على غرار قطاع التعليم العالي من خلال دراسة مختلف تجارب التعليم عن بعد الدولية، وكذا ذكر بداية التعليم عن بعد في الجزائر وإبراز أهم الإجراءات المعتمدة من طرف الوزارة الوصية من خلال اعتمادها على المنصة الرقمية الموحدة المتمثلة في أرضية مودل Moodle.

كما حاولنا الكشف عن واقع تطبيق نظام التعليم عن بعد في الجزائر وذلك سعيا منا للوصول للإجابة على الإشكالية والتحقق من الفرضيات المطروحة من خلال التطرق إلى تجربة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بومرداس التي تمثل دراسة حالة يمكن دراسة مدى نجاعة تطبيقها وكذا ايجابيات وسلبيات العملية وأهم التحديات التي اعترضتها.

وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات سنأتي على ذكرها من خلال ما يلي:

أ- النتائج:

من خلال مناقشة عناصر الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- التعليم عن بعد يكتسي أهمية كبيرة في قطاع التعليم العال خاصة في ظل الأزمات.
- يعتمد تطبيق التعليم عن بعد أساليب مختلفة في نقل المعلومات.
- اختلفت آليات تطبيق التعليم عن بعد بين دولة وأخرى خلال جائحة فيروس كورونا المستجد

- (كوفيد-19).

- أثر انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد(كوفيد-19) في التعليم العالي مما استدعى تبني نمط التعليم عن بعد كحل بديل للتعليم الحضوري.

- التعليم عن بعد لا يلغي التعليم الحضوري وإنما هو حل بديل في ظل الأزمات.

- بداية التعليم عن بعد في الجزائر من خلال مؤسسات ومراكز التعليم عن بعد لم تكن موفقة بحيث لم تتجاوز التعليم التقليدي.

- اعترضت عملية التعليم عن بعد في الجزائر عدة معوقات، منها ما يتعلق بالجانب التقني لعدم امتلاك الطلبة الأجهزة اللازمة وسرعة تدفق الإنترنت ومنها ما يتعلق بالجانب التنظيمي والبشري نتيجة غياب الدورات التكوينية للأساتذة والطلبة وكذا الهيئة الإدارية.

- افتقار الدولة الجزائرية للبنية التحتية التكنولوجية التي تعد من أهم العوامل المساهمة في فعالية عملية التعليم عن بعد.

- منصة مودل صممت لإدراج المحاضرات فيها فقط ولم تتم برمجتها لمراقبة وتقييم الطلبة.

- عملية التعليم عن بعد تجربة شهدتها كلية الحقوق والعلوم السياسية كخطوة لإنقاذ الموسم الدراسي وتجنب شبح السنة البيضاء في ظل الظروف الاستثنائية التي فرضتها تفشي جائحة كورونا المستجد(كوفيد-19).

- عملية التعليم عن بعد في كلية الحقوق والعلوم السياسية انجرت عنها عدة إيجابيات وسلبيات نتيجة حداثة التجربة.

من خلال كل ما تطرقنا إليه في دراستنا وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكننا التحقق من الفرضيات على النحو التالي:

إن عملية التعليم عن بعد في قطاع التعليم العالي لا تبدأ من العدم فهي محكومة بسياسة تعليمية وواقع يتمثل في طرق التعليم و المناهج المطبقة، إذ من الضروري دراسة هذا الواقع قبل اللجوء إلى استخدام نمط التعليم عن بعد وذلك من خلال وضع خطط وآليات متكاملة وشاملة كما يقوم التطبيق الأمثل لهذا النمط من التعليم على توفر عدة إمكانيات مادية وبشرية من خلال توفر البنية التحتية التكنولوجية اللازمة ومدى سرعة تدفق الانترنت وكذا تأهيل وتكوين مختلف الإطارات في هذا المجال من

أساتذة وأطر إدارية وهذا ما يحقق صحة الفرضية القائلة التعليم عن بعد مرتبط بالسياسة التعليمية السائدة ومحكوم بالإمكانيات المادية والبشرية.

من خلال التطرق إلى تجربة التعليم عن بعد في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة بومرداس خلال جائحة كورونا المستجد(كوفيد-19) التي تمثل دراسة حالة، تبين لنا عدم وجود التفاعل الحقيقي بين الطالب والأستاذ وعدم تفاعل الطلبة مع هذا النمط من التعليم وعدم توعيتهم بأهميته حال دون التطبيق الأمثل له، مما يؤكد صحة الفرضية القائلة أن عدم تفاعل الطلبة مع سياسة التعليم عن بعد في قطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الجائحة يحول دون نجاحها.

ب-التوصيات:

على أساس النتائج المتوصل إليها يوصى بالآتي:

- الاستفادة من جائحة كورونا من أجل العمل على تطوير وتحسين التعليم عن بعد لمواكبة التطورات التكنولوجية والعلمية.
- الاطلاع على التجارب الناجحة في مجال التعليم عن بعد والاستفادة منها عن طريق تحليل أسباب وآليات نجاحها.
- نشر ثقافة التعليم عن بعد وتوعية الطلبة بأهمية وكيفية الاستفادة منه على مستوى مؤسسات التعليم العالي في ظل الأزمات خصوصا في هذه الفترة الاستثنائية التي شهدتها الجزائر.
- ضرورة تكثيف الدورات التكوينية والتدريبية للأساتذة والطلاب فيما يخص استخدام واستعمال الوسائل التعليمية وتقنيات المعلومات والاتصال الحديثة.
- العمل على تطوير المتطلبات والإمكانيات التكنولوجية وزيادة سرعة تدفق الانترنت الداعمة للتعليم عن بعد لتدارك مختلف النقائص المسجلة.
- ضرورة عقد شراكة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الإعلام والاتصال لتحقيق مجانية الانترنت أو تخفيضها للطالب والأستاذ.
- ضرورة العمل على تخفيف الصعوبات التي تحتوي عليها أرضية مودل من أجل تطويرها وتحسينها وتحقيق التفاعل الحقيقي بين الأستاذ والطالب.
- ضرورة توفير الأجهزة الالكترونية بأسعار رمزية بالنسبة للطلبة.
- إيجاد آليات واضحة لتقييم التعليم عن بعد

الملاحق

الملحق الأول

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الوزير

الرقم 286 / أ.ع. و/ 2020 الجزائر، في 29 مارس 2020

السادة رؤساء الندوات الجهوية للجامعات

بالاتصال مع السيدات والسادة مدراء المؤسسات الجامعية

الموضوع: بخصوص إجراءات وقائية.

يمرّ العالم اليوم بوضعية استثنائية جرّاء التفشّي الواسع المحتمل للوباء العالمي، ممّا يحتّم علينا اتّخاذ مبادرة بيداغوجية من خلال اللّجوء إلى إجراءات وقائية لضمان استمرارية التّعليم.

لهذا الغرض فإن مدراء المؤسسات الجامعية ورؤساء المجالس العلمية، مدعوّون لتحسيس وتعبئة زملائهم الأساتذة للانخراط في هذه العملية البيداغوجية، كما أن على الطلبة أيضا التكيّف مع هذا السعي المتمثّل في:

- وضع على موقع المؤسسة (والأفضل على أرضية المؤسسة) أو على أي سند آخر يمكن تصفّحه عن بعد محتوى لدروس يغطّي شهرا من التعليم على الأقل،
- وضع على موقع المؤسسة (والأفضل على أرضية المؤسسة) أو على أي سند آخر يمكن تصفّحه عن بعد محتوى يعادل شهرا واحدا من الأعمال الموجّهة مرفوقة بتصحيحات وجيزة،
- وضع على موقع المؤسسة (والأفضل على أرضية المؤسسة) أو على أي سند آخر يمكن تصفّحه عن بعد الأعمال التطبيقيّة التي تتماشى مع هذا النّمط من التّعليم،
- الأخذ بعين الاعتبار كلّ التّدابير التقنية الضرورية، بغية إبقاء الاتّصال والعلاقة عن بعد بين الأستاذ والطّالب.

في كلّ الأحوال، يتعلّق الأمر بمبادرة أولية من هذا النّوع. يجب على هذه العدّة أن تكون عملية ابتداء من تاريخ 15 مارس 2020.

ينبغي أن تكون هذه الدّروس والوسائط البيداغوجية متاحة لكل طلبة الوطن، ممّا يمهّد الطريق لإحداث اللّجان البيداغوجية الوطنية.

إنّني أولي أهمية قصوى، للتطبيق الصّارم لفحوى هذه المذكرة .

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الأستاذ: شمس الدين شيتور

الملحق الثاني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de L'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

الوزير
رقم 465/أ.خ.و/2020

Le Ministre
بالجزائر، في 01 أفريل 2020

إلى السيّدات والسادة:
- مديري مؤسسات التعليم العالي.
- رؤساء الهيئات العلمية.

الموضوع: وضع الدعائم البيداغوجية عبر الخط.
المرجـــع: - إرسالي رقم 228/أ.خ.و/2020 المؤرّخ في 29 فيفري 2020.
- إرسالي رقم 416/أ.خ.و/2020 المؤرّخ في 17 مارس 2020.
- إرسالي رقم 440/أ.خ.و/2020 المؤرّخ في 23 مارس 2020.

إثر الوضعية الصحية الحالية المترتّبة عن تفشّي وباء كورونا فيروس، يُطلب من الأسرة الجامعية بذل مزيد من الجهود من أجل مواجهة إجراء تمديد غلق مؤسسات التعليم العالي، وذلك قصد ضمان استمرارية التعليم والتّواصل مع الطّلبة.

وفي هذا الإطار، أودّ التّنويه بالانخراط والتجاوب المشجّعين للمؤسّسات والأساتذة مع نداءاتي المختلفة بخصوص الموضوع، والمتضمّنة في مراسلاتي المشار إليه في المرجع أعلاه.

إنّ هذا الزّخم من قبل العديد من المؤسسات الجامعية يشجّعني على تجديد رجائي أن أرى غيرها من المؤسّسات تنخرط أكثر في هذه الحركية والاقتداء بنظيراتها التي تقدّمت أكثر في هذا المجال، دون إغفال ضرورة السّهر على جودة الدّعائم البيداغوجية المعنية بتوفيرها عبر الخط من جهة، وتمكين جميع الطّلبة منها على المستوى الوطني من جهة أخرى.

وهنا، يظلّ من البديهي أنّ نجاح هذه المبادرة البيداغوجية لا يمكن أن تتحقّق دون تحسيس الأساتذة وتجنّدهم ومساهمة الهيئات العلمية لكلّ مؤسسة ومرافقتها.

وفي هذا الإطار، فإنّ الأساتذة حديثي التّوظيف، والذين استفادوا من دورات تكوينية في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتّصال، هم مدعوّون إلى وضع تجاربهم في خدمة مؤسّساتهم عبر دعم زملائهم الأساتذة، الذين قد لا يحوزون معارف كافية في هذا المجال، ومرافقتهم في هذا الجهد التضامني الوطني، وكذا تجميع الإمكانات التي من شأنها ضمان استمرارية التعليم ضمن حركية تفاعلية.

في هذا الظّرف الصّعب الذي يعيشه بلدنا، لا يسعني سوى أن أعبّر لكم عن اعتمادي على ما ما تتحلّون به دائما من التزام وروح مسؤولية وما تعبّرون عنه من استعداد للتّضحية ونكران الذّات في سبيل تجميع الجهود، بما سيسمح للجامعة الجزائرية، على غرار المؤسسات العمومية الأخرى، بالبقاء في طليعة الاجتهاد للخروج من هذه الأزمة.

وزير التعليم العالي و البحث العلمي

الأستاذ: طاهر الدين شهبتور

الملحق الثالث

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de L'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

الوزير
Le Ministre

الجزائر في 23 أفريل 2020

رقم: 547 /ا.خ.و/2020

السادة رؤساء الندوات الجهوية للجامعات

الموضوع: التفكير في مرحلة ما بعد جائحة فيروس كورونا (COVID-19)

إنّ انتشار جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 (COVID-19) عبر العالم لم يستثن بلدنا، الجزائر، التي سرعان ما واجهت الوضعية الناجمة عن هذا الوباء بحزم وشجاعة غير متناهيتين، حيث بادرت باتخاذ جملة من التدابير التي سمحت بظهور بوادر إيجابية للخروج من هذه الأزمة.

غير أن هذه الجائحة العالمية ستترك خلفها آثارا وخيمة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمم، و أنّ أول هذه الآثار على المستوى الدولي ستتجلّى في شلل، شبه كلي، لنشاطات ما يقارب ثلاثة ملايير نسمة. على غرار كل البلدان، فإن هذه الوضعية الجديدة التي يشهدها العالم، تدفعنا إلى إجراء تقييم ذاتي والشروع في التفكير في استراتيجية لما بعد جائحة كورونا(COVID-19).

إن القطاع مدعوّ من الآن، ومن خلال الأسرة الجامعية، وكل مركباته المختلفة إلى القيام بتقييم ذاتي لهذا الوضع الجديد، واقتراح الحلول التي تسمح لنا باستكمال السنة الجامعية الجارية في أحسن الظروف.

وفي هذا الإطار، أطلب منكم موافاتي، في أقرب الآجال، بتقرير مفصّل حول الوضعية الحالية لعملية وضع الموارد البيداغوجية على الخط الرقمي، مبرزين، في ذلك، عدد الدروس والفروع والتخصصات، كما يجب أن يتضمّن هذا التقرير مدى استجابة الطلبة، لا سيما إدراك هؤلاء الطلبة لهذا النمط من التعليم الذي له أهميّته.

(1)

تشكل الرقمنة السريعة للمؤسسات الجامعية أولوية من أوليات القطاع بهدف الحصول على معلومة موثوقة ومحيّنة وفي آنها، وبأثر اقتصادي (صفر ورقة)وبفعالية سيولة تبادل المعلومة.

من جهة أخرى فإنه ينبغي التحضير الجيد، من الآن، لاستقبال الناجحين في البكالوريا مستقبلا حسب رزنامة إجراء الاختبارات التي ستعتمد(في إطار قرارات الحكومة).

إنّ على الجامعة أن تكون جاهزة لاستقبال أفواج الطالبات والطلبة بوضع آليات تسمح بوضع نظام الدوامين، وزيادة قدرات الاستيعاب باللجوء إلى إعادة توزيع الحصص التعليمية. مع إمكانية استخدام الجامعة الافتراضية كمكمل للجامعة التقليدية باعتبارها خيارا ضروريا. انتظر اقتراحاتكم في كل ما يتعلق بهذا الجانب.

وعلى صعيد آخر، وبصفة إجمالية، فإن هذه الجائحة العالمية أحدثت اضطرابات وتغيّرات في الحياة اليومية للساكنة، مما يدفعني لأدعوكم للتفكير في هذا الوضع الجديد من حيث الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وتشكيل أفواج عمل متعدّدة التخصصات بمشاركة أساتذة من مختلف التخصصات.

من وجهة النظر الاجتماعية، يجب إجراء تقييم من أساتذة وبخاصة حول العواقب المترتبة عن التفكك الناجم عن التغيير الشامل والسريع للعلاقات البشرية الذي فرضته هذه الأزمة الصحية، وقياس العجز في هذه العلاقات معتمدين، في ذلك، على رصيدنا الثقافي والديني. وبناء على نتائج تفكير الأساتذة أدعوكم بموافاتي بمساهمة أولى في هذا الموضوع.

أما بخصوص الجانب الثاني (الاقتصادي)، يجب تمكين البلاد من النهوض ثانية بالاعتماد على "الروح الوطنية في المجالين الاقتصادي والعلمي"، إلى جانب "الاعتماد على النفس". وللتذكير فإنّه يطلب من السادة مديري المؤسسات توجيه، قدر الإمكان، مواضيع مشاريع نهاية الدراسة والأطروحات نحو مواضيع آنية تساعد على خلق الثروة ومناصب الشغل.

وزيادة على ذلك يجب التساؤل، أيضا، حول الدور الذي يُمكن للجامعة أن تؤديه عاجلا بخصوص إدراج المهن الجديدة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي للبلد ورفع المستوى العلمي للجامعة، انطلاقا من التجربة غير المسبوقة المتمثلة في وضع الموارد البيداغوجية على الخط.

وبصفة أعمّ، فإنّ الجامعة الجزائرية مدعوّة، أكثر من أي وقت مضى، إلى توفير تكوين مفيد ومتناغم مع الانشغالات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية للبلاد، لذا يجب اقتراح مشاريع تصوّرات للخروج من الأزمات المتعدد الأبعاد الناجمة عن هذه الجائحة، آخذة في الحسبان على وجه الخصوص الوضع الاقتصادي الحرج، وانخفاض مداخيل المحروقات والمحيط العالمي الذي أصبح، أكثر فأكثر، غير متوقع. كما يجب على

الجامعة الجزائرية أن تلعب دورها كقوة اقتراح تساعد السلطات العمومية على اتخاذ القرار.

ولإنجاح هذه المبادرة أطلب منكم الحرص، في إطار منهجية تشاركية، على التجنّد الشخصي لمديري المؤسسات الجامعية والانخراط الفعلي لزملائهم الأساتذة الباحثين.

أنتظر منكم موفاتي، في أجل أقصاه 15 يوما، بتقرير أولي حول كل عنصر من العناصر التي تمّ تناولها أعلاه، يتضمّن ملخص الاقتراحات والتحاليل الرئيسية.

وموفاتي أيضا بمشروع تقرير نهائي، من كل ندوة جهوية، في نهاية شهر ماي 2020.

الأستاذ شمس الدين شيتور

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الأستاذ شمس الدين شيتور

(3)

الملحق الرابع

الجمهورية الجزائرية الدِّيمقراطية الشَّعبية
وزارة التَّعليم العالي والبحث العلمي

المفتشية العامة

رقم: 58 /م.ع/2020 بالجزائر، في: 18 جوان 2020

إلـــى السادة رؤساء الندوات الجهوية للجامعات
بالتنسيق مع مدراء المؤسسات الجامعية

الموضـــوع : بخصـــوص مـــدى اســـتعمال التكنولوجيـــات الحديثـــة فـــي النشـــاطات البيداغوجية والبحث من طرف الأساتذة الباحثين.

المراجع :
- القـرار الـوزاري رقـم 735 المـؤرخ فـي 15 ديسـمبر 2010 لاسـيما المـادة الثانية (02) منه.
- القـرار الـوزاري رقـم 737 المـؤرخ فـي 15 أكتـوبر 2010 لاسـيما المـادة الثانية (02) منه.
- القـرار الـوزاري رقـم 932 المـؤرخ فـي 28 جويليـة 2016 لاسـيما المـادة الرابعة (04) منه.

المـرفقات: نموذج الجدول.

بغيـة الوقـوف علـى مـدى اسـتعمال التكنولوجيـات الحديثـة فـي النشـاطات البيداغوجية والبحـث مـن طـرف الأسـاتذة البـاحثين وفـي إطـار متابعـة تطبيـق أحكـام القـرارت الوزاريـة المـذكورة فـي المرجـع أعـلاه، يشـرفني أن أطلـب مـنكم موافـاتي وهـذا قبـل 07 جويليـة 2020 كـآخر أجـل بوضـعية مؤسسـتكم الجامعيـة فـي هـذا المجال وهذا وفقا لنموذج الجدول المرفق لهذا الإرسال مع تبيان ما يأتي :

1) إحصـاء الأسـاتذة البـاحثين(بالعـدد والنسـب) بتـاريخ 2020/06/30 الـذين يسـتعملون التكنولوجيات الحديثة في النشاطات البيداغوجية والبحث.
2) إحصـاء الأسـاتذة البـاحثين بتـاريخ 2020/06/30 (بالعـدد والنسـب) الـذين اسـتفادوا من التكوين في هذا المجال.
3) إعطـاء الأولويـة عنـد إعـداد بـرامج التكـوين المتعـددة السـنوات للفتـرة (2020 -2023) لمؤسسـاتكم الجامعيـة لمـن هـم بحاجـة ماسّـة إلـى اسـتعمال التكنولوجيـات الحديثـة والـتحكم فيهـا مـع موافـاتي بنسـخة مـن برنـامج التكـوين المعدّ لهذا الغرض.

إني لأولي الاهتمام الكبير لموافاتي بالعمل المطلوب في الآجال المحددة .

المفتش العام

إمضاء: محمد الشريف صابة

نسخة إلى السيد الأمين العام
(على سبيل عرض حال)

الملحق الخامس

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

الأمين العام

رقم 666/أ.ع/2020

بالجزائر، في 16 اوت 2020

مذكّرة إلى السيّدات والسّادة مديري مؤسّسات التعليم العالي.

الموضوع: بخصوص استئناف النشاطات البيداغوجية لإتمام السّنة الجامعية 2020/2019.

لقد تمّ تبليغكم بالنسخة النهائية من البروتوكول المتضمّن الطّريقة العملياتية لتسيير نهاية السّنة الجامعية 2020/2019، والذي تمّ اعتماده رسميًا من قبل اللّجنة العلمية المختصّة (إرسال وزارة الصحّة والسكان وإصلاح المستشفيات رقم 648 المؤرّخ في 15 أوت 2020). مع الإشارة إلى أنّ التّرتيبات المتضمّنة فيه قد تتغيّر وفقًا لما يطرأ من مستجدّاتٍ بخصوص الظّروف الصحّية الاستثنائية المترتّبة عن انتشار فيروس كورونا كوفيد-19.

كما أنّ أحكام هذا البروتوكول قد كانت محلّ عرضٍ من طرف السيّد الوزير على مستوى مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 09 أوت 2020، وخلال اللّقاء "الحكومة – ولاّة" يوم 12 أوت 2020، وكذا بعنوان المجلس الوزاري المشترك المنعقد يوم 15 أوت 2020 لدراسة الترتيبات ذات الصّلة باختتام السّنة الجامعية 2020/2019 والدّخول الجامعي 2021/2020.

وهنا، أودّ شكركم على التّجاوب الذي أبديتُموه مع هذه الوثيقة العملياتية الهامة، من خلال تكملتها ببروتوكولات محلّية وفقًا لخصوصية كلّ مؤسّسة جامعية ووضعيتها.

تبعًا لذلك، وتحسُّبا لعملية لاستئناف النشاطات البيداغوجية على مستوى مؤسّسات التعليم العالي، والتي تولها السُّلطات العمومية اهتمامًا خاصًا، وتكيُّفًا مع تطوّرات الوضعية الصحّية المشار إليها أعلاه، أبلغكم فيما يأتي بالترتيبات المتعلّقة بإنهاء السّنة الجامعية 2020/2019:

ص 1 / 3

1. الفترة من 23 أوت 2020 إلى 31 أوت 2020

- تُستأنفُ الدّراسة خلال هذه الفترة **حصرًا بصيغة التّعليم عن بُعد** لجميع الأطوار والسّنوات، حيثُ يتعيّنُ على مديري المؤسّسات اتّخاذ الترتيبات اللازمة، لاسيما التقنية منها، من أجل تبليغ الطّلبة والأساتذة بالمعلومات والتوضيحات المتعلّقة بالعملية، على غرار فئات الطّلبة المعنيين، ورزنامات برمجة الدُّروس، ودلائل استعمال الأرضيات الرقمية المستعملة ... الخ.

- استئناف مناقشة مذكّرات الماستر وأطروحات الدُّكتوراه وأعمال التّأهيل الجامعي، مع إمكانية مواصلة تنظيم مناقشة المذكّرات طيلة شهر سبتمبر 2020، ومواصلة مناقشة الأطروحات والتأهيل الجامعي كلّما توفّرت شروطها التنظيمية بعد هذه الفترة.

2. الفترة ابتداءً من 01 سبتمبر 2020

- إمكانية استئناف إجراء الامتحانات بصفة حضورية، وفقًا للسُّلطة التقديرية لمدير المؤسّسة، مع ضرورة اقتصار العملية على التخصُّصات التي لا يتعدّى فيها عدد الطّلبة المسجّلين ثلاثين (30) طالبًا. وفي هذه الحالة، يتعيّن على مدير المؤسّسة الجامعية المعنية إعداد مخطّط كامل يُبلّغ إلى الطّلبة المعنيّين ومدير الخدمات الجامعية المعني بصفة مسبقة.

- تُمنح الأولوية في تنظيم هذه الامتحانات، في حالة إقرار إجرائها، للطّلبة قيد التخرُّج.

وفي هذا الإطار، يبقى تنظيم الأنشطة المحدّدة في النّقطتين 1 و2 مرتبطًا بمدى توفير المؤسّسات الجامعية فعليًا للمعايير الصحّية المطلوبة، وكذا توفُّر خدمة النّقل.

3. الإبقاء على المنع الاستثنائي لتنظيم أيّ نشاط بصفة حضورية داخل مؤسّسات التعليم العالي، ما عدا تلك المشار إليها أعلاه، وذلك إلى غاية إشعار لاحق.

4. يتعيّن على مديري المؤسّسات الجامعية تبليغ السّادة الولاة بنسخ عن البروتوكولات المعدّة على مستوى مؤسّساتهم، وذلك قصد الاطّلاع والتنسيق من أجل التكفُّل الحسن باستئناف النشاط البيداغوجي.

5. ضرورة التنسيق الفعلي والمتواصل بين مديري مؤسّسات التعليم العالي ومديري الخدمات الجامعية من أجل تسهيل التكفُّل بالخدمات المقدّمة للطّلبة، وتجنُّب الوضعيات التي من شأنها التّأثير على تحضيرات استئناف النّشاط البيداغوجي.

ص 2 / 3

6. سيتمُّ إخطارُكم لاحقًا بـ (1) مواعيد استئناف الأنشطة الأخرى، وغير المذكورة أعلاه، بصفة حضورية على مستوى مؤسَّسات التعليم العالي، وكذا (2) بالمواعيد المرتبطة بالسَّنة الجامعية 2021/2020.

وفي الأخير، أطلبُ منكم تكثيف الاتّصال المؤسَّساتي، وبكلّ وسائل الاتّصال المتاحة (الموقع الإلكتروني للمؤسَّسة، شبكات التواصل الاجتماعي، الإذاعات المحلّية...)، تجاه أسرتكم الجامعية، لاسيما الطّلبة، من أجل إعلامهم بصفة مستمرّة بما يُتَّخذُ من ترتيباتٍ بخصوص تحضيرات استئناف الأنشطة البيداغوجية، وطمأنتهم بشأنها.

أولي أهمّيةً قصوى لتطبيق فحوى هذه المذكّرة التي أطلب منكم ضمان أوسع نشرٍ لها.

الأمين العام
إمضاء: غوالي نور الدين

نسخة مرسلة إلى:
- السيّد الوزير (على سبيل عرض الحال)،
- السيّد المدير العام للتعليم والتكوين العالين (للمتابعة)،
- السيّد المدير العام للديوان الوطني للخدمات الجامعية (للتنسيق).

ص 3 / 3

الملحق السادس

الجمـــهورية الجـــزائرية الديـمقراطية الشـــعبية
وزارة التعليم العـالي والبـحث العلـمي

قرار رقم 633 مؤرخ في 26 اوت 2020 يحدد الأحكام الاستثنائية المرخص بها في مجال التنظيم والتسيير البيداغوجيين والتقييم وإنتقال الطلبة، في ظل فترة لكوفيد-19، بعنوان السنة الجامعية 2020/2019

إن وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- بمقتضى القانون رقم 99-05 المؤرّخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 المتضمّن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدّل والمتمّ،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1441 الموافق 23 يونيو سنة 2020 ، والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-77 المؤرّخ في 18 ربيع الأوّل عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013 الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 26 رجب عام 1441 الموافق 21 مارس سنة 2020، يتعلق بتدابير الوقاية من إنتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-70 المؤرخ في 29 رجب عام 1441 الموافق 24 مارس سنة 2020، يحدد التدابير التكميلية للوقاية من إنتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد – 19) ومكافحته،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-265 المؤرّخ في17 شعبان عام 1429 الموافق 19 أوت سنة 2008 والمتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 أوت سنة 2003، المعدل والمتمم، يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها،
- وبمقتضى المرسوم تنفيذي رقم 05- 299 مؤرخ في 11 رجب عام 1426 الموافق 16 أوت سنة 2005، يحدد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره،
- وبمقتضى المرسوم تنفيذي رقم 16-176 مؤرخ في 9 رمضان عام 1437 الموافق 14 يونيو سنة 2016 ، يحدد القانون الأساسي النموذجي للمدرسة العليا،
- وبمقتضى القرار رقم 711 مؤرخ في 07 ذو الحجة عام 1432 الموافق 03 نوفمبر سنة 2011، يحدد القواعد المشتركة للتنظيم والتسيير البيداغوجيين للدراسات الجامعية لنيل شهادتي الليسانس والماستر،
- وبمقتضى القرار رقم 712 مؤرخ في 07 ذو الحجة عام 1432 الموافق 03 نوفمبر سنة 2011، يتضمن كيفيات التقييم والتدرج والتوجيه في مسار الدراسات لنيل شهادتي الليسانس والماستر،

- وبمقتضى القرار رقم 547 مؤرخ في 26 شعبان عام 1437 الموافق 02 جوان سنة 2016، يحدد كيفيات تنظيم التكوين في الطور الثالث وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها،
- وبمقتضى القرار رقم 12 مؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 08 جانفي سنة 2017، يحدد تنظيم التكوين ونظام التقييم والإنتقال في المدرسة العليا،
- وبمقتضى القرار رقم 13 مؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 08 جانفي سنة 2017، يحدد كيفيات الالتحاق والتسجيل وإعادة التوجيه في المدرسة العليا،
- وبمقتضى القرار رقم 272 مؤرخ في 11 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 09 مارس سنة 2017، يحدد شروط الحصول على شهادة الماستر للطلبة المسجلين لنيل شهادة مهندس دولة ، دبلوم المهندس المعماري أوشهادة دكتور بيطري، في بعض مؤسسات التعليم العالي،
- وبمقتضى القرار رقم 55 مؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1440 الموافق 20 جانفي سنة 2019، يحدد كيفيات تنظيم الدراسات للسنة الأولى في مرحلة التدرج في الطب وتقييمه والتدرج فيه،

يقـــــرر

المادة 1. يهدف هذا القرار إلى تحديد الأحكام الاستثنائية المرخص بها في مجال التنظيم والتسيير البيداغوجين والتقييم وإنتقال الطلبة في ظل فترة الكوفيد – 19 بعنوان السنة الجامعية 2020/2019.

الفصل الأول: التنظيم والتسيير البيداغوجين

المادة 2. التعليم عن بعد و/أو عبر الخط أسلوب تعليمي بيداغوجي معترف به ضمن مسارات التكوين العالي للطلبة.

المادة 3. حضور الطلبة لمختلف الأنشطة التعليمية غير إلزامي، بإستثناء بعض الأعمال التطبيقية و/أو التربصات التي صدر بشأنها رأي مخالف للجنة البيداغوجية.

المادة 4. حالات الغياب المبررة بدواعي القوة القاهرة المقبولة:

- المرض، الاستشفاء المؤكدة من قبل الهيئات الصحية المختصة (أطباء القطاع العام أو الخاص)،
- تسخير المعني أو استدعاءه من قبل السلطات العمومية،
- وفاة الأصول، الفروع، الأقرباء أو الزوج (ثلاثة (03) أيام مسموح بها)،
- زواج المعني (ثلاثة (03) أيام مسموح بها)،
- عطلة الأبوة أو الأمومة (ثلاثة أيام (03) مسموح بها بالنسبة للأب و المدة القانونية بالنسبة للأم)،
- الحجر الصحي بسبب الكوفيد 19، المبرر،
- حدوث مانع مبرر للالتحاق بمؤسسة التعليم العالي لعدة أسباب، لاسيما تعليق نشاط وسائل النقل وغلق الحدود.

المادة 5. يمكن أن تمنح العطلة الأكاديمية الاستثنائية بطلب من المعني لدواعي شخصية (تعب نفسي، نقص الوسائل الكفيلة بمتابعة التعليم ...)، ينبغي إيداع الطلب لدى الإدارة، أسبوع كحد اقصى قبل بداية الامتحانات.

يحتفظ الطالب بالمواد المكتسبة خلال السنة الجامعية 2020/2019.

الفصل 2. تقييم الطلبة

المادة 6. أنماط التقييم.

يمكن أن يجري تقييم الطلبة وفقاً لأحد الأشكال التالية وذلك بعد أخذ رأي الفرقة البيداغوجية:

- حضورياً،
- عن بعد، بالنسبة للمواد الأفقية أو الإستكشافية،
- بالنظر للأعمال المنجزة من قبل الطلبة.

المادة 7. التقييم المستمر والتقييم النهائي.

تدعيم قدر المستطاع التقييم المستمر عن بعد، باستثناء الوحدات التعليمية الأساسية.

يمكن المصادقة على المادة المعنية من خلال إحدى الأليات الثلاثة التالية:

- التقييم النهائي والتقييم المستمر،
- التقييم النهائي،
- التقييم المستمر.

تنتظم مناقشات مذكرات نهاية الطور بالطرق المناسبة، المحددة من قبل اللجان البيداغوجية.اما المذكرة التي لم تناقش يتم تقيمها من قبل المشرف وممتحنين.

المادة 8. الإطلاع على أوراق الإمتحان.

يتم تعليق الحق في الإطلاع على أوراق الإمتحان، بالنظر للظرف الصحي الحالي ولمحدودية الوقت المخصص لتقييم الطلبة ، كما يتم وضع سلم تنقيط مفصل بالنسبة لكل إمتحان، يبلغ للطلبة.

المادة 9. تسيير الغيابات.

في حالة غياب عن الامتحان، مبررة وفقاً للمادة 4 المذكورة أعلاه، يمنح الطالب الحق في إجراء امتحان بديل، الذي يتم تنظيمه وتحديد شكله من قبل الفرقة البيداغوجية بالتشاور مع الهيئة الإدارية المعنية.

الفصل 3. الإنتقال في الدراسات

المادة 10. يتم المصادقة على المواد المدروسة وفقا لمحتوى التعليم المنفذ حضورياً وعن بعد، بعد تقدير الفرق البيداغوجية.

المادة 11. لا يأخذ بعين الإعتبار في قرارات القبول والتقييم أشكال التعليم التي لم يتم تنفيذها بسبب الإستحالة المادية، لا سيما تلك المتعلقة بالحجر الصحي ويتعلق الأمر خصوصا بالمواد التي تتضمن أعمال تطبيقية، ورشات، خرجات ميدانية وتربصات.

يتم خصم الأرصدة المخصصة لهذه النشاطات من المستوى المقرر لإنتقال الطلبة، يمكن قيد هذه الأشكال من التعليم كديون مبرمجة بعنوان السنة الجامعية المقبلة.

المادة 12. بالنسبة لطلبة نظام الليسانس، الماستر والدكتوراه (ل. م. د).

- يتم الإنتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية ليسانس إذا تحصل الطالب على مجموع 30 رصيد (مع خصم أرصدة المواد غير المنجزة) بغض النظر عن توزيعهم بين السداسيين.

- يتم الإنتقال من السنة الثانية إلى السنة الثالثة ليسانس إذا تحصل الطالب على مجموع 90 رصيد (مع خصم أرصدة المواد غير المنجزة) دون الإعتداد بالمواد الأساسية المقررة.

- يتم الإنتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية ماستر إذا تحصل الطالب على مجموع 45 رصيد (مع خصم أرصدة المواد غير المنجزة) دون الأخذ بعين الإعتبار بالمواد الأساسية المقررة.

- يسمح بالتعويض بين الوحدات التعليمية للسداسيين لطلبة السنة أولى ماستر.

المادة. 13. بالنسبة لطلبة النظام الكلاسيكي والمدارس العليا.

- لا تأخذ بعين الإعتبار النقطة الإقصائية للمادة و/أو للوحدة التعليمية، المتحصل عليها خلال السداسي الثاني.

المادة 14. لا يُعد الرسوب في المسار الدراسي للسنة الجامعية 2020/2019 تأخراً بيداغوجياً، بالنسبة لطلبة كل الأطوار.

المادة 15. يمكن أن تنظم عن بعد دروس الدعم المبرمجة لطلبة السنة الأولى دكتوراه.

الفصل 4. أحكام ختامية

المادة 16. تبقى الأحكام المتضمنة في النصوص البيداغوجية الخاصة بكل نمط تكويني، الغير مذكورة في هذا القرار الوزاري، سارية المفعول.

المادة 17. تسري أحكام هذا القرار بصفة إستثنائية بعنوان السنة الجامعية 2020/2019 في إطار إجراءات الوقاية ضد جائحة كوفيد 19.

المادة 18: يكلف كل من الأمين العام والمدير العام للتعليم والتكوين العاليين ورؤساء مؤسسات التعليم العالي، كل فيما يخصه، بتطبيق محتوى هذا القرار الذي سينشر في النشرة الرسمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الجزائر في 26 اوت 2020

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

وزير التعليم العالي والبحث العلمي
طارق عبد الباقي بن زيان

الملحق السابع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
الأمين العام

رقم 1000 /أ.ع/2020 — بالجزائر، في 17 سبتمبر 2020

السيّدات والسّادة:
- مديري مؤسّسات التعليم العالي.
- المدير العام للديوان الوطني للخدمات الجامعية

الموضوع: استئناف النّشاط البيداغوجي الحضوري ابتداء من يوم السبت 19 سبتمبر 2020.

قصد إنهاء السّنة الجامعية 2020/2019. وتنفيذًا للأنشطة البيداغوجية التي اجتهدت مؤسّساتكم في تأديتها عن بُعد لفائدة الطّلبة خلال الفترة من 23 أوت إلى 10 سبتمبر 2020، ومثلما أبلغتكم به خلال لقاءاتنا في إطار النّدوات الجهوية للجامعات المنعقدة يومي 12 و15 سبتمبر 2020، يتعيّن عليكم اليوم اتّخاذ كافة التّدابير اللازمة لضمان استئناف النّشاط البيداغوجي (دروس ومراجعة وتقييم) **حضوريًا**، وذلك وفقًا لرزنامة تضبط التحاق الطّلبة **عبر دفعات**.

وفي هذا الإطار، تُخصّص لكلّ دفعة فترةٌ زمنية بيداغوجية تضمُّ أسبوعين اثنين (02) للدّروس والمراجعة، وأسبوعًا ثالثًا لإجراء الامتحانات، حيثُ سيمتدُّ تطبيق هذا الإجراء إلى الدّفعة الثانية من الطّلبة، وإلى الدّفعة الثالثة منهم لدى بعض المؤسّسات، عند الاقتضاء.

ويجدر التّأكيد في هذا المقام على أنّ البروتوكول الصحّي المعتمد يجب أن يكون محلّ تطبيق صارم، سواء على مستوى المؤسّسات البيداغوجية أو أثناء تقديم الخدمات الجامعية، لاسيما من حيث التدابير الوقائية من توفير الكمامات ومحلول التعقيم واحترام التّباعد، والتهوية، والنظافة، والتعقيم، وتنظيم المداخل والمخارج ... الخ.

كما يتعيّن عليكم طمأنة الطّلبة بأنّ مؤسّساتهم الجامعية ستتكفّل بالذين يتعذّر عليهم الالتحاق حضوريًا، وذلك عبر برنامج خاص سيُعِدُّ لفائدتهم، حيثُ لابدّ منكم تبليغ كلّ ما يتعلّق بهذا الجانب من معلومات، وباستمرار، إلى طلبتكم عبر قنوات التّواصل المتاحة.

2/1

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - الأمانة العامة
11 شارع موريس مختار - بن عكنون الجزائر
الهاتف (المقسم): 023.23.80.26/44 البريد الإلكتروني: sg@mesrs.dz

الملحق الثامن

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة امحمد بوقرة بومرداس

كليةالحقوق والعلوم السياسية
رقم/ ...014/ك ح ع س/ 2020

مقرر الزام الأساتذة بوضع المحاضرات على الخط

على مستوى كلية الحقوق والعلوم السياسية

إن عميد الكلية .

- بمقتضى الامر رقم 03/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04/08 المؤرخ في 95 جانفي 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للاسلاك المشتركة في المؤسسات و الادارات العمومية، المعدل و المتمم،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98-189 المؤرخ في 02 جوان 1998 المتضمن إنشاء جامعة بومرداس، المعدل و المتمم،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 99/90 المؤرخ في 27 مارس 1990 المتعلق بسلطة التعيين و التسيير الاداري للموظفين، أعوان الإدارات المركزية، الولايات، البلديات و المؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري،
- بمقتضى المرسوم رقم 145/66 المؤرخ في 02 جوان 1966 المعدل و المتمم، المتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي تهم وضعية الموظفين ،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 132/95 المؤرخ في 13 ماي 1995 المتعلق بإحداث النشرات رسمية للمؤسسات و الإدارات العمومية،
-بمقتضى قرار رقم 50 المؤرخ في 2018/01/21 المتضمن إنشاء لجنة مكلفة بالدعم التقني لعملية رقمنة إدارة قطاع التعليم العالي و البحث العلمي،
-بناءا على المراسلة رقم : 320 المؤرخة في 2018/02/22 الواردة من طرف الامين العام لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي المتضمنة انشاء لجنة محلية لرقمنة الإدارة،
بناءا على المقرر رقم 160/م ج/2019 بتاريخ 2019/12/18 و المتضمن انشاء خلية للتسيير الأرضية الرقمية PROGRES على مستوى جامعة بومرداس،

- وبناء على مراسلة الوزير رقم 2020/440 المتعلقة بوضع الدعائم البيداغوجية عبر الخط المؤرخة في 2020/03/23

يقـــــــــــرر

المادة الأولى : يلزم وبشكل اجباري جميع الأساتذة بوضع محاضراتهم المنظمة في شكل مطبوعة جامعية معتمدة من المجلس العلمي للكلية على منصة مودل لجامعة امحمد بوقرة بومرداس مع الاحتفاظ بحقوق الملكية الفكرية لمؤلفيها .

المادة الثانية : يكلف الاستاذ درويش جمال على مستوى كلية الحقوق والعلوم السياسية بمتابعة ومرافقة الأساتذة بوضع محاضراتهم على الخط والتنسيق مع مديرية الشبكات وأنظمة الاعلام والاتصال لجامعة بومرداس في انهاء المهمة

حرر في 2020/03/24

عن مدير التكوين والتدريس والتكوين العالي والبحث العلمي
عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية
الأستاذ بن سكير عبد العظيم

الملحق التاسع

الجمهورية الجزائرية الدِّيمقراطيـة الشَّعبية
وزارة التَّعليم العالي والبحث العلمي

قرار رقم 932 مؤرخ في 28 أغسطس 2016
يحدد كيفيات تنظيم المرافقة البيداغوجية لفائدة الأستاذ الباحث حديث التوظيف

إن وزير التعليم العالي و البحث العلمي،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15 – 125 المؤرخ في 25 رجب عام 1436 الموافق 17 مايو سنة 2015، والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08 - 130 مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008، والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13 – 77 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013، الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: تنظم على مستوى كل مؤسسات التعليم العالي مرافقة بيداغوجية لفائدة الأستاذ الباحث حديث التوظيف.

المادة 2: تهدف المرافقة البيداغوجية الى تمكين الأستاذ الباحث حديث التوظيف خلال فترة التربص من اكتساب معارف ومهارات في فن التدريس الجامعي.

المادة 3: تنشأ لدى كل مؤسسات التعليم العالي، خلية تكلف بوضع ومتابعة برنامج المرافقة البيداغوجية لفائدة الأساتذة الباحثين تماشيا ومبادئ اليقظة البيداغوجية ،

وبهذا الصدد تكلف لاسيما بما يأتي:

- اقتراح الإستراتيجيات البيداغوجية للتعليم والتكوين العالي،
- وضع حيز التنفيذ برنامج المرافقة البيداغوجية، وتبليغه للأساتذة المعنيين،
- انتقاء الأساتذة المتدخلين في التكوين ،
- تقييم مشاركة الأساتذة المعنيين بالتكوين .

المادة 4: يتضمن برنامج المرافقة البيداغوجية ، تنظيم دورات وحصص تدريبية ، تشمل لا سيما:

- تدريس مبادئ التشريع الجامعي،
- مدخل للتعليمية والبيداغوجيا ،
- علم النفس والنفسية التربوية ،
- كيفيات تصميم الدروس وإعدادها والاتصال البيداغوجي.

الملحق العاشر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قرار رقم 055 مؤرخ في 21 جانفي 2021

يحدد الأحكام الاستثنائية المرخص بها في مجال التنظيم والتسيير البيداغوجيين والتقييم وإنتقال الطلبة في ظل فترة كوفيد-19، بعنوان السنة الجامعية 2020-2021

إن وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- بمقتضى القانون رقم 99-05 المؤرّخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمّن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدّل والمتمّم،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1441 الموافق23 يونيو سنة 2020 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم رقم 71- 215 المؤرخ في4 رجب عام 1391 الموافق 25 غشت سنة 1971 والمتضمن تنظيم الدروس الطبية، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم رقم 71- 216 المؤرخ في4 رجب عام 1391 الموافق 25 غشت سنة 1971 والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على دبلوم صيدلي، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم رقم 71- 218 المؤرخ في4 رجب عام 1391 الموافق 25 غشت سنة 1971 والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على دبلوم جراح أسنان، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003، الذي يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم تنفيذي رقم 05- 299 مؤرخ في 11 رجب عام 1426 الموافق 16 غشت سنة 2005، الذي يحدد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-265 المؤرّخ في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 غشت سنة 2008 والمتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه،

الفصل الأول

التنظيم والتسيير البيداغوجيين

المادة 2: التعليم عن بعد و/أو عبر الخط أسلوب تعليمي بيداغوجي معتمد ضمن منظومة التكوين العالي.

تم بعنوان السنة الجامعية 2020 – 2021 اعتماد نمط التعليم الهجين أو المختلط الذي يجمع بين نمطي التعليم عن بعد والتعليم الحضوري.

المادة3: حضور الطلبة لمختلف الأنشطة التعليمية الحضورية ليس إجباريا، بإستثناء بعض الأعمال التطبيقية وأعمال الورشات و/ أو التربصات التي صدر بشأنها رأي مخالف من اللجنة البيداغوجية.

المادة 4: يمكن ضمان دروس الدعم المبرمجة في السنة الأولى دكتوراه عن بعد.

المادة 5: حالات الغياب المبررة بدواعي القوة القاهرة المقبولة:

- المرض، الاستشفاء المؤكد من قبل الهيئات الصحية المختصة (أطباء القطاع العام أو الخاص)،
- تسخير المعني أو استدعاءه من قبل السلطات العمومية،
- وفاة الأصول، الفروع، الأقرباء أو الزوج (ثلاثة (03) أيام مسموح بها)،
- زواج المعني(ة) (ثلاثة (03) أيام مسموح بها)،
- عطلة الأبوة أو الأمومة (ثلاثة أيام (03) مسموح بها بالنسبة للأب و المدة القانونية بالنسبة للأم)،
- الحجر الصحي بسبب كوفيد19، المبرر،
- حدوث مانع مبرر للالتحاق بمؤسسة التعليم العالي لعدة أسباب، لاسيما، تعليق نشاط وسائل النقل وغلق الحدود.

المادة 6: يمكن أن تمنح العطلة الأكاديمية الاستثنائية بطلب من المعني لدواعي شخصية (تعب نفسي، نقص الوسائل الكفيلة بمتابعة التعليم،...)، ينبغي إيداع الطلب لدى الإدارة، أسبوع كحد أقصى قبل بداية الامتحانات السداسية.

الفصل الثاني
تقييم الطلبة

المادة 7: يتم تقييم الطلبة وفقاً لأحد الأشكال التالية وذلك بعد أخذ رأي الفرقة البيداغوجية:

- حضورياً،
- عن بعد، بالنسبة للوحدات التعليمية الأفقية والإستكشافية،
- بناء على أعمال منجزة من قبل الطل.

المادة 8: يتعين تدعيم قدر الإمكان التقييم المستمر عن بعد، باستثناء الوحدات التعليمية الأساسية والمنهجية.

يمكن المصادقة على الوحدة التعليمية من طرف الفرقة البيداغوجية، من خلال إحدى الصيغ الثلاثة التالية:

- التقييم المستمر والتقييم النهائي،
- التقييم النهائي فقط،
- التقييم المستمر فقط.

تنظم مناقشات مذكرات نهاية الدراسة وفق طرق مناسبة، تحدّدها الفرق البيداغوجية مع مراعاة الوضعية الصحية.

إذا تعذر إجراء المناقشة، يتم تقييم المذكرة من طرف المشرف وممتحنين اثنين (02).

المادة 9: الإطلاع على أوراق الإمتحان.

يمكن تعليق حق الطلبة في الإطلاع على أوراق الإمتحان من قبل الفرقة البيداغوجية، حسب الوضعية الصحية. في هذه الحالة، يتم وضع تصحيح نموذجي وسلم تنقيط مفصل بالنسبة لكل إمتحان، ويبلغان للطلبة وجوبا عن طريق النشر وبكل وسيلة إعلام رقمية.

المادة 10: في حالة الغياب عن امتحان أو مناقشة، مبررة وفقاً للمادة 5 من هذا القرار، يمنح الطالب الحق في إجراء امتحان بديل أو إعادة برمجة المناقشة، على أن يتم تنظيمهما وتحديد شكلهما من قبل الفرقة البيداغوجية بالتشاور مع الهيئة الإدارية المعنية.

الفصل الثالث
إنتقال الطلبة

المادة 11: تتم المصادقة على المواد المدرسة وفقا لمحتوى التعليم المنجز حضورياً وعن بعد، بعد تقدير الفرق البيداغوجية.

المادة 12:لا تؤخذ بعين الاعتبار، في القرارات المتعلقة بانتقال وتدرج الطالب، أشكال التعليم التي لم تنجز بسبب الوضعية الصحية، ويتعلق الأمر خصوصا بالمواد التي تتضمن أعمال تطبيقية، ورشات، خرجات ميدانية وتربصات.

يمكن قيد هذه الأشكال من التعليم كديون تبرمج بعنوان السنة الجامعية المقبلة.

المادة 13: بالنسبة لطلبة نظام الليسانس، الماستر والدكتوراه (ل. م. د).

- يحق للطالب الإنتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية ليسانس، إذا تحصل على مجموع 30 رصيد (مع خصم أرصدة المواد غير المنجزة) موزعة بين السداسيين.

- يحق للطالب الإنتقال من السنة الثانية إلى السنة الثالثة ليسانس، إذا تحصل على مجموع 90 رصيد(مع خصم أرصدة المواد غير المنجزة) دون الأخذ بعين الاعتبار المواد الأساسية المقرّرة.

- يحق للطالب الإنتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية ماستر، إذا تحصل على مجموع 45 رصيد (مع خصم أرصدة المواد غير المنجزة) دون الأخذ بعين الإعتبار المواد الأساسية المقرّرة.

يسمح بالتعويض بين الوحدات التعليمية للسداسيين لطلبة السنة أولى ماستر.

المادة 14: بالنسبة لطلبة النظام الكلاسيكي والمدارس العليا، لا تؤخذ بعين الاعتبار في انتقال الطالب النقطة الإقصائية للمادة و/أو للوحدة التعليمية، المحصّل عليها خلال السنة الجامعية 2020 – 2021.

المادة 15: بالنسبة للطلبة المسجلين لنيل شهادة الدراسات الطبية الخاصة، يكتسي الامتحان النهائي طابعا إقصائيا وترتيبيا. إلاّ أنّه يتمّ اعتماد التعويض بين العلامات المحصل عليها في الاختبارات النظرية والتطبيقية، شريطة ألاّ تقل كلا العلامتين على 20/08.

الفصل الرابع
أحكام ختامية

المادة 16: تبقى الأحكام الواردة في النصوص البيداغوجية الخاصة بكل نمط تكويني، وغير المذكورة في هذا القرار، سارية المفعول.

المادة 17: تطبّق أحكام هذا القرار، إستثنائيا، بعنوان السنة الجامعية 2021/2020 في إطار إجراءات الوقاية ضد تفشي جائحة كوفيد19.

المادة 18: يكلف كل من المدير العام للتعليم والتكوين العاليين ورؤساء المؤسسات الجامعية، كل فيما يخصه، بتطبيق هذا القرار الذي سينشر في النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

حرر بالجزائر في: 21 جانفي 2021

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

أ.د. طيب عبد الباقي بن زيان

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الوثائق الرسمية

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **وثيقة تتعلق بوضع الدعائم البيداغوجية عبر الخط**، مراسلة: رقم 401 465/أ.خ.و/2020 الجزائر في 01 أفريل 2020.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **وثيقة تتعلق بالتفكير في مرحلة ما بعد جائحة فيروس كورونا**، مراسلة: رقم 547 الجزائر 23 أفريل 2020.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **وثيقة تتعلق بمدى استعمال التكنولوجيات الحديثة في النشاطات البيداغوجية والبحث من طرف الأساتذة الباحثين**، مراسلة رقم 58/م.ع/2020 الجزائر في 18 جوان 2020.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **وثيقة تتعلق باستئناف النشاطات البيداغوجية لإتمام السنة الجامعية 2020/2019**، مراسلة: رقم 866/أ.ع/2020 الجزائر في 16 أوت 2020.

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **وثيقة تتعلق بالقرار رقم 633 المؤرخ في 26 أوت 2020**، المراسلة: رقم 898/أ.ع/2020 الجزائر في 26 أوت 2020.

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **وثيقة تتعلق باستئناف النشاط البيداغوجي الحضوري ابتداءا من 19 سبتمبر 2020**، المراسلة: رقم 1000/أ.ع/2020 الجزائر في 17 سبتمبر 2020.

7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **وثيقة تتعلق بمقرر إلزام الأساتذة بوضع المحاضرات على الخط على مستوى كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بومرداس**، رقم 04/ ك ح ع س/ 2020، 24 مارس 2020.

ب- الكتب

1- أبو نصر، محمد مدحت وآخرون. "**اقتصاديات التعليم عن بعد ومسالة التأطير والتأهيل في التعليم عن بعد في العالم العربي**"، تحرير فكري لطيف متولي، القاهرة: دار الكتب والوثائق المصرية، ط.1، 2001.

2- الخفاجي، سامي. **التعليم المفتوح والتعليم عن بعد أساس للتعليم الالكتروني**، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط.1،2015.

3- التجاني، حامد عبد القادر وآخرون. "**أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية**"، جامعة قطر: مركز ابن خلدون للعوم الإنسانية والاجتماعية.د.ت.

4- العماس، عمر محمد. "**التعليم عن بعد والتعليم التقليدي في الميزان**". الخرطوم: دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة، ط.1، 2009.

5- بن علي، دراجية وآخرون. "**تحديات ومعوقات التعليم عن بعد في التعليم عن بعد في الواقع العربي**". تحرير محمود مصطفى محمود، القاهرة: دار الكتب والوثائق المصرية،2001.

6- حامد رشيد، جمال وآخرون." **التعليم عن بعد الماهية والاستراتيجيات في التعليم عن بعد في العالم العربي**". تحرير مها عبد الله أبو المجد، القاهرة، دار الكتب والوثائق المصرية، ط.1،2021.

7- عبد الرؤوف، طارق. **التعليم عن بعد والتعليم المفتوح**. عمان، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع الطبعة العربية،2007.

8- عبد النعيم، رضوان. "**المنصات التعليمية**". دم: دار العلوم للنشر والتوزيع، ط.1، 2016.

9- عبيدات، محمد وآخرون. "**منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات**". الأردن: دار وائل للطباعة والنشر، ط.2، 1999.

- شلوسر، لي آيرز وسيمونسن، مايكل وتر نبيل عزمي، جاد."**التعليم عن بعد ومصطلحات التعليم الالكتروني**". مسقط: مكتبة بيروت، طبعة.2، 2015.

ت: المجلات والملتقيات

1.1- المجلات

1- بوخدوني، صبيحة وبن عاشور، زهرة. "سياسة التعليم عن بعد في ظل جائحة كوفيد19 دراسة تحليلية للقرارات والتعليمات والقرارات الصادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية"،**مدارات سياسية**، م.04، ع.04، 2020.

2- بسام، نسرين، فرحات، فريد."دراسة مقارنة: المنصات مفتوحة المصدر العربية (إدراك) والأجنبية (كورسيرا)"، **دراسات العلوم التربوية**، م47، ع04، 10 مارس 2020.

3- زايد، محمد. "أهمية التعليم عن بعد في ظل أزمة كورونا"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، م 09، ع 04، 2020.

4- كويحل، جمال وسناطور، أبو بكر. دور المنصات الرقمية في دعم التعلم الجامعي عن بعد في ظل انتشار كوفيد-19، -منصة موودل بجامعة سطيف نموذجا-"، **وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية**، م12، ع01، 03 جانفي 2010.

5- مامي، هاجر. صارة، درامشية. اعتماد الجامعة الجزائرية على التعليم الالكتروني عن بعد كآلية لضمان سيرورة التعليم الجامعي في ظل أزمة كورونا، **مجلة آفاق لعلم الاجتماع**، م 10، ع01، (جويلية 2020).

6- معزوز، هشام وآخرون. "واقع التعليم الجامعي عن بعد عبر الإنترنت في ظل جائحة كورونا (دراسة ميدانية على عينة من الطلبة بالجامعات الجزائرية)"، **مجلة مدارات سياسية**، م04، ع04، 31 جويلية 2020.

7- نويرة، إسماعيل وآخرون."متطلبات التعليم عن بعد وتحدياته في ظل جائحة فيروس كورونا"،**مجلة أنثروبولوجيا**، ع02، م06، 08 ديسمبر 2020.

8- عميرة، جويدة وآخرون."خصائص وأهداف التعليم عن بعد والتعليم الالكتروني-دراسة مقارنة عن تجارب بعض الدول العربية-"، **العربية للآداب والدراسات الإنسانية**، ع06، يناير 2019.

9- فرد، حياة وأحمد الشاطر باس."التعليم العالي في الجزائر دراسة في الواقع والتحديات"، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، م05، ع13، سبتمبر 2018.

10- سالم أبو شخيدم، سحر وآخرون. "فاعلية التعليم الالكتروني في ظل انتشار فيروس كورونا من وجهة نظر المدرسين في جامعة فلسطين التقنية (خضوري)"، **المجلة العربية للنشر العلمي**، ع21، 22 جويلية 2020.

11- سعيدي، محمد عبد الجليل. "التعليم عن بعد خلال فترة جائحة كورونا من وجهة نظر طلبة دكتوراه علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية"، **مجلة الممارسات الرياضية والمجتمع**، م04، ع01، مارس2021.

12- قحام، وهيبة والسبتي، وسيلة. "واقع التعليم عن بعد في جميع أطوار التعليم في الجزائر"، **العلوم الإنسانية**، ع 40، جوان2015.

13- خبرارة، نبيلة. "تحديات التعليم عن بعد في ظل الأزمة الوبائية(كوفيد-19)"، **العلوم القانونية والاجتماعية**، م06، ع01، 31 مارس 2020.

2.1- الملتقيات

1- كلاب، سهيل كامل عبد الفتاح. "التعليم عن بعد في الجامعات العربية بين صعوبة الاعتراف وواقع التطبيق"، **الملتقى الدولي حول التعليم عن بعد بين التجربة والتطبيق التجربة الجزائرية نموذجا،الجزء الأول**، جامعة تيزي وزو: مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، 2017.

2- لعربي، حسيبة. "التجربة الجزائرية في التعليم عن بعد بين الواقع والمأمول -جامعة التكوين المتواصل نموذجا-"، **الملتقى الدولي حول التعليم عن بعد بين النظرية والتطبيق التجربة - الجزائرية نموذجا، الجزء الثالث**، جامعة تيزي وزو: مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، 2017.

3- عزوز، علي. دور مدير المخبر والمجلس العلمي في ديناميكية المخبر، **الملتقى الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية، أيام 23-24-25-26 أفريل2012**.

4- سحواج، محمد."التعليم عن بعد في الجزائر -مركز التعليم والتكوين بعد الشلف، نموذجا"، **الملتقى الدولي حول التعليم عن بعد بين النظرية والتطبيق – التجربة الجزائرية نموذجا**-الجزائر: جامعة تيزي وزو، كلية الآداب واللغات، مخبر الممارسات اللغوية،2017.

5- رويبحي، لخضر."التعليم بالمراسلة في الجزائر بين الواقع والمأمول"، **الملتقى الدولي حول التعليم عن بعد بين النظرية والتطبيق التجربة الجزائرية نموذجا**، الجزء الأول، جامعة تيزيوزو: مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، 2017.

ج- الدراسات غير المنشورة:

1- العاقل، سهام. "**استعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال في التعليم المفتوح عن بعد حالة جامعة التكوين المتواصل الجزائرية للأساتذة التعليم المتوسط خلال الفترة: 2005-2010**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2010 /2011.

2- القحطاني بنت سعيد بن حسن، ابتسام. "**واقع استخدام الفصول الافتراضية في برامج التعليم عن بعد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز بمدينة جدة**"، مذكرة ماجيستر. المملكة العربية السعودية جامعة ام القرى: كلية التربية ،2010.

3- الزاحي، حليمة. "**التعليم الإلكتروني بالجامعة الجزائرية: مقومات التجسيد وعوائق التطبيق**"، مذكرة ماجستير. جامعة قسنطينة: كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية قسم علم المكتبات، 2012/2011.

4- بادي، سوهام. "**سياسات واستراتيجيات توظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم**"، مذكرة ماجستير. جامعة منتوري: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005/2004.

5- بن غنيمة، محمد السعيد. "**أثر سياسات الإنفاق على قطاع التعليم العالي في الجزائر**"، مذكرة ماجستير. جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015/2014.

6- برعوي، يسمينه. "**التعليم العالي وعلاقته بالتغييرات التكنولوجية الحديثة**"، مذكرة ماستر. جامعة باتنة: كلية العلوم الاجتماعية 2008 /2009.

7- براهمي، وليد. "**سياسة التعليم العالي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، مذكرة ماستر. جامعة سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.

8- دحماني، فطيمة. "**استخدام الطلبة الجامعيين للمنصات التعليمية الالكترونية موودل والإشباعات المتحققة منها**"، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2020/2019.

9- حجاج، ايمان. "**استخدام تكنولوجيا الاتصال في تكوين أساتذة التعليم المتوسط عن بعد اثناء الخدمة**"، مذكرة ماستر. جامعة مستغانم: كلية العلوم الاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية (2014/2013.

10- حراش، سعيدة وبلحاج، هناء. "**التعليم العالي واشكالية سوق العمل في الجزائر**"، مذكرة ماستر. جامعة أدرار: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019.

11- يوسف، أيمن. "**تطور التعليم العالي: الإصلاح والأفاق السياسية**"، شهادة ماجستير. جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2008/2007.

12- نمور، نوال. "**كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي**"، مذكرة ماجستير. جامعة قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012/2011.

د- المقابلات:

1- مقابلة مع الدكتور درويش جمال، **مسؤول ميدان تكوين الحقوق والعلوم السياسية والمكلف بعملية التعليم عن بعد في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بومرداس**، 06 ماي 2020، على الساعة 10:30 بمقر كلية الحقوق والعلوم السياسية ببودواو.

هـ- المحاضرات

1- إيكان، سومية. محاضرة بعنوان: "**أدوات البحث العلمي**"، جامعة الشلف حسيبة بن بوعلي، دت.

و- المواقع الإلكترونية

1. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. "تنفيذ منظومة التعليم عن بعد كوفيد19"(2021/02/14) في:

http://u.ae/ar-ae/information-and-szrvices/education/distence-learning-in-times-of-covid-19

2. العربي. "بعد وقف الدراسة..طلاب قطر يبدءون برنامج التعليم عن بعد"، (2020/03/22) في:

http://www.alaraby.CO.UK/socity

3. الدليمي، ناهدة عبد الله. "التعليم عن بعد مفهومه تطوره وفلسفته"، في:

https://www.edutrapedia.com/-article-691

4. فخري، إيمان. "تجارب التعليم عن بعد لاحتواء الأزمات العالمية"، (2020/03/15) في:
http://FETUREUEA.COM/ARMAINPAGE/TEM

5. بن يوسف أحمد عفيفي. "التعليم عن بعد والحاجة إليه وكيفية تطبيقه"، في:
http://www.swmsa.net/art/s/8690/

6. جبريل، ليلى. "**التعليم عن بعد في الإمارات وخصائص التعليم عن بعد**"، (2020/08/18) في:
http://mqall.com/distance-edocation-emarates

7. وزارة التعليم والتعليم العالي. "**كوفيد19: التحديات والتوجهات**" في:
http://edu.Gov.qa/ar/pages/corona.aspx

8. سراج، يكتا. "**التعليم العالي عن بعد تجربة ناجحة في كسر انتشار فيروس كورونا**"، في: (2020/04/22)
http://www.AA.COM.TR/AR/

9. شوقي، مهدي. "**بنية تحتية تكنولوجية قوية عززت التعليم عن بعد**"، (2020/09/10) في:
http://m.lusalinews.article/knowledgegate/files

10. horizona". **التعليم عن بعد في تركيا خلال جائحة كورونا**"،(2020/01/18) في:
Http://nwww.horizona-edu-2020

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

المواقع الالكترونية

1- the university of ku Kansas the evolution of distance education in 2020 17 September

2- http://educationonline.ku.edu/community/dis-ed-ev-in-2020

فهرس المحتويات

الفهرس

الموضوع **رقم الصفحة**

إهداء

شكر وعرفان

مقدمة.....02

الفصل الأول: الإطار النظري للتعليم العالي والتعليم عن بعد.....10

المبحث الأول: ماهية التعليم العالي.....11

المطلب الأول: مفهوم وخصائص التعليم العالي.....13

أولا: مفهوم التعليم العالي.....13

ثانيا: خصائص التعليم العالي.....13

المطلب الثاني: أهمية التعليم عن بعد.....13

المطلب الثالث: مراحل وأنماط التعليم العالي في الجزائر.....14

أولا: مراحل التعليم العالي في الجزائر.....14

ثانيا: أنماط التعليم العالي في الجزائر.....16

المبحث الثاني: ماهية التعليم عن بعد.....18

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التعليم عن بعد.....18

أولا: نشأة التعليم عن بعد.....18

ثانيا: مفهوم التعليم عن بعد.....20

المطلب الثاني: التعليم عن بعد والمفاهيم المرتبطة به.....25

أولا: التعليم الإلكتروني.....25

ثانيا: التعليم المفتوح.....26

المطلب الثالث: مبادئ ومبررات التعليم عن بعد.....27

أولا: مبادئ التعليم عن بعد.....27

ثانيا: مبررات التعليم عن بعد.....28

المبحث الثالث: آليات تطبيق التعليم عن بعد.....29

المطلب الأول: أنواع وأساليب التعليم عن بعد.....29

أولا: أنواع التعليم عن بعد.....29

ثانيا: أساليب التعليم عن بعد.....31

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التعليم عن بعد.....32

أولا: أهمية التعليم عن بعد.....32

ثانيا: أهداف التعليم عن بعد.....33

المطلب الثالث: مزايا وعيوب التعليم عن بعد.....34

أولا: مزايا التعليم عن بعد.....34

ثانيا: عيوب التعليم عن بعد.....35

خلاصة الفصل.....37

الفصل الثاني: واقع التعليم عن بعد في قطاع التعليم العالي بالجزائر خلال جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19).....39

المبحث الأول: تداعيات جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19) على قطاع التعليم العالي في العالم والجزائر.....40

المطلب الأول: مفهوم جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19).....40

المطلب الثاني: تأثير جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19) على قطاع التعليم العالي في العالم والجزائر.....41

أولا: تأثير جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19) على قطاع التعليم العالي في العالم.....41

ثانيا: تأثير جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19) على قطاع التعليم العالي في الجزائر.....42

المطلب الثالث: تجارب الدول في التعليم عن بعد.....43

أولا: تجارب أجنبية.....43

أ- التجربة الأمريكية.....43

ب- التجربة التركية.....46

ثانيا: تجارب عربية.....48

أ- التجربة الإماراتية.....48

ب- التجربة القطرية.....51

المبحث الثاني: تطبيق نظام التعليم عن بعد في قطاع التعليم العالي بالجزائر خلال جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19).....53

المطلب الأول: بداية التعليم عن بعد في الجزائر والإجراءات المتخذة في قطاع التعليم العالي خلال جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19).....53

أولا: بداية التعليم عن بعد في الجزائر.....53

أ- الديوان الوطني للتكوين والتعليم عن بعد.....53

ب- جامعة التكوين المتواصل.....55

ثانيا: الإجراءات المتخذة في قطاع التعليم العالي خلال جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19).....56

المطلب الثاني: المنصات التعليمية الرقمية للتعليم عن بعد في الجزائر.....59

أولا: تعريف ومميزات المنصات التعليمية الرقمية.....59

1- تعريف المنصات التعليمية الرقمية.....59
2- مميزات المنصات التعليمية الرقمية.....59
ثانيا: المنصات التعليمية الرقمية.....60
1- المنصات التعليمية الرقمية العالمية.....60
2- المنصات التعليمية الرقمية في الجزائر.....61
المبحث الثالث: متطلبات وتحديات التعليم عن بعد في الجزائر.....64
المطلب الأول: متطلبات التعليم عن بعد في الجزائر.....64
المطلب الثاني: تحديات التعليم عن بعد في الجزائر.....64
المبحث الرابع: دراسة تجربة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بومرداس في التعليم عن بعد خلال جائحة كورونا.....65
خلاصة الفصل.....71
الخاتمة.....73
الملاحق.....78
قائمة المراجع.....103
فهرس المحتويات.....110

ملخص الدراسة

اهتم هذا البحث بدراسة واقع سياسة التعليم عن بعد في قطاع التعليم العالي بالجزائر خلال جائحة كورونا المستجد(كوفيد-19) سنة 2020/2019، حيث كان لهذه الأخيرة تداعيات على العملية التعليمية في مختلف دول العالم على غرار مؤسسات التعليم العالي، إذ اتخذت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية عدة إجراءات تندرج ضمن الحجر الصحي الوقائي والتي كان من بين أهم قراراتها توقيف الدراسة والاعتماد على نظام التعليم عن بعد من خلال إدراج منصات رقمية في المواقع الرسمية للجامعات يتم الولوج إليها من طرف الأساتذة والطلبة، وفي هذا السياق قمنا بدراسة تطبيقية تمثلت في تجربة كلية الحقوق والعلوم السياسية لجامعة بومرداس كنموذج تطبيقي لتقييم مدى نجاعة هذه التجربة وتحديد أهم العوائق التي اعترضتها وكذا دراسة مختلف النماذج الدولية المعتمدة على هذا النمط من التعليم خلال الجائحة للاستفادة منها من أجل تطوير هذه العملية مستقبلا.

The research was interested in studying the reality of the distance education policy I n the higher education sector in Algeria during the new corona pandemic covid 19 in 2019/2020, as the latter had repercussions on the educational process in various countries of the world similar to higher education institutions, as the Algerian ministry of higher education and scientific research took several measures fall within the preventive quarantine, with among its most important decisions was to stop the study and rely on the distance education system through the inclusion of digital platforms in the official websites of universities that are accessed by professors and student, and in this context we conducted and applied study represented in the experience of the faculty of law and science politics at the university of Boumerdes as an applied Moodle to assess the efficacy of this experiment and to identify the most important obstacles encountered, as well as to study the various international models that adopted this type of education during the pandemic to benefit from it in order to develop this process in the future.